



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة بلحاج بو شعيب - عين تموشنت  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي ومالي

المذكرة بعنوان:

أثر الدين العام على التضخم و النمو الاقتصادي في الجزائر  
- دراسة قياسية للفترة (2015-2025) -

تحت اشراف:

☆ د. جديدين لحسن

اعداد الطلبة:

✍ مؤذن نبيل

✍ ميج عبد الفتاح

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
د. بن الدين نور الهدى	أستاذ محاضر - أ -	رئيساً
د. جديدين لحسن	أستاذ التعليم العالي	مشرفاً
د. دربال فاطمة الزهراء	أستاذ محاضر - أ -	ممتحناً

السنة الجامعية: 2025-2026

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا

مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾

الآية (32) من سورة البقرة

# شُكْرُ وَعَرَفَانِ

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

الحمد لله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل، وإصالة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

نتقدم بمخالص عبارات الشكر والتقدير والعرفان إلى الأستاذ المشرف جديدين لحسن، على دعمه المتواصل وتوجيهاته القيّمة، وعلى ما قدمه لنا من نصائح عامية وإرشادات ساهمت في إنجاز هذه المذكرة وإتمامها على أحسن وجه. كما نتوجه بمجزيل الشكر إلى كافة أساتذة قسم العلوم الاقتصادية، الذين كان لهم الفضل في تكويننا العلمي والمعرفي طوال سنوات الدراسة، كما نتقدم بالشكر إلى جميع الأصدقاء والزملاء، وكل من ساعدنا وساندنا، من قريب أو بعيد، في إنجاز هذا العمل المتواضع.

ولا يفوتنا أن نعبر عن عظيم امتناننا لعائلتينا الكريمة، على دعمهما المعنوي وتشجيعهما الدائم لنا، ووقوفهما إلى جانبنا طوال مسيرتنا الدراسية. وفي الأخير، نحمد الله سبحانه وتعالى على توفيقه لنا، ونسأله أن يجعل هذا العمل نافعا ومثمرا، وأن يوفق الجميع لما فيه من الخير والنجاح.



﴿وَأَنْتَ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى ﴿١﴾ وَأَنْتَ سَخِينَهَا سَهْوًا لَبِئْسَ مَا يَدْرَأُ ﴿٢﴾﴾  
آية تجسد أن عاقبة كل تعب راحة وعاقبة كل اجتهاد وإخلاص في العمل فلاح ونجاح  
فالحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وبشكره تبلغ الغايات وتيسر الأمور  
إلى ملاكي في الأرض ومن كان رضاها غايتي... إلى التي سهرت ليرتاح  
هفني وصلت ليرقى شأني... أمي الغالية

إلى من علمني أن الصعاب تُدَلُّ بالعزيمة... إلى من منحني اسمه لأفتخر به... أبي العزيز  
أهدي إليكما هذا الجهد تواضعا ووفاءً بالوعد لما قد ستماه لي من تضيية ومحبة  
إلى القلوب التي منحني القوة، والنفوس التي تشاركني الطموح... إلى أخواني  
الأعزاء، أهدي إليكم ثمرة هذا الجهد المتواضع، فبكم ومعكم يحلو النجاح  
ختاماً، أهدي هذا النجاح لكل من آمن بي يوماً، ومنحني كلمة تشجيع  
صادقة... إليكم جميعاً خالص الحب والتقدير.

مؤرن نبيل





أهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى أعز الناس على قلبي، إلى من كانا سببًا في نجاحي  
بعد الله تعالى، والديّ الكريمين، اللذين غمراني بحبهما ودعمهما ودعمهما  
المستمر، فلهما مني كل الاحترام والتقدير...

وإلى إخوتي وأفراد عائلتي، الذين كانوا سببًا لي في كل مراحل حياتي،  
وبشاركوني لحظات التعب والأمل...

كما أهدي هذا العمل إلى أساتذتي الكرام، الذين أناروا لي طريق العلم والعرفة،  
وإلى كل أصدقائي وزملائي الذين رافقوني خلال مشواري الدراسي...  
إلى كل من ساهم في دعمي ولو بكلمة طيبة أو دعوة صادقة، أهدي هذا العمل  
المتواضع، راجيًا من الله تعالى التوفيق والنجاح للجميع.

سبح عبد الفتاح





# فهرس المحتويات

الصفحة	البيان
/	شكر و عرفان
/	الإهداء
I-II	فهرس المحتويات
III	قائمة الجداول
IV	قائمة الأشكال
V	الملخصات
أ- د	المقدمة العامة
<b>1</b>	<b>الفصل الأول: أدبيات الدراسة حول الدين العام، التضخم والنمو الاقتصادي</b>
2	المبحث الأول: الإطار النظري للدين العام، النمو الاقتصادي و التضخم
2	المطلب الأول: ماهية الدين العام و تصنيفاته
2	الفرع الأول: مفهوم الدين العام
3	الفرع الثاني: أنواع الدين العام
7	المطلب الثاني: النمو الاقتصادي ECONOMIC GROWTH
7	الفرع الأول: مفهوم النمو الإقتصادي
7	الفرع الثاني: أنواع النمو الإقتصادي
8	المطلب الثالث: التضخم INFLATION
8	الفرع الأول: مفهوم التضخم
9	الفرع الثاني: أنواع التضخم
11	الفرع الثالث: الآثار الاقتصادية و الاجتماعية للتضخم
14	المبحث الثاني: علاقة الدين العام بالتضخم والنمو الاقتصادي
14	المطلب الأول: الدين العام و التضخم
14	الفرع الأول: الإطار النظري للعلاقة المباشرة بين الدين العام ومعدل التضخم.
15	الفرع الثاني: الإطار النظري للعلاقة غير المباشرة بين الدين العام ومعدل التضخم.
17	المطلب الثاني: الدين العام والنمو الاقتصادي
17	الفرع الأول: العلاقة بين الدين العام و النمو الاقتصادي " جدل النظريات "

## فهرس المحتويات

20	الفرع الثاني: حوصلة الجدال النظري حول أثر الدين العام على النمو الاقتصادي
22	المبحث الثالث: الدراسات السابقة
22	المطلب الأول: الدراسات السابقة على الدول المتطورة
23	المطلب الثاني: الدراسات السابقة على الدول النامية
26	المطلب الثالث: الدراسات السابقة في الجزائر
31	<b>الفصل الثاني: الدراسة القياسية لأثر الدين العام على التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر</b>
32	المبحث الأول: دراسة تحليلية للدين العام، التضخم و النمو الاقتصادي في الجزائر
32	المطلب الأول: الدين العام في الجزائر خلال الفترة (1990-2024)
32	الفرع الأول: مفهوم الدين العام للجزائر
33	الفرع الثاني: هيكل وتطور الدين العام خلال الفترة (1990-2024)
37	المطلب الثاني: التضخم و النمو الاقتصادي في الجزائر
37	الفرع الأول: التضخم في الجزائر للفترة (2015-2025)
39	الفرع الثاني: علاقة التضخم بالنمو الاقتصادي للفترة (2015-2025)
42	المطلب الثالث: تحليل العلاقة بين الدين العام و التضخم في الجزائر للفترة (2015-2025)
45	المبحث الثاني: دراسة أثر الدين العام على التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر (2015-2025)
45	المطلب الأول: الإطار النظري للنماذج المستخدمة في عملية القياس:
45	المطلب الثاني: قياس و تحليل استقرارية السلاسل الزمنية
48	المطلب الثالث: تقدير نماذج الدراسة
48	الفرع الأول: أثر الدين العام على النمو الإقتصادي
55	الفرع الثاني: أثر الدين العام على التضخم
62	الخاتمة العامة
70-66	قائمة المراجع
75-72	قائمة الملاحق

# فهرس المحتويات

## قائمة الجداول:

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
33	هيكل الدين العام في الجزائر في السنوات (1990-2025)	الجدول رقم: (II-1)
39	يمثل معدلات الفصلية للنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2015-2025)	الجدول رقم: (II-2)
42	يمثل معدلات الفصلية لكل الدين العام والتضخم في الجزائر للفترة (2015-2025)	الجدول رقم: (II-3)
46	الوصف الإحصائي لمتغيرات الدراسة	الجدول رقم: (II-4)
47	استقرارية السلاسل الزمنية	الجدول رقم: (II-5)
49	يمثل فترات الإبطاء المثلى لمتغيرات النموذج الأول (PIB)	الجدول رقم: (II-6)
50	يمثل اختبار الحدود Bounds Test للنموذج الأول (PIB):	الجدول رقم: (II-7)
51	يمثل استخراج العلاقة القصيرة وطويلة الأجل للنموذج الأول (PIB)	الجدول رقم: (II-8)
53	يمثل اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test	الجدول رقم: (II-9)
53	يمثل اختبار Heteroskedasticity Test: ARCH	الجدول رقم: (II-10)
55	يمثل فترات الإبطاء المثلى لمتغيرات النموذج الثاني (IPC)	الجدول رقم: (II-11)
56	يمثل اختبار الحدود Bounds Test للنموذج الثاني (IPC)	الجدول رقم: (II-12)
57	يمثل استخراج العلاقة القصيرة وطويلة الأجل للنموذج الثاني (IPC)	الجدول رقم: (II-13)
58	يمثل اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test	الجدول رقم: (II-14)
58	يمثل اختبار Heteroskedasticity Test: ARCH	الجدول رقم: (II-15)

## فهرس المحتويات

### قائمة الاشكال:

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
9	رسما تخطيطي لأنواع التضخم	الشكل رقم: (I-1)
34	هيكل الدين العام في الجزائر في السنوات (1990-2025)	الشكل رقم: (II-2)
38	المعدلات الفصلية للتضخم في الجزائر للفترة (2015-2025)	الشكل رقم: (II-3)
41	تطور معدلات التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2015-2025)	الشكل رقم: (II-4)
43	تطور معدلات الدين العام والتضخم في الجزائر للفترة (2015-2025)	الشكل رقم: (II-5)
50	فترات الإبطاء المثلى لمتغيرات النموذج الأول (PIB)	الشكل رقم: (II-6)
54	اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM)	الشكل رقم: (II-7)
54	اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة (CUSUM OF Squares)	الشكل رقم: (II-8)
56	فترات الإبطاء المثلى لمتغيرات النموذج الثاني (IPC)	الشكل رقم: (II-9)
59	يمثل اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM)	الشكل رقم: (II-10)
59	يمثل اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة (CUSUM OF Squares)	الشكل رقم: (II-11)

# الملخص

## الملخص:

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر الدين العام على التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2015-2025، بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج القياسي باستخدام نموذج ARDL وأظهرت النتائج وجود علاقة معنوية بين الدين العام وكل من التضخم والنمو الاقتصادي، حيث ساهم في دعم النمو على المدى القصير، بينما كان له أثر سلبي على المدى الطويل مع إمكانية توليد ضغوط تضخمية عند سوء إدارته. وتؤكد الدراسة أهمية ترشيد سياسات الاقتراض وتوجيهها نحو الاستثمار المنتج لتحقيق النمو الاقتصادي والحفاظ على استقرار الأسعار.

**كلمات مفتاحية:** الدين العام، التضخم، النمو الاقتصادي، السياسة المالية، نموذج ARDL.

## Abstract:

This study aimed to analyze the impact of public debt on inflation and economic growth in Algeria during the period 2015–2025, using both the descriptive-analytical approach and the econometric approach through the ARDL model. The results revealed a significant relationship between public debt and both inflation and economic growth. Public debt was found to support economic growth in the short run, while exerting a negative effect in the long run and potentially generating inflationary pressures if not properly managed. The study highlights the importance of rational borrowing policies and directing debt toward productive investments to achieve economic growth and maintain price stability.

**Keywords:** Public Debt, Inflation, Economic Growth, Fiscal Policy.



### المقدمة:

يشهد الاقتصاد العالمي في العقود الأخيرة تحولات عميقة اتسمت بتزايد الاعتماد على أدوات التمويل العمومي، وعلى رأسها الدين العام، كوسيلة لتغطية العجز وتمويل برامج التنمية. وقد تزايدت أهمية هذا الموضوع بشكل خاص في ظل الأزمات الاقتصادية المتعاقبة، مثل الأزمة المالية العالمية لعام 2008 وتدايعات جائحة COVID-19، حيث اضطرت العديد من الدول إلى التوسع في الاقتراض لمواجهة الانكماش الاقتصادي ودعم النشاط الإنتاجي. غير أن هذا التوسع في الدين العام يثير إشكاليات جوهرية تتعلق بآثاره على الاستقرار الاقتصادي، خاصة من حيث علاقته بكل من التضخم والنمو الاقتصادي.

يعد الدين العام أحد أبرز أدوات السياسة المالية، إذ تلجأ إليه الحكومات لتحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات، إلا أن الإفراط في استخدامه قد يؤدي إلى اختلالات اقتصادية، من بينها الضغوط التضخمية وتباطؤ النمو، وفي المقابل، يرى بعض الاقتصاديين أن الدين العام يمكن أن يكون محفزاً للنمو إذا ما تم توجيهه نحو الاستثمار المنتج، من هنا برز جدل نظري واسع ضمن حقل الاقتصاد الكلي حول طبيعة العلاقة بين الدين العام وكل من التضخم والنمو الاقتصادي، حيث تختلف التفسيرات بين المدارس الاقتصادية المختلفة، من الكلاسيكية إلى الكينزية وصولاً إلى النظريات الحديثة.

تتجلى أهمية هذه الدراسة بشكل أوضح في الدول النامية، ومنها الجزائر، التي تعتمد بشكل كبير على الموارد الريعية، مما يجعل ماليتها العامة عرضة لتقلبات الأسواق العالمية، وقد شهد الاقتصاد الجزائري خلال العقود الأخيرة تغيرات ملحوظة في مستويات الدين العام، خاصة بعد تراجع أسعار النفط، الأمر الذي انعكس على معدلات التضخم والنمو الاقتصادي وعليه، فإن دراسة هذه العلاقات في السياق الجزائري لها أهمية بالغة لفهم ديناميكيات الاقتصاد الوطني وتوجيه السياسات الاقتصادية نحو تحقيق الاستقرار والنمو المستدام.

يهدف هذا البحث إلى تحليل أثر الدين العام على كل من التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2015-2025)، من خلال الجمع بين التحليل النظري والدراسة القياسية. لتحقيق ذلك، تم تقسيم البحث إلى فصلين: يتناول الفصل الأول الأدبيات النظرية والدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدين العام والتضخم والنمو الاقتصادي، بينما يركز الفصل الثاني على الدراسة التطبيقية من خلال تحليل تطور هذه المتغيرات في الجزائر في ظل التزايد المستمر للاعتماد على الدين العام كأداة لتمويل العجز ودعم النشاط الاقتصادي، خاصة في الدول النامية، ويبرز التساؤل الجوهري في:

### الإشكالية:

كيف يؤثر الدين العام على كل من التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2015-2025)؟  
الأسئلة الفرعية:

- ما طبيعة العلاقة بين الدين العام والتضخم؟ وهل هي علاقة مباشرة أم غير مباشرة؟
  - كيف يؤثر الدين العام على النمو الاقتصادي؟ وهل يساهم في تحفيزه أم يعيقه؟
  - هل توجد علاقة طويلة الأجل بين الدين العام وكل من التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر؟
  - إلى أي مدى تتوافق نتائج الدراسة القياسية مع الأطروحات النظرية والدراسات السابقة؟
- فرضيات البحث:**

- يؤثر الدين العام بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي في الجزائر.
- يوجد أثر معنوي إيجابي للدين العام على التضخم في الجزائر.
- توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة.
- تعتبر السياسة المالية (عبر الإنفاق العام) الأداة الأكثر فعالية وتأثيراً في تحفيز النمو الاقتصادي في الجزائر مقارنة بأدوات السياسة النقدية.

### أهداف البحث:

- يهدف هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العلمية ويمكن تلخيصها فيما يلي:
- تحليل الإطار النظري للدين العام والتضخم والنمو الاقتصادي، مع إبراز أهم المفاهيم والعلاقات التي تربط بينها.
  - دراسة تطور الدين العام في الجزائر خلال الفترة (1990-2025) وتحليل بنيته.
  - تحليل اتجاهات التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2015-2025)
  - قياس أثر الدين العام على التضخم في الجزائر باستخدام نماذج قياسية مناسبة.
  - تقييم تأثير الدين العام على النمو الاقتصادي وتحديد طبيعة هذه العلاقة (إيجابية أو سلبية).
  - اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الدين العام والتضخم والنمو الاقتصادي.

### أهمية البحث:

- تتبع أهمية هذا البحث من عدة اعتبارات نظرية وتطبيقية، من أبرزها:
- **الأهمية النظرية:** توضيح الأطر والمفاهيم النظرية المرتبطة بهذه المتغيرات وتوسيع المعرفة الأكاديمية حول آثار الدين العام في الاقتصادات النامية.
  - **الأهمية التطبيقية:** يساعد في فهم واقع الاقتصاد الجزائري من خلال تحليل بيانات حديثة، مما يوفر رؤية دقيقة حول تأثير الدين العام على الاستقرار الاقتصادي.
- أسباب اختيار الموضوع:** جاء اختيار موضوع "أثر الدين العام على التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر" لعدة اعتبارات علمية وعملية، من أهمها:

- ♦ يعد الدين العام من أبرز أدوات السياسة المالية ضمن إطار الاقتصاد الكلي، لما له من تأثير مباشر وغير مباشر على الاستقرار الاقتصادي، خاصة فيما يتعلق بالتضخم والنمو .
- ♦ يشهد موضوع العلاقة بين الدين العام والنمو الاقتصادي تضارباً في آراء المدارس الاقتصادية، مما يجعله مجالاً خصباً للدراسة والتحليل.
- ♦ يعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل كبير على عائدات النفط، مما يجعله عرضة للصدمات الخارجية، وهو ما يدفع الحكومة إلى اللجوء للدين العام، خاصة في فترات تراجع الإيرادات .
- ♦ يهدف هذا البحث إلى تقديم إضافة علمية من خلال الربط بين الجانب النظري والتطبيقي، وتقديم نتائج يمكن أن تفيد الباحثين.

### منهجية البحث:

يعتمد هذا البحث على مزيج من المناهج لتحقيق أهدافه، وهي:

**المنهج الوصفي التحليلي:** لعرض المفاهيم النظرية لكل الدين العام والتضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر.

**المنهج القياسي:** لاختبار العلاقة بين المتغيرات باستخدام نماذج مثل نموذج ARDL واختبارات الاستقرار والتكامل المشترك .

### هيكل الدراسة:

تتكون هذه الدراسة من فصلين رئيسيين، يسبقهما مقدمة عامة وتليهما خاتمة عامة، وذلك على النحو الآتي:

#### الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة:

يتناول الجوانب النظرية المتعلقة بمتغيرات الدراسة، حيث يتم التطرق إلى مفاهيم الدين العام وأنواعه وأسبابه وآثاره الاقتصادية، إضافة إلى مفهوم التضخم وأسبابه وآثاره، ومفهوم النمو الاقتصادي ومحدداته، مع عرض مختلف النظريات المفسرة للعلاقة بين الدين العام وكل من التضخم والنمو الاقتصادي .

#### الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لأثر الدين العام على التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة

2015-2025:

يتضمن عرض وتحليل بيانات الدراسة، وتقديم النموذج القياسي المعتمد (ARDL) ، وإجراء اختبارات الاستقرار والتكامل المشترك، ثم تحليل وتفسير النتائج المتحصل عليها واختبار فرضيات الدراسة . وفي الختام، تم عرض أهم النتائج المتوصل إليها، واستخلاص الآفاق العلمية لهذه الدراسة.

### حدود الدراسة:

**الحدود المكانية:** تقتصر هذه الدراسة على حالة الجزائر، باعتبارها نموذجاً لاقتصاد نام يعتمد بدرجة كبيرة على الموارد النفطية، وهو ما يجعل المالية العامة عرضة لتقلبات أسعار النفط، كما أن خصوصية الاقتصاد الجزائري من حيث هيكل الإيرادات وطبيعة الإنفاق العام تمنح هذه الدراسة بعداً تحليلياً مهماً لفهم تأثير الدين العام على المتغيرات الاقتصادية الكلية.

**الحدود الزمنية:** يمتد الإطار الزمني للدراسة من عام 2015 إلى عام 2025 وهي فترة حاسمة في المسار الاقتصادي والمالي للجزائر. يمثل عام 2015 انطلاقة جديدة في الاقتصاد الجزائري وما صاحبه من تعديلات هيكلية بالإضافة إلى تطورات جوهرية فيما مدى استقلالية البنك المركزي أما عام 2025، فقد شهد أحدث التطورات الاقتصادية والمالية استناداً إلى البيانات النقدية المتوفرة. وشملت هذه الفترة تأثيرات الأزمات العالمية الأخيرة على الاقتصاد الجزائري انطلاقاً من جائحة كورونا إلى التطورات الجيوسياسية في الأقاليم المجاورة، بما في ذلك أثرها على الدين العام وأداء السياسة النقدية. كما تميزت المرحلة بتنفيذ الجزائر لآليات تمويل غير تقليدية وإجراء تغييرات في الإطار التشريعي المتعلق بالبنك المركزي لتعزيز إدارة السياسة النقدية.



## الفصل الأول:

أدبيات الدراسة حول الدين العام،  
التضخم والنمو الإقتصادي

## الفصل الأول: أدبيات الدراسة حول الدين العام، التضخم والنمو الاقتصادي

### تمهيد:

يتناول موضوع الدين العام واحدة من أبرز القضايا الاقتصادية التي استحوذت على اهتمام واسع في الفكر الاقتصادي الحديث، نظراً لارتباطه الوثيق بالعديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية، وخاصة النمو الاقتصادي ومستويات التضخم. فأمام تزايد الحاجة إلى تمويل عجز الموازنات العامة وتلبية متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لجأت الحكومات، ولا سيما في الدول النامية، إلى الاعتماد المكثف على الاقتراض الداخلي والخارجي. ومع ذلك، فإن للتوسع في الدين العام تأثيرات متباينة؛ فقد يسهم في دفع عجلة الاستثمار وتعزيز النمو الاقتصادي إذا تم توظيفه بشكل فعال، ولكنه في المقابل قد يؤدي إلى أزمات اقتصادية، مثل ارتفاع معدلات التضخم وإعاقة النمو، عند تجاوزه الحدود الآمنة.

في ظل التحولات الاقتصادية العالمية والأزمات المالية المتكررة، تصاعدت النقاشات النظرية والتطبيقية حول طبيعة العلاقة بين الدين العام والتضخم والنمو الاقتصادي. وقد شهدت الأوساط الاقتصادية تباينات كبيرة بين المدارس المختلفة في تفسير هذه العلاقة وتحديد آثارها الإيجابية أو السلبية. من جهة أخرى، ركزت العديد من الدراسات التطبيقية على استكشاف هذه العلاقة في كل من الدول المتقدمة والنامية، بما يشمل حالات محددة مثل الجزائر، وذلك لفهم أثر السياسات المالية والاقتراض العام على الأداء الاقتصادي.

يهدف هذا الفصل إلى تقديم إطار نظري ومفاهيمي يتناول المتغيرات الأساسية للدراسة. وسيتم من خلاله عرض مفهوم الدين العام وأنواعه، وتوضيح طبيعة النمو الاقتصادي وأشكاله المختلفة. كما ستتم مناقشة ظاهرة التضخم وتحليل آثارها الاقتصادية والاجتماعية. إضافة إلى ذلك، سيتم تسليط الضوء على العلاقة بين الدين العام والتضخم والنمو الاقتصادي وفق رؤى النظريات الاقتصادية المختلفة، مع تقديم مراجعة لأبرز الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث.

## المبحث الأول: الإطار النظري للدين العام، النمو الاقتصادي والتضخم

المطلب الأول: ماهية الدين العام وتصنيفاته

الفرع الأول: مفهوم الدين العام

الدين العام يعتبر من موارد التي تعتمد عليها الدولة في حالة فشل الإيرادات العامة في تغطية نفقاتها العامة، فالدين العام يعد من أنواع القروض الرسمية، وقد وُصف بالكثير من التعريفات في الأدبيات الاقتصادية والمالية، فالدين العام يمثل مجموع التمويل النقدي الذي تحصل عليه الدولة أو إحدى الهيئات العامة الخاصة بها لسداده للجهة المقرضة، بهدف حل مشكلة نقص الموازنة العامة. ويتمثل هذا التمويل في سداد أصل الدين مع الفائدة، وفق الشروط الموضوعية من قبل الطرفين. (محمد.شيماء.فاضل، 2018، صفحة 102).

فالدين العام أو الدين الحكومي يعتبر من المصادر الرئيسية لتوفير الإيرادات العامة، بحيث تعتمد عليه الدولة عند ظهور العجز في الإيرادات الناتجة عن الضرائب والرسوم في تغطية النفقات العامة، والتي قد تكون إما نفقات يومية أو استثمارية. الأمر الذي يؤدي بحد ذاته للزيادة في الدين العام، فإما يكون الدين من العملة المحلية ويسمى بالدين المحلي، أو يكون الاقتراض من خارج البلاد من دول أجنبية أو من المؤسسات المالية الدولية كبنك التنمية العالمي وغيرها، ويُطلق عليه بالدين العام الخارجي والذي يتم تسديده عادة بالعملة الأجنبية. ومن الجمع بين النوعين يكون الدين العام. يجب الإشارة هنا إلى أن الدين العام يمكن تقسيمه إلى نوعين وهما: (زريق.أحمد.عبد.الرحيم، 1999، صفحة 191)

### أولاً: الدين العام الداخلي

هو إجمالي الديون العامة القائمة في ذمة الحكومة والهيئات الرسمية والمؤسسات العامة اتجاه الاقتصاد الوطني للبلد، أو هو ما تدين به الدولة لمختلف مواطنيها الدائنين، وفي هذا الصدد فإن إصدار الدين المحلي يستند على مجموعة من اعتبارات منها مدى توفر الفائض من المدخرات المحلية في السوق أو الفائضة عن حاجة الاستثمار الخاص المحلي، ومدى استعداد هؤلاء المدخرين للاكتتاب في سندات القرض، فضلاً عن المزايا التي تقدمها الدولة والتي قد لا تختلف عن السائد في السوق المحلية كما ويعبر عنه أيضاً بوجود فائض عن حاجة السوق في المدخرات يقابله استعداد من قبل المدخرين للاكتتاب في سندات القروض وذلك لما توفره الدولة من ضمانات ومزايا بشرط أن لا يقل عن السائد في السوق (ناجي.رديس.عبد.السعيد، 2017، صفحة 1064).

### ثانياً: الدين العام الخارجي

ينشأ الدين الخارجي كنتيجة مباشرة لنقص الموارد المحلية، حيث يعتبر الدين الخارجي مسألة

## الفصل الأول: أدبيات الدراسة حول الدين العام، التضخم والنمو الإقتصادي

محاسبية ترتبط بطبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية. وقد أسهم عدم التكافؤ الاقتصادي بين الأطراف المعنية سواء الدائن أو المدين بالإضافة إلى ضعف الإدارة الفعالة للدين في تفاقم المشكلات المرتبطة بالإقراض الأجنبي وتدهور سمعة بعض الدول المدينة (حسن.ثويني.فلاح، 2006، صفحة 139). ووفقاً لتصنيف البنك الدولي، يُعرف الدين الخارجي بأنه مورد مالي حقيقي يتم الحصول عليه من أطراف غير مقيمة، ويتميز بإمكانية سداه إما عبر العملات الأجنبية أو من خلال السلع والخدمات (الحياني، 2005، صفحة 2).

### الفرع الثاني: أنواع الدين العام

يعد الدين العام من أهم الأدوات المالية التي تلجأ إليها الدولة لتمويل عجز الموازنة العامة وتحقيق أهدافها الاقتصادية والتنموية، خاصة في ظل محدودية الموارد المالية. ونظراً لتعدد أهداف الاقتراض واختلاف مصادره، فقد تنوعت أشكال الدين العام وتعددت تقسيماته وفق معايير مختلفة أما النوع الأهم في هذه الدراسة يتمثل في الديون العامة من حيث مصدر القروض ويمكن تقسيمها إلى:

#### أولاً: الدين العام الداخلي:

##### 1. تعريفه:

الدين العام الداخلي يشير إلى القروض التي تعقدها الدولة داخل حدودها الإقليمية، بحيث يتم الاكتتاب فيها بين الدولة والمواطنين المقيمين على أراضيها. يشمل هؤلاء الأفراد، سواء أكانوا أشخاصاً طبيعيين أم معنويين، شريطة أن يكونوا مقيمين ضمن إقليم الدولة، بغض النظر عن جنسيتهم. وعادة ما يكون مبلغ القرض في هذه الحالة مقوماً بالعملة الوطنية، أي العملة المحلية للدولة (العتابي.حمد.عبد.الله.سلمان.الوائلي.و.سامر.سليم.كاظم، 2023، صفحة 2).

##### 2. خصائص الدين العام الداخلي:

يتمتع الدين العام الداخلي بعدة خصائص تميزه عن نظيره الدين الخارجي أهمها: (أحمد.الوادي.محمد.حسين.و.عزام.زكريا، 2007، الصفحات 106-107)

– لا يوجد تأثير مباشر للدين العام الداخلي على حجم الثروة القومية من خلال زيادة أو نقص، بل يبقى التأثير محدوداً بتوزيع جزء منها. فعندما يتم إصدار السندات الخاصة بالدين العام الداخلي، يتم توزيع جزء من الثروة القومية لصالح الحكومة، بينما يؤدي سداد الأقساط لهذا الدين، سواء كانت هذه الأقساط تتضمن الفائدة والتكاليف المتعلقة بها، إلى توزيع الجزء الآخر من الثروة القومية لصالح دائني الدين العام الداخلي. ويتمثل التوزيع في عبء اقتصادي يتولاه الجيل الحالي الذي يقوم بعملية السداد، ويستفيد منه الجيل المستقبلي، أو قد يكون الجيل السابق هو المستفيد منها، وذلك حسب التأثير الاقتصادي الذي ينتج من عملية

## الفصل الأول: أدبيات الدراسة حول الدين العام، التضخم والنمو الإقتصادي

الاقتراض وظروفها. وفي حالة الدين الخارجي، يكون التأثير مختلفًا؛ حيث تتأثر حجم الثروة القومية بزيادة أو نقص تبعًا لاتجاه التدفقات.

– في التمييز بين الدين الداخلي والدين الخارجي، يشير الدين الخارجي إلى القروض التي تحصل عليها الدولة من خارج حدودها الجغرافية. يتم تمويل هذا النوع من الدين عادة من قبل أفراد أو مؤسسات أجنبية، بالإضافة إلى المنظمات الدولية (محمود. عبد. الله. و. عبد. الحافظ. محمد، 2001، صفحة 106).

– عادةً ما يتم إصدار الدين العام الداخلي بالعملة المحلية، بينما يكون الدين الخارجي مقومًا بالعملة الأجنبية (جابر. السيد. انتصار، 2004، صفحة 3). هذا الأمر يضع الدول المقترضة في موقف ارتباط مباشر بتقلبات أسعار العملات الأجنبية، التي تميل غالبًا إلى الارتفاع مقارنةً بالعملة الوطنية. ونتيجة لذلك، تتحمل الدول أعباء مالية إضافية تؤثر على استقرارها الاقتصادي (الخطيب. خالد. شحادة. و. شامية. احمد. زهير، 2007، صفحة 240).

### 3. مصادر تمويل الدين العام الداخلي:

تقوم الدولة بالاستدانة المحلية كأحد وسائل الحصول على التمويل لتغطية نفقاتها العامة المتزايدة بطبيعتها. وإن كان من الخطير القول بأن هذا النوع من التمويل قد يؤدي إلى حدوث تضخم بشكل مباشر، فإنه من الصحيح القول بأنه هناك أسباب أخرى للجوء إليها، من أهمها السماح للبنك المركزي بتنفيذ سياسته المتعلقة بتنظيم قروض النقد من خلال استخدام أدوات السوق المفتوحة. وبفضل هذه الآلية، يتم إعطاء إمكانية التحكم في كمية السيولة الموجودة لدى البنوك، وكذلك في تحديد قيمة أسعار الفائدة (صعيد. عبد. الله، 2007، الصفحات 17-18) ولتنفيذ هذا التوجه، تعتمد الدولة على مصادر متعددة لتمويل الدين العام الداخلي، وهي:

#### أ. الاقتراض من الأفراد والمؤسسات المالية غير المصرفية:

فالساسة الحكومية تستهدف الأفراد والمؤسسات المالية غير المصرفية كالبنوك الخاصة بالادخار والتأمين، حيث يتم اكتساب جزء من قوة الشراء الحالية لهذه الجهات مقابل فوائد مستقبلية تعطيها الدولة بالإضافة إلى أصل الدين المستحق على تاريخ استحقاقه. وبذلك فإن هذا الأمر يستند إلى جمع مدخرات القطاع العائلي والقطاع الصناعي عبر استخدام الفائض المتاح من الدخول لهذه الجهات الممولة دون زيادة في كمية النقود المتداولة. لكن هذه سياسة قد تكون لها تبعات سلبية تتمثل في المنافسة من قبل الإستثمار الخاص من خلال استغلال الموارد المتاحة له وبالتالي قد تؤدي إلى آثار انكماشية على الاقتصاد ككل. (جابر. السيد. انتصار، 2004، الصفحات 5-6).

#### ب. الاقتراض من الجهاز المصرفي :

## الفصل الأول: أدبيات الدراسة حول الدين العام، التضخم والنمو الإقتصادي

يشمل هذا النوع القروض المقدمة من الجهاز المصرفي للدولة، سواء من البنك المركزي أو البنوك التجارية، يعبر غالباً عن إصدار نقدي جديد يزيد من المعروض النقدي والسيولة في الاقتصاد. وتعتبر هذه القروض غير حقيقية لكونها لا تنتج من إذخار فعلي، بل يتم توفيرها عبر آليات إصدار جديدة.

### ت. الاقتراض من البنك المركزي:

يعتبر الاقتراض من البنك المركزي وسيلة سريعة وفعالة لتوفير السيولة اللازمة لتغطية احتياجات خزينة الدولة على المدى القريب. هذا النوع يطبق بموجب تشريعات متعلقة بالنقد والقروض (الامر.03-11.المتعلق بقانون النقد.و.القرض، 2003)، وهو في جوهره آلية لإصدار النقد بطريقة غير مباشرة. عندما يشتري البنك المركزي سندات حكومية مباشرة من الدولة أو السوق المالية، يتم تمويل هذه العملية عن طريق زيادة الحساب الجاري للخزينة العامة المفتوح لدى البنك المركزي. هذا يؤدي بدوره إلى إطلاق كميات جديدة من النقد (صعيدي. عبد.الله، 2007).

### ث. الاقتراض من البنوك التجارية:

تستثمر البنوك التجارية جزءاً من محافظها الاستثمارية في شراء السندات الحكومية مثل أذون الخزينة، تتميز هذه الأذونات بعدم وجود مخاطر تقريباً وإمكانية خصمها لدى البنك المركزي. (أحمد. معيوف، 2001) ورغم أنها تمثل تسهيلات ائتمانية تقدمها البنوك التجارية للخزينة العامة، فإنها قد تؤدي بطريقة غير مباشرة إلى إصدار نقد جديد إذا لم تكن لدى هذه البنوك احتياطات نقدية كافية لتغطية تلك الاستثمارات. الاعتماد على هذه المصادر المختلفة لتمويل الدين العام الداخلي يتطلب إدارة حذرة لتجنب التداعيات الاقتصادية السلبية المترتبة عن الإفراط في الاعتماد على الإصدارات النقدية الجديدة التي تؤدي إلى تضخم وزيادة معروض النقدي (صعيدي. عبد.الله، 2007، صفحة 20).

### ثانياً: الدين العام الخارجي:

#### ◆ تعريفه:

عندما تكون المدخرات المحلية غير كافية لتغطية عجز ميزانية الدولة داخلياً، تضطر الحكومة إلى اللجوء إلى الاقتراض الخارجي، وهو ما يعرف بالدين الخارجي (External Debt) و هو يشير إلى التزامات الدولة المالية تجاه الأطراف الأجنبية ويؤدي ذلك عادة إلى تقليص الموارد المتاحة للأفراد، مما يضع الحكومة أمام ضرورة زيادة صادراتها لتتجاوز وارداتها، بهدف تحقيق فائض في الميزان التجاري يمكن من خلاله سداد هذه الديون الخارجية (منعم.حسن.علي.الفتلاوي، 2023، صفحة 11). وبمعنى آخر، يُعد الدين ديناً خارجياً إذا تم الحصول عليه من أسواق تقع خارج حدود الدولة. يشمل الدين العام الخارجي القروض التي مصدرها دول أو منظمات أو بنوك أجنبية، وعادة ما تكون هذه القروض مقومة بالعملة الأجنبية. يتم استخدام هذا النوع من الاقتراض لمواجهة العجز في ميزان المدفوعات، أو لتمويل المشاريع الاقتصادية (العتابي.حمد.عبد.الله.سلمان.الوائل.و.سامر.سليم.كاظم، 2023، صفحة 2).

## الفصل الأول: أدبيات الدراسة حول الدين العام، التضخم والنمو الإقتصادي

### ◆ تقسيمات الدين العام الخارجي:

#### أ. وفقاً للفترة الزمنية للسداد:

◆ الديون قصيرة الأجل: تعرف بأنها الديون المستحقة السداد خلال مدة لا تتجاوز سنة واحدة، وتتسم غالباً بارتفاع تكاليفها مقارنة بالديون طويلة الأجل. وتلجأ الدول إلى استخدامها لتغطية العجز المؤقت في الميزانية أو مواجهة احتياجات السيولة قصيرة المدى، خاصة عند صعوبة الحصول على قروض طويلة الأجل.

◆ الديون طويلة الأجل: تمثل الالتزامات التي تتطلب إعفاءً زمنياً أطول للتسديد، حيث تمتد عادة لفترة تتجاوز السنة، وقد تصل إلى عشر سنوات أو أكثر. تتمتع هذه الديون بتكاليف أقل نسبياً مقارنة بالديون قصيرة الأجل، كما تتيح مرونة أكبر في الشروط المرتبطة بها. من الشائع إدراج الديون متوسطة الأجل في هذه الفئة، نظراً لارتباطها بخطط التنمية الاقتصادية وتشمل الأنواع التالية:

☞ ديون مضمونة علناً: تتمثل في التزامات مالية تعود لشركات خاصة، ولكنها مؤمنة بواسطة ضمان عام من جهة رسمية مثل الحكومة .

☞ ديون غير مضمونة خاصة: تُوجَّه لهيئات غير حكومية دون ضمان الدولة، وتتميز بشروط سداد وفائدة أكثر صرامة.

☞ ديون عامة: وتشمل الديون التي تتحملها الدولة ومؤسساتها العامة، مثل الحكومات والبنوك المركزية، بهدف تمويل المشاريع أو تغطية العجز المالي.

#### ب. وفقاً للجهة المانحة:

◆ الديون الرسمية: تُقدّم من قبل دول أو مؤسسات دولية وإقليمية، وتتميز بشروط ميسرة تشمل فترات سماح طويلة وانخفاض معدلات الفائدة .

◆ القروض الثنائية: هي القروض التي تُعقد بين دولتين، وغالباً ما ترتبط بطبيعة العلاقات السياسية والاقتصادية بينهما، وتُمنح وفق شروط يتم الاتفاق عليها بين الطرفين.

◆ القروض متعددة الأطراف: تُمنح من قبل منظمات دولية أو إقليمية وتختلف تبعاً للهيئة المانحة، مثل البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي.

◆ قروض المصدرين: تصدر من مؤسسات داخل الدولة المصدرة بهدف تشجيع صادراتها للخارج.

◆ الديون الخاصة: تمنح من قبل البنوك التجارية الأجنبية أو المؤسسات المالية الخاصة، وتمتاز عادة بارتفاع معدلات الفائدة وتشدد شروط السداد مقارنة بالقروض الرسمية

◆ قروض البنوك التجارية: مانحة من البنوك التجارية الأجنبية، تُستخدم خصوصاً لدعم العجز المؤقت في موارد الدول النامية، وغالباً ما تكون قصيرة الأجل.

◆ قروض المصدرين الخاصة: تُمنح من الشركات الكبرى والمصدرين لتوفير السلع والخدمات للدول المدينة، وعادة تشمل شروطاً تجارية صارمة.

ت. وفقاً لشروط التقديم:

- ◆ القروض الميسرة: تمتاز بفترات استحقاق طويلة مع فترة سماح ومعدلات فائدة منخفضة.
- ◆ القروض الصعبة: تنسم بفترات استحقاق قصيرة وزيادة في معدلات الفائدة، وعادة ما تُمنح بناءً على شروط تجارية صارمة تتطلب التسديد في أسرع وقت ممكن (منال. جابر. و. مرسي. محمد، 2020، الصفحات 79-80).

### المطلب الثاني: النمو الاقتصادي ECONOMIC GROWTH

#### الفرع الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

يُعدّ النمو الاقتصادي عملية توسّعية تنسم، في جوهرها، بطابع تلقائي واستقلالي نسبي، حيث يتحقق من خلال ارتفاع معدل النمو الحقيقي للدخل القومي بمعدل يفوق النمو السكاني، مع بقاء الهيكل الاقتصادي القائم دون تغيير جوهري. ويترتب عن ذلك تحسّن مستمر في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي. ولا يمكن تصنيف هذه العملية ضمن ظاهرة التقلبات الدورية، مثل فترات الكساد أو الانتعاش، التي اتسمت بها الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة تاريخياً، خاصة خلال القرن التاسع عشر وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية، إذ إن النمو الاقتصادي يمثل مساراً طويلاً الأجل يختلف في طبيعته وأسبابه عن تلك التقلبات قصيرة الأمد. (مبارك. محمد. عبد. النعيم، 1997، صفحة 511).

يُعرّف النمو الاقتصادي بوصفه عملية مستمرة وطويلة الأجل، وليس ظاهرة مؤقتة أو طارئة. فقد تشهد بعض الدول، لا سيما النامية، حالات من التعاون الدولي مع دول متقدمة تتلقى بموجبها دعماً اقتصادياً، مما قد ينعكس في صورة ارتفاع مؤقت في متوسط الدخل الحقيقي للفرد خلال فترة زمنية قصيرة، كعام أو عامين. غير أنّ هذه الزيادة الظرفية لا تُعدّ دليلاً كافياً على تحقق نمو اقتصادي حقيقي، لكونها لا تعكس تحسناً مستداماً في القدرة الإنتاجية أو في الأسس الهيكلية للاقتصاد. (عطية. عبد. القادر. و. محمد. عبدالقادر، 2003، الصفحات 12-13).

#### الفرع الثاني: أنواع النمو الاقتصادي

النمو الاقتصادي يعبر عنه على أنه زيادة حقيقية في الناتج القومي الفردي خلال فترة زمنية معينة. وفي هذا السياق، من المهم التمييز بين الأنواع الرئيسية للنمو: (قدودو. جميلة. و. بوراس. بودالية، 2021، صفحة 174)

1. **النمو الطبيعي:** وهو النمو الذي يحدث بشكل تدريجي مع تطور الأنشطة الاقتصادية وانتقال المجتمعات من أنماط إنتاج تقليدية إلى أنظمة أكثر تقدماً، وغالباً ما يرتبط بالتحويلات التاريخية الكبرى.
2. **النمو العابر أو غير المستقر:** يتميز بعدم الاستمرارية، حيث يعتمد على عوامل مؤقتة أو خارجية، مثل ارتفاع أسعار الموارد الطبيعية أو تدفقات مالية ظرفية، وسرعان ما يتلاشى بزوال هذه الظروف.

## الفصل الأول: أدبيات الدراسة حول الدين العام، التضخم والنمو الإقتصادي

3. **النمو المخطط:** يحدث نتيجة التخطيط الشامل والمنهجي لتنمية الاقتصاد. تتأثر فعاليته بقدرات المخططين وكفاءة التنفيذ والمتابعة، إلى جانب جودة الخطط المرسومة. يتميز هذا النمو بالاستدامة في حال استمراره لفترة طويلة تتجاوز بضعة عقود، ما يجعله يتحول تدريجياً إلى نمو مضطرد ويؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق تنمية اقتصادية شاملة.

4. **النمو الاقتصادي الموسع:** يُشير إلى حالة يتماشى فيها نمو إجمالي الدخل مع معدلات نمو السكان، مما يؤدي إلى بقاء متوسط الدخل الفردي على حاله دون تغيير يُذكر، الأمر الذي يعكس حالة من الثبات النسبي في مستوى التنمية الاقتصادية على الصعيد الفردي.

5. **النمو الاقتصادي المكثف:** يتميز بتجاوز معدلات نمو الدخل لمعدلات نمو السكان، مما يؤدي إلى زيادة واضحة في دخل الفرد. وعند الانتقال من النمو الاقتصادي الموسع إلى المكثف، تحدث نقطة تحول تعكس بداية تحسن ملموس في الظروف الاجتماعية للمجتمع (أشواق بن.قدور، 2013، صفحة 65).

### المطلب الثالث: التضخم INFLATION

#### الفرع الأول: مفهوم التضخم

تعدّ ظاهرة التضخم ظاهرة متعددة الأبعاد ومعقدة الجوانب، ما يجعلها محط اهتمام واسع لما تثيره من قضايا نظرية وتطبيقية. (مروان.عطوان، 1989، صفحة 177) يصعب وضع تعريف دقيق وشامل لظاهرة التضخم، نظراً لما تتسم به المفاهيم المرتبطة به من قدر من الغموض والتباين، وهو ما يرجع أساساً إلى اختلاف الرؤى بين المدارس الاقتصادية. ومع ذلك، يتفق معظم الباحثين على أن التضخم يشير، في أبسط صورته، إلى ارتفاع غير عادي في المستوى العام للأسعار. وعليه، فعند استخدام مصطلح التضخم بشكل عام دون تحديد سياق معين، ينصرف معناه غالباً إلى ظاهرة ارتفاع الأسعار. غير أنه من الضروري التمييز بين الارتفاعات العادية في الأسعار والتضخم، إذ لا يعد كل ارتفاع سعري دليلاً على وجود تضخم. وفي هذا السياق، يعرف Gardner Ackley التضخم بأنه الارتفاع المستمر والملحوظ في المستوى العام للأسعار (الموسوي.ضياء.مجيد، دون تاريخ نشر، صفحة 215). ووفقاً لهذا الفهم، فإن حالات الارتفاع الطفيف أو المؤقت للأسعار لا تُعتبر انعكاساً لحالة من التضخم؛ إذ يشير "أكلي" إلى أن هذه الظاهرة تعكس توازناً ديناميكياً ينبغي تفسيره استناداً إلى معايير الحركية وليس من خلال منظور ساكن وثابت.

أما "كورتير"، فيُعرّف التضخم باعتباره ظاهرة تتمثل في انخفاض قيمة النقود (صبحي.تادرس.قريصة.و.مدحت.محمود.العقاد، 1983، صفحة 247)، نتيجة لارتفاع أسعار السلع والخدمات. ومن ناحية أخرى، يذهب "بيجوا" إلى أن التضخم يتجسد في اللحظات التي تتجاوز فيها الزيادات في الدخل النقدي معدلات النمو الفعلي في الكميات المنتجة. تشير هذه التعريفات مجتمعة إلى أن جوهر مفهوم التضخم يكمن في النمو المفرط والمستدام للأسعار، وليس مجرد وجود أسعار مرتفعة بحد ذاتها. كما تسلط الضوء على حقيقة أن التضخم يعكس

## الفصل الأول: أدبيات الدراسة حول الدين العام، التضخم والنمو الإقتصادي

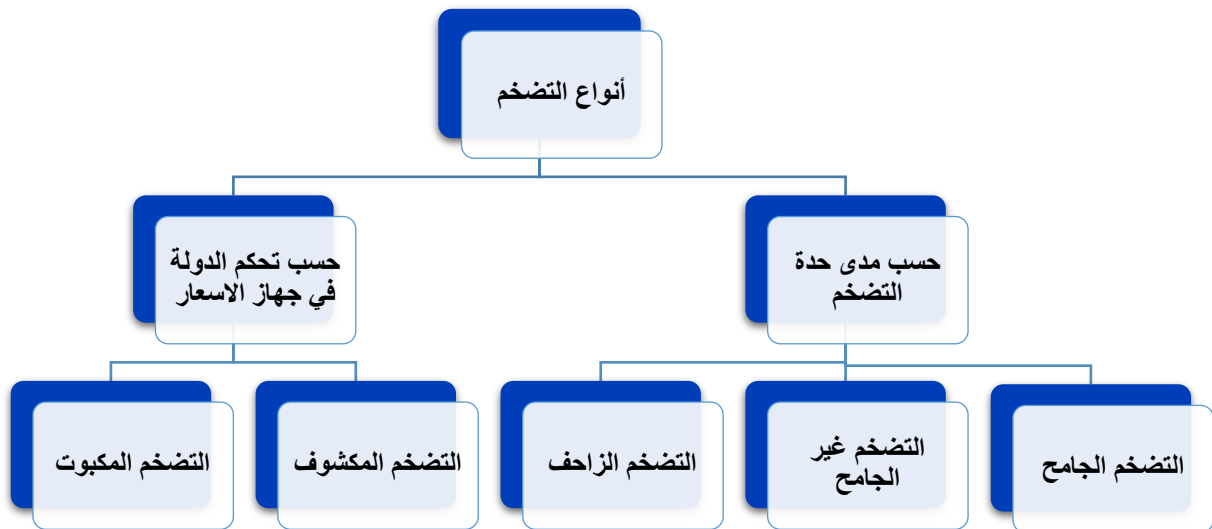
حالة اختلال في التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي داخل الاقتصاد (محمد.عبد.العزيز.عجمية.و،مدحت.محمد.العقاد، 1984، صفحة 218).

قد يتسع مفهوم التضخم ليشمل دلالات وأنواعاً متعددة من الظواهر الاقتصادية، إلا أن ذلك لا يعني وجود ترابط قوي بين هذه المعاني لدرجة اندماجها في سياق مفهوم موحد لكلمة التضخم. علاوة على ذلك، ليس من الحتمي أن تسير هذه الظواهر المتنوعة بنفس الوتيرة أو الاتجاه، إذ قد تكون منفصلة عن بعضها البعض بدرجة معينة. ومن الجدير بالملاحظة، على سبيل المثال، إمكانية حدوث ارتفاع في التكاليف دون أن يقترن ذلك بزيادة مماثلة في الأرباح (سهير.محمود.معتوق، 1989، صفحة 19).

### الفرع الثاني: أنواع التضخم

على الرغم من التركيز الكبير على ظاهرة التضخم، إلا أن هناك خللاً مستمراً بشأن الوصول إلى تعريف شامل ودقيق لها. وقد أدى ذلك بشكل طبيعي إلى ظهور تنوع واختلاف في أنواعها وأشكالها، وذلك بناءً على مجموعة من المعايير المختلفة أهمها (bramoullè.hanri.&.guitton.gérard, 1978, p. 404):

الشكل (I-1): يمثل رسماً تخطيطياً لأنواع التضخم:



المصدر: من إعداد الطلبة

## الفصل الأول: أدبيات الدراسة حول الدين العام، التضخم والنمو الإقتصادي

أولاً: حسب تحكم الدولة في جهاز الأسعار

تتحدد أنواع معينة من الاتجاهات التضخمية بقدره الدولة على التحكم بنظام الأسعار ومتابعة تحركات المستويات العامة لها، بالإضافة إلى مدى قدرتها على التأثير في تلك المستويات لتحقيق استقرار اقتصادي.

### 1. التضخم المكبوت (الكامن)

يقصد به التضخم الذي تتحكم فيه الدولة من خلال وضع حد أقصى للأسعار بهدف وقف الارتفاع المستمر، وذلك للحد من الاتجاهات التضخمية وتقليل تأثيراتها السلبية (الروبي.نبيل، دون تاريخ تدوين، صفحة 131).

### 2. التضخم المكشوف (المفتوح)

على العكس التضخم المكبوت، يشير التضخم المكشوف إلى ارتفاع الأسعار بشكل مستمر دون أي تدخل فعال من قبل السلطات الحكومية للسيطرة عليه أو تقليص تأثيره، وقد تساهم عوامل أخرى في ارتفاع المستوى العام للأسعار، مثل الظروف الخاصة ببعض القطاعات الاقتصادية، أو السلوكيات الفردية للمستهلكين والبائعين، هذا الوضع يزيد من الضغط على الاقتصاد، سواء نتيجة لزيادة الطلب على السلع والخدمات، أو ارتفاع تكاليف الإنتاج، أو الزيادة في الكتلة النقدية، (عبد.الناصر.العبادي.عبد.الحليم.كراجه.و.محمد.الباشا، 2000، صفحة 138).

### ثانياً: حسب مدى حدة التضخم

يمكن تقسيم التضخم من حيث حدته ودرجة قوته إلى:

### 1. التضخم الزاحف (التدريجي)

يتسم هذا النوع من التضخم بارتفاع تدريجي وبطيء في الأسعار، بمعدل لا يتجاوز 2% سنوياً، وذلك على مدى زمني طويل، مما يجعله ذو مستويات معتدلة ومستقرة نسبياً. ويرى الاقتصاديون أن هذا الشكل من التضخم هو الأخف تأثيراً (عبد.المنعم.علي.و.نزار.سعد.الدين.العيسى، 2004، صفحة 449)، حيث يتميز بكونه مقبولاً لدى الأفراد، نظراً لأن ارتفاع الأسعار يحدث بوتيرة طفيفة وتدريجية. (الموسوي.ضياء.مجيد، دون تاريخ نشر، صفحة 215) إضافةً إلى ذلك، فإن ما يجعل هذا النوع من التضخم ظاهرة شائعة في مختلف الدول الصناعية هو أن استقرار الأسعار أو انخفاضها قد يؤدي إلى تقليل الحوافز اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي.

### 2. التضخم الجامح (المفرط)

تحدث هذه الظاهرة عندما ترتفع الأسعار بمعدلات كبيرة خلال فترة زمنية قصيرة، غالباً لتصل إلى ما بين 50% و60% سنوياً أو أكثر. (عبد.الناصر.العبادي.عبد.الحليم.كراجه.و.محمد.الباشا، 2000، صفحة 135) يمكن تصنيف هذا النوع من التضخم ضمن أشد الأنواع تأثيراً على الاقتصاد الوطني، حيث

## الفصل الأول: أدبيات الدراسة حول الدين العام، التضخم والنمو الإقتصادي

يتسم زيادات حادة ومتتابة في مستوى الأسعار دون أي توقف. يؤدي ذلك إلى تسارع كبير في تداول النقود، مما يجعل من الصعب على السلطات النقدية السيطرة على الوضع. تفقد النقود تدريجياً قوتها الشرائية ووظيفتها كوسيط للتبادل ومستودع للقيمة. نتيجة لذلك، يلجأ الأفراد إلى التخلص من النقود، ويفضلون استثمارها في أصول غير إنتاجية، مثل العقار والأجهزة الكهربائية والسيارات، أو في المضاربة كالأسهم والسندات.

إذا ما استمر هذا الوضع على نفس الوتيرة، فإنه يؤدي إلى انهيار النظام النقدي برمته وزيادة عجز ميزان المدفوعات (عناية. غازي. حسين، 1991، صفحة 62)، حيث تفقد الدولة تدريجياً مواردها من الاحتياطات النقدية والعملات الأجنبية. للتعامل مع هذه المشكلة، يتمثل الحل الأمثل في التخلص من العملة المتداولة ذات القيمة المتدهورة وإصدار عملة جديدة بديلة، ما يساهم في استعادة السيطرة على النظام النقدي وتعزيز الثقة في قيمة العملة الوطنية.

### 3. التضخم غير الجامح

هذا النوع يُعد أقل خطورة مقارنة بالنوع الجامح، حيث ترتفع الأسعار بوتيرة أقل نسبيًا، مما يجعل إمكانية التحكم فيه أكثر سهولة من قبل السلطات النقدية (ضياء. مجيد. الموسوي، 2000، صفحة 216).

### الفرع الثالث: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم

ينتج عن التضخم آثار سلبية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، سنقتصر على أهمها في ما يلي:

#### أولاً: الآثار الاقتصادية للتضخم:

للتضخم آثار اقتصادية كثيرة ومتعددة يمكن حصرها فيما يلي:

#### 1. أثر التضخم على القوة الشرائية للنقود:

ينتج عن الارتفاع المستمر في أسعار السلع والخدمات تآكل القوة الشرائية للعملة، مما يؤدي بدوره إلى تراجع ثقة الأفراد في العملة الوطنية. كما يدفع هذا الارتفاع الأفراد إلى التوجه نحو الاستهلاك الفوري، هذا التوجه يسهم في تقليص حجم الادخار، مما يضعف الوظيفة الأساسية للنقود كمخزن للقيمة.

#### 2. أثر التضخم على توزيع الثروة:

خلال فترات التضخم، تكون عملية توزيع ثروة عشوائية إلى حد كبير، حيث ترتبط ملكية الأفراد بشكل وثيق بالتغيرات في الدخل الحقيقي، حيث أن الأفراد الذين تتأثر دخولهم الحقيقية سلباً نتيجة الارتفاع المستمر في الأسعار غالباً ما يلجؤون إلى بيع أصولهم الحقيقية، مثل الأراضي والعقارات السكنية، بهدف الحفاظ على مستوى معين من الاستهلاك و ذلك بسبب الارتفاع في القيمة النقدية لهذه الأصول بمعدلات تفوق معدل التضخم العام، مما يؤدي إلى انتقال ملكيتها من الفئات التي تراجع مستوى الدخل الحقيقي عندها إلى فئات أخرى استفادت من زيادة دخولها الحقيقية. (صالح. تركي. القرشي. و. ناظم. محمد. نوري. الشمري،

## الفصل الأول: أدبيات الدراسة حول الدين العام، التضخم والنمو الإقتصادي

1993، صفحة 471) هذا الأمر يؤدي إلى تعميق التفاوت في توزيع الثروات والدخول، مما يثير موجة من التوتر والاحتقان الاجتماعي ويعيق تقدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

### 3. أثر التضخم على هيكل الإنتاج:

يسهم التضخم في توجيه رؤوس الاموال نحو قطاعات اقتصادية لا تدعم عملية التنمية بشكل فعال، خاصة في مراحلها الاولى. ويعود ذلك الى الارتفاع المتسارع في مستويات الاسعار والاجور والارباح داخل القطاعات المرتبطة بالسلع الاستهلاكية او الانشطة ذات الطابع المضاربي، الامر الذي يزيد من جاذبيتها الاستثمارية مقارنة بالقطاعات الانتاجية الاخرى التي تمثل اساسا لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام. وفي ظل هذه الاوضاع، قد تواجه الصناعات الاساسية والثقيلة حالة من الركود، حيث تتحمل اعباء ارتفاع الاجور الناتجة عن الضغوط المعيشية، دون ان يقابل ذلك تدفق كاف لرؤوس الأموال اللازمة لتوسيع طاقتها الانتاجية. كما ان طبيعة هذه الصناعات، التي تتطلب فترات زمنية طويلة نسبيا لظهور عوائدها، تتعارض مع البيئة التضخمية التي تميل الى تفضيل الانشطة ذات العوائد السريعة. ونتيجة لذلك، يتباطأ النمو الاقتصادي، وتراجع قدرة الاقتصاد على تحقيق اهداف التنمية على المدى الطويل. (جمال.خريس.و.ايمن.ابوخضير.عماد.خصاونة، 2002، صفحة 133)

### 4. أثر التضخم على ميزان المدفوعات

يؤدي التضخم الى اختلال ميزان المدفوعات نتيجة تزايد الطلب على الواردات وتراجع القدرة التصديرية، حيث ان الارتفاع التضخمي في الانفاق الحكومي وما يرافقه من زيادة في الدخول النقدية يساهم في تنامي الطلب الكلي على السلع والخدمات، سواء المنتجة محليا او المستوردة، مما يؤدي الى استنزاف جزء من احتياطات الدولة من النقد الاجنبي، وفي حال فرض قيود على الاستيراد، فإن ذلك يقلص تسرب القوة الشرائية نحو الخارج لتنعكس على السوق المحلية في شكل زيادة الطلب على السلع الوطنية، خاصة البديلة للواردات، وهو ما يعمق الضغوط التضخمية ويرفع مستويات الاسعار، ومن ثم يتجلى الاثر السلبي للتضخم من خلال اتساع الفجوة بين الطلب الداخلي والانتاج المحلي، اذ لا تقابل الزيادة في القوة الشرائية زيادة مماثلة في الانتاج، مما يؤدي الى ارتفاع الميل الحدي للاستيراد وتراجع القدرة التنافسية للصادرات، كما تتعرض العملة الوطنية لضغوط انخفاض مقابل العملات الاجنبية، فتختل شروط التبادل التجاري وترتفع اسعار السلع المحلية نسبيا، وهو ما يضعف الميل نحو التصدير، وفي ظل هذه الظروف قد تواجه القطاعات الانتاجية اختناقات نتيجة نقص الموارد النقدية اللازمة لتمويل مستلزمات الانتاج، الامر الذي ينعكس سلبا على النشاط الاقتصادي ككل. (يسام.الحجار.و.عبدالله.رزق، 2010، صفحة 44)

### ثانيا: الآثار الاجتماعية للتضخم

#### 1. أثر التضخم على الدخل وتوزيع الثروة

## الفصل الأول: أدبيات الدراسة حول الدين العام، التضخم والنمو الإقتصادي

يظهر اثر الضغوط التضخمية بوضوح على توزيع الدخل بين مختلف شرائح المجتمع، حيث تؤدي الزيادات المتتالية في الاسعار الى تحقيق مكاسب حقيقية لفئة محدودة، تتمثل في الافراد او المؤسسات التي تستفيد من ارتفاع الطلب على منتجاتها وتقلب اسعارها بما يعزز ارباحها، في حين تتدهور الاوضاع المعيشية للفئات الاوسع، خاصة اصحاب الدخل الثابتة والمتقاعدين الذين يعتمدون على المعاشات، الى جانب حاملي السندات واصحاب ودائع التوفير، فضلا عن ذوي الدخل المحدودة، وذلك بسبب تأكل قدرتهم الشرائية، الامر الذي يفاقم من حدة التفاوت في توزيع الدخل داخل المجتمع، وهو ما يستدعي التعمق في تحليل ابعاد هذه الظاهرة وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية. (بول.أ.سامويلسون، 2001، صفحة 613).

### 2. الأثر على أصحاب الدخل الثابتة

تشمل هذه الفئة الموظفين العموميين والمتقاعدين، إضافة الى الافراد الذين يعتمد دخلهم بشكل مباشر على الخزينة العامة. ومع ارتفاع مستويات الاسعار وثبات دخولهم الاسمية دون تغيير، تتراجع قدرتهم الشرائية تدريجيا، مما يؤدي الى انخفاض مستوى استهلاكهم، ودفعهم الى الاستغناء عن العديد من السلع غير الاساسية، والتركيز فقط على تلبية الحاجات الضرورية المرتبطة بالمعيشة اليومية لضمان الحد الأدنى من الاستقرار المعيشي للأسر. (جالبيرت، 1962، صفحة 240).

### 3. الأثر على أصحاب الأجور

يعد الاجر عنصرا اساسيا في تحديد دخول شريحة واسعة من الافراد الذين يتمتعون بدرجة من المرونة في تعديل دخولهم تبعا لتغيرات الاسعار. فعلى الرغم من ان الارتفاع المستمر في المستوى العام للاسعار قد يؤدي الى زيادة في الدخل النقدي لهذه الفئة، الا ان ذلك يبقى رهينا بعدة عوامل، من بينها قوة الضغوط التي تمارسها النقابات العمالية على الحكومات، ومع ذلك، تشير التجربة في الدول الصناعية ذات النظام الرأسمالي الى ان نمو الاجور غالبا ما يتأخر عن نمو الاسعار، نتيجة وجود فجوة زمنية بين التغيرين، مما يجعل معدل ارتفاع الدخل النقدي لهذه الفئة اقل من معدل ارتفاع الاسعار. وبالمقارنة مع باقي فئات المجتمع، فإن هذه الفئة تكون اقل تأثرا نسبيا بتراجع القوة الشرائية، رغم استمرار وجود اثر سلبي عليها (العجلوني، 2010، صفحة 218).

### المبحث الثاني: علاقة الدين العام بالتضخم والنمو الاقتصادي

#### المطلب الأول: الدين العام والتضخم

الفرع الأول: الإطار النظري للعلاقة المباشرة بين الدين العام ومعدل التضخم.

#### أولاً: تأثير أوليفيرا تانزي

يشير اثر اوليفيرا-تانزي الى تراجع القيمة الحقيقية للإيرادات الضريبية مع ارتفاع معدلات التضخم، وذلك نتيجة وجود فجوة زمنية بين لحظة فرض الضرائب ولحظة تحصيلها، مما يؤدي الى تآكل القوة الشرائية لهذه الإيرادات خلال فترة التأخير. ومع استمرار هذا التأخر في الجباية، تنخفض القدرة الفعلية للإيرادات الضريبية على تمويل الانفاق العام واقتناء السلع والخدمات، الامر الذي ينعكس سلباً على ميزانية الدولة ويؤدي الى تقادم عجز الموازنة العامة. وقد تناول هذا الاثر الباحث Vito Tanzi في دراساته خلال عام 1977، حيث ركز على العلاقة بين التضخم والنظام الضريبي، وخلص الى ان ارتفاع معدلات التضخم، مقروناً بتأخر تحصيل الضرائب، يؤدي الى انخفاض كبير في القيمة الحقيقية للإيرادات الضريبية (tanzi, 1977, pp. 156-160).

#### ثانياً: النظرية المالية للتضخم

تعد نظرية الاسعار المالية (FTPL) من النماذج الاقتصادية التي تفسر تحديد مستوى الاسعار ومعدلات التضخم من خلال تحليل العلاقة بين السياسة المالية والسياسة النقدية، حيث تركز على دور استدامة المالية العامة ومستوى الدين الحكومي في التأثير على مستوى الاسعار. ووفقاً لهذا الاطار النظري، فإن أي عدم اتساق بين السياسة المالية والقيود المستقبلية للميزانية، خاصة في حال عدم قدرة الدولة على توليد فوائض كافية لتغطية التزاماتها من الدين العام، يؤدي الى اختلال في التوازن الاقتصادي، يظهر في صورة ارتفاع في المستوى العام للأسعار وتزايد معدلات التضخم، وأبرز الدارسين لهذه النظرية (Woodford, 2001, pp. 680-695)، كما أسهمت أعمال (M. leeper, 1991, pp. 130-138) في وضع الأسس النظرية التي تربط بين السياسة المالية ومستوى الأسعار والتضخم (J.Sargent.Neil.Wallace, 1981, pp. 5-10).

تشير الإصدارات الحديثة من النظرية المالية لمستوى الأسعار إلى أن استمرار نمو الكتلة النقدية بمعدل ثابت لا يعني بالضرورة استقرار السياسة النقدية أو عزلها عن التطورات المالية، إذ قد تتأثر السياسة المالية بشكل مستقل بتغيرات مستوى الأسعار ومعدلات التضخم. ووفق هذا الطرح، تصبح العلاقة بين السياستين النقدية والمالية أكثر ترابطاً وتعقيداً، مما قد يحد من قدرة البنك المركزي على تحقيق أهدافه، بما في ذلك استهداف معدل تضخم محدد، نظراً لتأثير العوامل المالية على فعالية السياسة النقدية.

### ثالثاً: قناة المعروض النقدي

تعد القناة النقدية من أبرز الآليات التي توضح العلاقة بين ارتفاع المديونية العامة وتزايد معدلات التضخم، حيث تستند إلى فرضية الهيمنة المالية، والتي تفترض خضوع السياسة النقدية للاعتبارات المالية للدولة. ووفق هذا الإطار، قد يلجأ البنك المركزي إلى تمويل العجز المالي عبر إصدار نقدي جديد بهدف ضمان استمرارية قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها تجاه الدائنين. وينتج عن هذا التوسع النقدي اختلال بين الكتلة النقدية المتداولة والناتج الحقيقي، مما يؤدي إلى ضغوط تضخمية مباشرة تتمثل في تراجع القوة الشرائية للنقود نتيجة زيادة عرضها، دون الحاجة إلى وجود قنوات سلوكية وسيطة، بل بشكل مباشر عبر التغيير في الكتلة النقدية. (J.Sargent.Neil.Wallace, 1981, pp. 5-10)

ركزت دراسة B.R. Koluri و D.S. Giannaros (1987) على تحليل أثر عجز الموازنة والدين الخارجي على عرض النقود ومعدلات التضخم في كل من البرازيل والمكسيك، باعتبارهما نموذجين لاقتصادات نامية واجهت تحديات مالية ونقدية خلال فترة الدراسة. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي باستخدام بيانات سلاسل زمنية لاختبار العلاقات بين هذه المتغيرات، مع التركيز على قياس أثر الفجوة المالية وحجم الدين الخارجي في التوسع النقدي وانعكاساته التضخمية. وأظهرت النتائج وجود علاقة طردية بين الفجوة المالية والتضخم من خلال تأثيرها في زيادة عرض النقود، وهو ما ساهم في ارتفاع معدلات التضخم. كما بينت النتائج أن الدين الخارجي يلعب دوراً غير مباشر في تسريع الضغوط التضخمية عبر تأثيره على السياسة النقدية وآليات تمويل العجز المالي. وخلصت الدراسة إلى أن الإفراط في تمويل الفجوة المالية والاعتماد المتزايد على الدين الخارجي يؤديان إلى تفاقم الضغوط التضخمية في هذه الاقتصادات.. (B.R.Koluri.D.S.Giannaros, 1987, pp. 244-246)

### الفرع الثاني: الإطار النظري للعلاقة غير المباشرة بين الدين العام ومعدل التضخم.

بالإضافة إلى محاولات ربط تحركات الدين العام مباشرة بسلوك معدلات التضخم لجأ العديد من الاقتصاديين إلى تفصيل لبعض القنوات التي يمكن للدين العام أن يؤثر من خلالها على معدلات التضخم ونذكر أهمها فيما يلي:

### أولاً: قناة الثروة (أثر الثروة)

تعد قناة الثروة من القنوات غير المباشرة التي تفسر العلاقة بين الدين العام والتضخم، حيث ترتبط بتأثير الثروة المالية على الاستهلاك الخاص. ووفقاً لهذا الطرح، فإن امتلاك القطاع الخاص للسندات الحكومية قد يعزز لديه الشعور بزيادة ثروته النقدية، مما يدفعه إلى رفع مستوى الاستهلاك، انسجاماً مع نظرية الدخل الدائم وينتج عن هذا السلوك ارتفاع في الطلب الكلي، في حين قد لا يقابله توسع مماثل في القدرة الانتاجية، مما يؤدي إلى ضغوط على المستوى العام للأسعار. وبالتالي ينتقل الأثر التضخمي بشكل غير مباشر عبر قناة الثروة، من خلال زيادة الاستهلاك الخاص الناتج عن الشعور بارتفاع الثروة المالية،

## الفصل الأول: أدبيات الدراسة حول الدين العام، التضخم والنمو الإقتصادي

وما يترتب عنه من اختلال بين الطلب والعرض في الاقتصاد - (Robert.J.Barro, 1974, pp. 1095-1100).

### ثانيا: قناة سعر الفائدة

تعد هذه القناة من أهم القنوات غير المباشرة التي تربط بين الدين العام والتضخم، حيث يؤدي تزايد اقتراض الدولة من الأسواق المالية الداخلية إلى ارتفاع الطلب على الاموال القابلة للإقراض، مما يفضي الى زيادة أسعار الفائدة الحقيقية. وينتج عن ذلك مسار غير مباشر ومعقد للضغوط التضخمية، إذ إن ارتفاع أسعار الفائدة يرفع تكاليف التمويل على المؤسسات الاقتصادية، الأمر الذي قد يدفعها إلى زيادة أسعار منتجاتها، وهو ما يمثل أثرا تضخيميا من جانب العرض. وفي المقابل، قد تؤدي هذه التطورات إلى ضغوط إضافية على السياسة النقدية، بما قد ينعكس لاحقا في توسع المعروض النقدي، مما يعزز استمرار الضغوط التضخمية في الاقتصاد. - (Mankiw.Douglas.W.Elmendorf.N.Gregory, 1999, pp. 1650-1665).

### ثالثا: قناة سعر الصرف

تعد قناة سعر الصرف من أهم القنوات التي ينتقل من خلالها أثر الدين العام، خاصة في حال اعتماد الدولة على القروض الخارجية ضمن هيكل مديونيته، حيث تزداد أهمية هذه القناة في الاقتصادات المفتوحة التي ترتبط بشكل وثيق بالأسواق المالية الدولية. كما تكتسب هذه القناة وزنا أكبر في الدول النامية نتيجة ضعف تطور اسواق النقد والمال، مما يجعل الاقتصاد أكثر عرضة لتأثيرات العوامل الخارجية ويظهر أثر هذه القناة من خلال انعكاسها على قيمة المعاملات الخارجية وميزان المدفوعات، حيث يؤدي تغير سعر الصرف الى التأثير على تكلفة الواردات، وهو ما ينعكس بدوره على المستوى العام للأسعار. كما يمتد هذا الاثر ليشمل حركة تدفقات رؤوس الاموال والاستثمارات الاجنبية، مما يزيد من حساسية الاقتصاد للتقلبات الخارجية ويعزز انتقال اثر الدين العام عبر قناة سعر الصرف. (Paul.krugman.Maurice.Obstfeld.Marc.J.Melitz, 2018, pp. 310-355). بقدر ما يؤدي سداد خدمة الدين بالعملة الاجنبية الى زيادة الطلب على هذه العملات في السوق، فإنه يخلق ضغوطا على سعر الصرف، مما قد يفضي الى تراجع قيمة العملة المحلية، (José.P.B.Romoero.Karla.L.Marin, 2017, pp. 55-70)، يرتبط عجز الموازنة العامة في هذا السياق غالبا بعجز في الحساب الجاري، حيث يؤدي تزايد الحاجة الى التمويل الخارجي الى تفاقم اختلالات ميزان المدفوعات. وينعكس ذلك في زيادة الضغوط على سعر الصرف، بما قد يؤثر سلبا على مستوى الاستقرار الاقتصادي العام ويزيد من هشاشة التوازنات الكلية في الاقتصاد (Maurice.Obstfeld.Kenneth.Rogoff, 1996).

### المطلب الثاني: الدين العام والنمو الاقتصادي

#### الفرع الأول: العلاقة بين الدين العام والنمو الاقتصادي " جدل النظريات "

تتباين مواقف النظريات الاقتصادية بشأن أثر الدين العام على النمو الاقتصادي، حيث يمكن تمييز ثلاثة اتجاهات رئيسية. يتمثل الاتجاه الأول في النظرية الكينزية التي ترى ان للدين العام اثرًا ايجابيا على النمو الاقتصادي، من خلال دوره في تحفيز الطلب الكلي، وبالتالي فهي لا تفترض وجود مستوى حرج للدين العام. اما الاتجاه الثاني، وهو الاتجاه النيوكلاسيكي، فيؤكد ان للدين العام اثرًا سلبيا على النمو الاقتصادي، نتيجة مزاحمة الاستثمار الخاص وارتفاع اسعار الفائدة، مما يعني وجود حد اقصى او مستوى حرج لا ينبغي تجاوزه. في حين يرى الاتجاه الثالث، المتمثل في فرضية التكافؤ الريكاردي، ان القروض العامة محايدة في أثرها على النمو الاقتصادي، اذ يقوم الافراد بتعديل سلوكهم الاستهلاكي والادخاري بما يعادل اثر الدين العام. وفيما يلي سيتم التطرق الى هذه الاتجاهات الثلاثة بشيء من التفصيل.

#### أولاً: الاتجاه المؤيد للتأثير الإيجابي:

يمكن النظر إلى الاتجاهات الاقتصادية التي تؤيد القروض الحكومية من زاويتين أساسيتين، تتمثل الأولى في اعتبارها أداة لتمويل عجز الميزانية العامة والمساهمة في تحقيق قدر من الاستقرار المالي عبر الدورات الاقتصادية، بينما تتمثل الثانية في كونها وسيلة لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية. وقد أظهرت الأدبيات الاقتصادية أن القروض الحكومية يمكن أن تساهم في تحقيق آثار إيجابية على مستوى النمو الاقتصادي، من خلال تنشيط الطلب الكلي وتحفيز الإنتاج المحلي. غير أنه، وعلى المدى الطويل، قد تؤدي هذه القروض إلى مزاحمة الاستثمارات الخاصة، مما يترتب عنه آثار اقتصادية سلبية قد تحد من ديناميكية النمو والاستثمار في الاقتصاد (Veronika.Karmolisovà.Lenka.Spàcilovà, 2015, pp. 304-308).

تؤكد أدبيات الاقتصاد ان العلاقة بين الدين العام والنتائج المحلي الاجمالي ليست علاقة خطية او احادية الاتجاه، بل هي علاقة مشروطة بعدة عوامل، اهمها طبيعة استخدام الدين العام وطرق توجيه الانفاق الحكومي. فقد يسهم الدين العام في دعم النمو الاقتصادي عندما يوجه نحو تمويل الاستثمارات العامة ذات الاثر الانتاجي، مثل البنية التحتية والتعليم والصحة، مما يعزز تراكم راس المال البشري ويرفع من انتاجية الاقتصاد. في المقابل، إذا تم توجيه الدين العام نحو الانفاق الجاري غير الانتاجي، فإن اثاره تكون محدودة في المدى القصير وقد تتحول الى سلبية على المدى الطويل، نتيجة زيادة اعباء الدين وتراجع القدرة على تحفيز الاستثمار الخاص، مما يضعف ديناميكية النمو الاقتصادي. وقد أثبتت أدبيات البحث العلمي أيضا أن العلاقة بين الدين العام والنمو ليست علاقة خطية، بل تعتمد على حجم الدين وحالة الاقتصاد ونظامه المؤسساتي، فالدين إذا ازداد فإنه قد يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي نتيجة زيادة التكلفة المالية وضعف ثقة الاقتصاد.

## الفصل الأول: أدبيات الدراسة حول الدين العام، التضخم والنمو الاقتصادي

تدعم دراسات صندوق النقد الدولي هذا الطرح، حيث تشير إلى وجود علاقة سلبية بين مستويات الدين المرتفعة ومعدلات النمو الاقتصادي، مع اختلاف حدة هذا الأثر حسب هيكل الاقتصاد وفعالية استخدام الموارد المقترضة (Manmohan.S.Kumar.jaejoon.Woo, 2010, p. WP/10/174).

ومن الملفت للنظر أن الأدبيات الاقتصادية تتوجه أيضاً لتوضيح أن تأثير الدين العام على النمو الاقتصادي يكون متوقفاً على مرحلة انتقال الاقتصاد نفسه، فالظروف الطبيعية تتطلب الاهتمام بأولوية الإنفاق الإنتاجي أو غير الإنتاجي، ولكن قد يكون من الممكن أن تكون هذه الأولوية محدودة خلال فترات الأزمة. ومن هنا، فإنه خلال فترات الكساد، يصبح تحفيز الطلب الكلي والاستخدام الأمثل للموارد الغير مستغلة ومعدل النمو الأعلى هدفاً أساسياً للسياسة الاقتصادية. وهذا يعني أن دور القروض العامة قد يكون من أهم أدوات تحقيق ذلك الهدف. وفي هذا الإطار، فإنه يمكن القول إن خلق عجز موازنة ومده بديون عام قد يؤدي إلى نتائج إيجابية على الجانبين القصير والطويل لأثر الدين على النمو الاقتصادي.

(M.A.Gomez.S.Sosvilla.Rivero, 2015, p. 2015/22)

### ثانياً: الاتجاه المؤيد للتأثير السلبي:

وفقاً للنظرية الكلاسيكية، يُنظر إلى الدين العام باعتباره عاملاً ضاراً بالاقتصاد، لأنه يخل بالتوازن التلقائي عند مستوى التوظيف الكامل. وترى هذه النظرية أن الإنفاق الحكومي غالباً ما يتخذ طابعاً استهلاكياً، وأن اللجوء إلى القروض العامة يؤدي إلى انخفاض الادخار الخاص، مما ينعكس سلباً على حجم الاستثمارات الخاصة. ونتيجة لذلك، يحدث تحويل للموارد من الاستخدامات الاستثمارية إلى الاستخدامات الاستهلاكية، وهو ما يفضي إلى آثار سلبية على الأداء الاقتصادي ككل، ويمتد هذا الطرح إلى اتجاهات نظرية أخرى تؤكد أن الأثر السلبي للدين العام لا يقتصر على الادخار والاستثمار الخاصين فقط، بل يشمل أيضاً التراكم الرأسمالي والإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، وتشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن تأثير الدين العام على النمو الاقتصادي يختلف باختلاف الأفق الزمني، إذ قد تكون آثاره محدودة أو حتى إيجابية على المدى القصير نتيجة تحفيز الطلب الكلي، بينما تميل إلى أن تكون سلبية على المدى الطويل بسبب انعكاساته على الادخار العام والاستثمار الخاص. ويعود ذلك إلى أن تمويل عجز الموازنة عبر الدين العام يؤدي إلى انخفاض صافي ادخار الدولة، وهو ما لا يمكن تعويضه بالكامل عبر ادخار الأفراد، مما ينعكس في تراجع حجم الاستثمار ومن ثم إبطاء وتيرة النمو الاقتصادي.

(F.Presbitero.Ugo.Panizza.Andrea, 2013, pp. N78/pp3-10)

تشير النظرية الاقتصادية إلى أن انخفاض معدلات الادخار القومي قد يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة، وهو ما ينعكس بدوره على تراجع مستويات الاستثمار. ويترتب عن ذلك انخفاض في حجم رأس المال المتاح داخل الاقتصاد، مما يؤثر سلباً على الإنتاجية ويحد من القدرة الاستثمارية على المدى

## الفصل الأول: أدبيات الدراسة حول الدين العام، التضخم والنمو الاقتصادي

المتوسط والطويل، كما أن ارتفاع أسعار الفائدة يؤدي إلى زيادة تكاليف خدمة الدين العام، الأمر الذي قد يدفع الحكومات إلى تقليص الإنفاق الاستثماري أو اللجوء إلى رفع الضرائب والرسوم. وينتج عن هذه السياسات آثار اقتصادية جانبية، تتمثل في إحداث تشوهات إضافية داخل الاقتصاد، بما يضعف كفاءة تخصيص الموارد ويؤثر على النمو الاقتصادي (Nautet.L.Van.Meensel, 2011, pp. 10-15).

يمكن القول إن اثر الدين العام على النمو الاقتصادي ليس علاقة خطية بالضرورة، إذ قد لا يترتب على المستويات المنخفضة منه آثار سلبية واضحة، بينما يمكن أن يؤدي ارتفاعه إلى آثار سلبية على الأداء الاقتصادي. ويشير هذا الطرح ضمناً إلى وجود مستوى حرج للدين العام يختلف من اقتصاد لآخر حسب الخصائص الهيكلية والمالية لكل دولة، كما أن ارتفاع مستويات الدين العام قد ينطوي على مخاطر مالية متزايدة وعدم استقرار اقتصادي، إضافة إلى احتمال ظهور تشوهات ضريبية وضغوط تضخمية. وفي السياق ذاته، قد يحد ذلك من فعالية السياسة المالية التوسعية، خاصة في فترات التقلبات الاقتصادية، مما يقلل من قدرة الدولة على استخدام أدواتها المالية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي (Fuentes.C.Calderón.R., 2013, pp. 3-12).

من الجدير بالذكر أن هذا الطرح يؤكد أن ارتفاع مستويات الدين العام قد يؤدي إلى زيادة تكلفة رأس المال، وهو ما ينعكس في تقييد الاستثمارات الخاصة. ونتيجة لذلك، يتراجع معدل تراكم رأس المال داخل الاقتصاد، مما يحد من كثافة رأس المال ويؤثر سلباً على مستوى الإنتاجية. كما أن ارتفاع تكلفة التمويل قد يدفع المؤسسات إلى تقليص إنفاقها على البحث والتطوير، الأمر الذي يضعف بدوره ديناميكية الابتكار والنمو الاقتصادي على المدى الطويل. (J.Elmeskov.D.Sutherland, 2012, pp. 5-30).

تضيف مساهمة كل من Ricardo Reis Mussolini و Pedro Teles إلى النقاش حول الآثار السلبية للدين العام على النمو الاقتصادي بعداً جديداً يرتبط بالعلاقة التوزيعية بين الأجيال. ووفقاً لهذا الطرح، فإن استمرار ارتفاع الدين العام يؤدي إلى زيادة أعباء خدمة الدين، ولا سيما الفوائد والمدفوعات المرتبطة به، وهو ما يفرض ضغوطاً متزايدة على الموارد الاقتصادية. وينتج عن ذلك استهلاك جزء مهم من مدخرات الأجيال اللاحقة، مما ينعكس في تقليص الاستثمارين الخاص والعام ويؤدي إلى تباطؤ عملية تراكم رأس المال. كما أن توجيه جزء من الناتج الاقتصادي نحو خدمة ديون الأجيال السابقة يضعف مستوى الادخار العام ويحد من حجم الاستثمار الكلي، بما يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي المستقبلي.

وبناء على ذلك، يمكن القول إن الأدبيات النظرية المتعلقة بالدين العام تقدم رؤيتين أساسيتين: الأولى ترى أن الاستدانة العامة قد تترتب عنها آثار سلبية على الادخار والاستثمار والنمو المستقبلي بغض النظر عن مستوياتها، نتيجة ما تحدثه من مزاحمة وتراجع في التراكم الرأسمالي، بينما ترى الثانية أن هذه الآثار السلبية ليست حتمية في جميع الحالات، بل تصبح أكثر وضوحاً عند تجاوز الدين العام مستويات معينة تعتبر حرجة للاقتصاد (Mussolini, 2014، الصفحات 10-1).

## الفصل الأول: أدبيات الدراسة حول الدين العام، التضخم والنمو الاقتصادي

ثالثاً: الاتجاه المحايد: " نظرية ريكاردو (التكافؤ الريكاردو) ":

تعد نظرية التكافؤ الريكاردو من أهم الاتجاهات التي تدعم فرضية حيادية الدين العام، إذ تفترض أن الأفراد يدركون أن التمويل الحالي للدين العام سيقابله ارتفاع في الضرائب مستقبلاً، وبالتالي يقومون بزيادة مدخراتهم لمواجهة هذا العبء الضريبي المتوقع. ونتيجة لذلك، فإن الزيادة في ادخار القطاع الخاص تعوض انخفاض ادخار القطاع العام، مما يؤدي إلى ثبات الادخار القومي دون تغيير. وبناء على هذا المنطق، لا يكون للدين العام تأثير على أسعار الفائدة أو الاستثمار أو النمو الاقتصادي، كما تنتفي ظاهرة المزاحمة، غير أن تحقق هذه النتائج يتطلب توفر مجموعة من الشروط الصارمة، مثل كمال الأسواق المالية، وارتفاع درجة عقلانية الأفراد وقدرتهم على التوقع الدقيق للمستقبل، وهي شروط قد لا تتوفر بشكل كامل في الواقع الاقتصادي الفعلي. (Robert.J.Barro, 1974, pp. 1100-1105).

بعد استعراض مختلف الاتجاهات النظرية، يمكن القول إن الأدبيات الاقتصادية تميل عموماً إلى الاعتراف بوجود أثر سلبي للدين العام على النمو الاقتصادي، خاصة عندما يصل إلى مستويات مرتفعة. غير أن هذه الأدبيات لم تتوصل إلى تحديد مستوى حرج موحد للدين العام يمكن تطبيقه على جميع الدول، وذلك بسبب تباين الخصائص الاقتصادية والمؤسسية والهيكلية من بلد إلى آخر، مما يجعل تحديد حد أقصى للدين العام مسألة نسبية وليست مطلقة.

### الفرع الثاني: حوصلة الجدل النظري حول أثر الدين العام على النمو الاقتصادي

يعكس النقاش النظري حول تأثير الدين العام على النمو الاقتصادي غياب توافق واضح داخل الأدبيات الاقتصادية، وذلك نتيجة اختلاف الزوايا التحليلية التي تعتمدها المدارس الفكرية. إذ يركز النهج الكينزي على الأثر الإيجابي للدين العام في الأجل القصير، خاصة في ظل وجود فجوات في الإنتاج أو ضعف في استغلال الموارد الاقتصادية، حيث يساهم في تنشيط الطلب الكلي ودعم النشاط الاقتصادي. في المقابل، تتجه المدرسة الكلاسيكية وبعض الاتجاهات الحديثة إلى إبراز الآثار السلبية لتراكم الدين العام على المدى الطويل، من حيث تأثيره على الاستثمار الخاص والاستدامة المالية والنمو الاقتصادي، (Manmohan.S.Kumar.jaejoon.Woo, 2010)، وما يترتب على ذلك من اختلالات في تخصيص الموارد وتباطؤ في تراكم رأس المال (Nautet.L.Van.Meensel، 2011).

ومن جهة أخرى، تقوم فكرة التكافؤ الريكاردو التي طورها Robert J. Barro على أن الدين الحكومي يتمتع بحياد نسبي تجاه المتغيرات الاقتصادية الكلية، حيث يفترض أن الأفراد يتسمون بالعقلانية ويتوقعون زيادة الضرائب مستقبلاً نتيجة الاقتراض الحكومي الحالي، مما يدفعهم إلى زيادة ادخارهم الخاص بهدف تعويض هذا العبء المتوقع. ونتيجة لذلك، يتم تعويض أثر القروض الحكومية بالادخار الخاص، وهو ما يؤدي إلى إلغاء أي تأثير فعلي للدين العام على الاستهلاك والاستثمار والنمو الاقتصادي وفق هذا التصور النظري (Robert.J.Barro, 1974).

## الفصل الأول: أدبيات الدراسة حول الدين العام، التضخم والنمو الإقتصادي

لكن في ضوء التطورات الحديثة في الأدبيات التطبيقية، لم يعد النقاش محصوراً في الرؤية الثنائية التقليدية، بل تم التوصل إلى أن العلاقة بين الدين العام والنمو الإقتصادي تتسم بكونها علاقة غير خطية، وتخضع لعدة شروط. إذ يعتمد أثر الدين العام على مستوى الدين نفسه، وعلى كفاءة توظيفه، إضافة إلى طبيعة الإطار المؤسسي للدولة ودرجة تطور الأسواق المالية، وتشير هذه التطورات إلى احتمال وجود مستويات حرجة للدين العام، تبدأ عندها الآثار السلبية بالظهور بشكل أوضح على النمو الإقتصادي، خاصة إذا تجاوز الدين حدوداً معينة تؤثر على الاستقرار المالي وكفاءة الاستثمار (F.Presbitero.Ugo.Panizza.Andrea, 2013)

ولذلك، يتجه البحث الحديث إلى اعتماد مقاربة تحليلية تعتبر الدين العام أداة ذات أثر مزدوج، إذ يمكن أن يشكل محفزاً للنمو الإقتصادي أو عائقاً أمامه، وذلك تبعاً لظروف استخدامه وطبيعة توجيهه. ويستدعي هذا التصور دراسة الدين العام ضمن إطار ديناميكي يأخذ بعين الاعتبار تفاعله مع مختلف المتغيرات الاقتصادية والمؤسسية الأخرى، بدل الاقتصار على تحليل آثاره بشكل منفصل أو ساكن (Meensel.M.Nautet.L.Van, 2011).

### المبحث الثالث: الدراسات السابقة

المطلب الأول: الدراسات السابقة على الدول المتطورة

#### 1. دراسة " *The Impact of Public Debt on Economic Growth in Advanced Economies* " (2025)

تشمل هذه الدراسة تحليل العلاقة بين الدين العام والنمو الاقتصادي في عدد من الدول المتقدمة ودول الاتحاد الأوروبي من عام 2000 حتى عام 2022. استخدمت الدراسة نموذجاً إحصائياً للانحدار البيانات اللوحية (Panel Regression)، وتم قياس العلاقة بين نسبة الدين العام ونسبة الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة لمعدل نمو الناتج المحلي واعتماد بعض المتغيرات الاقتصادية الأخرى مثل التضخم والبطالة وكثافة الاستثمار في رأس المال الثابت كمتغيرات ضبط. أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة سلبية بين الدين العام والناتج المحلي الإجمالي في المدى الطويل، وكان ذلك أكثر قوة في دول الاتحاد الأوروبي، بينما كان للدين العام المستثمر في الاستثمار الإنتاجي أثراً إيجابية على معدل نمو الناتج المحلي في المدى القصير. (Toth.P.Tkacova.A.Gavurova.B.، 2025).

#### 2. Murat Demir ، Seref Can Serin ، Oguzhan Bozatli ، 2024 ، بحث علمي بعنوان " *The causal relationship between public debt and economic growth in G7 countries: new evidence from time and frequency domain approaches* "

من خلال النتائج التي توصلت إليها الدراسات التي تناولت العلاقة بين الدين العام والنمو الاقتصادي في دول مجموعة السبع (G7) ، يمكن القول إن هذه العلاقة ليست ثابتة من حيث الاتجاه أو القوة، بل تتغير تبعاً لاختلاف الدولة والفترة الزمنية والظروف الاقتصادية والسياسية المحيطة. كما أن طبيعة البيانات الزمنية تلعب دوراً مهماً في تفسير هذه العلاقة، حيث تشير نتائج التحليل السببي في النطاقين الزمني والتردد إلى وجود تفاعل متبادل بين الدين العام والنمو الاقتصادي في بعض الدول مثل إيطاليا واليابان، بما يعكس تأثير كل متغير في الآخر. في المقابل، لا يظهر هذا التفاعل بشكل واضح في دول أخرى مثل فرنسا. ويرتبط هذا التباين باختلاف الهياكل الاقتصادية ومدة الدراسة الممتدة من سنة 1870 إلى غاية 2020، وفق ما أشار إليه. (Demir.O.Bozatli.S.C.Serin.M.، 2024).

#### 3. دراسة بلال ياسين الكساسبة (2022) ، المعنونة " *أثر التنمية الاقتصادية على التحول الديمقراطي في دول جنوب شرق آسيا: دراسة حالة (ماليزيا وسنغافورة)* "

جرى الباحث دراسة حول العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتحول الديمقراطي في كل من ماليزيا وسنغافورة، حيث ركزت الدراسة على اختبار مدى مساهمة التنمية الاقتصادية في إحداث تحول تلقائي نحو الأنظمة الديمقراطية، وذلك في إطار نموذج الدولة التنموية. وقد اعتمد الباحث في منهجيته على المنهج الوصفي التحليلي إلى جانب تحليل النظم، بهدف دراسة التفاعل بين العوامل الاقتصادية والسياسية بشكل

## الفصل الأول: أدبيات الدراسة حول الدين العام، التضخم والنمو الإقتصادي

تكاملي، وأظهرت النتائج أن التنمية الاقتصادية في كل من ماليزيا وسنغافورة أسهمت بشكل واضح في تحقيق نمو اقتصادي مستدام وتحسين مستويات المعيشة، إضافة إلى تعزيز بناء مؤسسات قوية وفعالة. إلا أن هذه التنمية لم تؤد إلى تحول ديمقراطي شامل، حيث استمرت الأنظمة السياسية في البلدين ضمن نمط يتسم بدرجات متفاوتة من الضبط المركزي والاستقرار السياسي، وخلصت الدراسة إلى أن العلاقة بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية تتسم بدرجة عالية من التعقيد، ولا يمكن اعتبارها علاقة تلقائية أو حتمية، كما تشير إلى إمكانية تحقيق مستويات مرتفعة من النمو الاقتصادي في ظل أنظمة سياسية لا تستوفي بالضرورة معايير الديمقراطية الكاملة (الكساسبة.بلال.ياسين، 2022).

### 4. دراسة بعنوان "جعل الدين أداة لخدمة التنمية والاستقرار الاقتصادي الكلي"، واشنطن العاصمة لعام 2022.

تركز هذه الدراسة على تحليل تأثير الارتفاع الكبير في مستويات الدين العام بعد جائحة كوفيد-19 على الاستقرار المالي والاقتصادي في عدد من الدول، مع بحث سبل تحقيق استدامة الدين العام في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي أعقبت الأزمة. فقد بلغ الدين العام مستويات غير مسبوقة نتيجة زيادة الإنفاق الحكومي الطارئ بهدف دعم الناتج والدخل والتوظيف، وهو ما أدى إلى ضغوط متزايدة على الأنظمة المالية، وحدّ من الحيز المالي المتاح مستقبلاً للإنفاق التنموي والسياسات التحفيزية، كما ساهمت الزيادة في تكاليف خدمة الدين، في ظل ارتفاع أسعار الفائدة عالمياً، في تعميق هذه الضغوط. ووفقاً لتقارير صندوق النقد الدولي، فإن مستويات الدين المرتفعة قد تنطوي على عدة مخاطر، من بينها زيادة أعباء خدمة الدين، وتراجع كل من الاستثمار الخاص والعام، وانخفاض معدلات النمو المحتمل، إضافة إلى جعل الاقتصادات أكثر عرضة للتقلبات في الأسواق المالية، وفي هذا السياق، يشدد التقرير على أهمية تحسين سياسات إدارة الدين العام من خلال تعزيز الأطر المؤسسية للمالية العامة، ورفع مستوى الشفافية، وتنويع مصادر التمويل، بما يساهم في الحد من الآثار السلبية على النمو الاقتصادي وتحقيق استدامة مالية على المدى الطويل (Making debt work for development and macroeconomic stability، 2022).

### المطلب الثاني: الدراسات السابقة على الدول النامية

#### 1. دراسة ساحل محمد، بن تفات عبد الحق، 2025، بعنوان "علاقة التأثير والتأثر بين الدين العام والإنفاق العام (بالتطبيق على الاقتصاد الأردني خلال الفترة 2005 - 2023)"

يهدف هذا البحث إلى تحليل طبيعة العلاقة بين الدين العام والإنفاق العام في الأردن خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2023، وذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الكمي بما يتلاءم مع طبيعة الدراسة. وقد أظهرت نتائج نموذج الانحدار الخطي البسيط وجود علاقة تأثير متبادلة بين المتغيرين، حيث يؤثر الإنفاق العام في الدين العام، كما يؤثر الدين العام بدوره في الإنفاق العام، كما بينت النتائج أن الإنفاق

## الفصل الأول: أدبيات الدراسة حول الدين العام، التضخم والنمو الإقتصادي

العام الجاري له تأثير قوي ومباشر على الدين العام، حيث بلغ معامل الارتباط (R) قيمة 0.956، وهو ما يعكس وجود علاقة طردية قوية بينهما. في المقابل، لم يظهر الإنفاق العام الرأسمالي تأثيراً معنوياً واضحاً على الدين العام، وبناءً على هذه النتائج، توصي الدراسة بضرورة الحد من الاعتماد على الاقتراض لتمويل النفقات الجارية، مع توجيه الدين العام نحو تمويل الإنفاق الرأسمالي فقط، لما له من قدرة على توليد عوائد مستقبلية قد تساهم في تحسين القدرة على تغطية الدين العام وخدمة أعبائه بشكل أكثر استدامة (ساحل.محمد.بن.تفات.عبد.الحق، 2025).

### 2. دراسة (مجلة التنمية الأفريقية، 2025): "العلاقة غير الخطية بين الدين والنمو"

دراسة منشورة في عام 2025 بعنوان *The Non-Linear Relationship Between External Debt and Economic Growth in African Economies: The Role of Financial Stability, Investment, and Governance Quality*

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة غير الخطية بين الدين الخارجي والنمو الاقتصادي في 47 دولة إفريقية خلال الفترة الممتدة من 2002 إلى 2022، مع تقدير المستوى الذي يتحول عنده أثر الدين من إيجابي إلى سلبي. وقد اعتمدت الدراسة على نموذج بيانات اللوحة الديناميكي مع عتبة (Dynamic Panel Threshold Model)، إلى جانب استخدام طريقة GMM ذات الفروق الأولى لمعالجة مشكلة الاندماج الذاتي للمتغيرات وضمان التعامل مع الطبيعة الداخلية للمتغيرات العتبية، وشملت المتغيرات المستقلة كل من الدين الخارجي، وجودة الحوكمة، والاستثمار المحلي، والاستثمار الأجنبي المباشر، في حين تم اعتماد النمو الاقتصادي كمتغير تابع. وأظهرت النتائج أن العلاقة بين الدين الخارجي والنمو الاقتصادي غير خطية، حيث يسهم الدين في دعم النمو عندما يكون دون مستوى عتبة يقدر بـ 53.49% من الناتج المحلي الإجمالي، بينما يتحول أثره إلى سلبي عند تجاوز هذا المستوى، إذ يبدأ في إعاقة النمو الاقتصادي. كما بينت النتائج أن جودة الحوكمة والاستقرار المالي يعززان من الأثر الإيجابي للدين عند مستوياته المنخفضة، وتخلص الدراسة إلى أن فعالية الدين الخارجي في دعم النمو الاقتصادي ترتبط بشكل وثيق بجودة الإطار المؤسسي والمالي، حيث تساهم السياسات التي تعزز الاستقرار المالي وتحسن الحوكمة في الحد من الآثار السلبية للدين المرتفع على النمو. (Nouaili.M, 2025, p. N°300)

### 3. دراسة (UNCTAD, 2024): "فخ الديون وأزمة النمو في الدول النامية"

تتناول تقارير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) لعام 2024 إشكالية فخ الديون وأزمة النمو في الدول النامية من خلال تحليل تطور الدين العام وانعكاساته على الأداء الاقتصادي. وتهدف هذه التقارير إلى تقييم أثر الارتفاع المتسارع في مستويات المديونية على قدرة هذه الدول على تحقيق نمو اقتصادي مستدام. وقد اعتمدت الدراسة على تحليل الاقتصاد الكلي مدعوم ببيانات ومؤشرات دولية تتعلق بالدين والنمو، مع التركيز على ديناميكيات الدين وعلاقته بالاستثمار والنمو، إلى جانب استخدام منهج

## الفصل الأول: أدبيات الدراسة حول الدين العام، التضخم والنمو الإقتصادي

وصفي تحليلي مقارنة بين الدول النامية عبر الزمن، وتشير النتائج إلى أن عددا كبيرا من هذه الدول قد وقع في فخ الديون، نتيجة ارتفاع تكاليف خدمة الدين وتزايد الاعتماد على التمويل الخارجي، حيث أصبحت مدفوعات الدين في بعض الحالات تفوق التدفقات المالية الداخلة، مما يحد من القدرة على تمويل القطاعات الحيوية ويضعف معدلات النمو الاقتصادي. كما تؤكد التقارير أن ارتفاع أسعار الفائدة العالمية وتدهور شروط التمويل يزيدان من هشاشة هذه الاقتصادات، ويعززان خطر الدخول في حلقة مفرغة تتمثل في ضعف النمو وتزايد المديونية. وبناء على ذلك، تدعو التقارير إلى ضرورة إصلاح النظام المالي الدولي وتعزيز آليات إعادة هيكلة الديون بما يساهم في تحقيق الاستدامة الاقتصادية (A world of debt 2024: A growing burden to global prosperity، 2024).

4. دراسة أحمد بلجيلالي، (2016)، "تعاضم المديونية العمومية للدول النامية- نحو تجدد الأزمة ولا مقدرة اقتصاديات الدول على مواجهتها" .

تتمحور هذه الدراسة حول تحليل ظاهرة تفاقم المديونية العمومية في الدول النامية، بهدف فهم الأسباب التي تقف وراء عجز هذه الدول عن مواجهة أعباء ديونها المتزايدة، إضافة إلى استشراف احتمالات تجدد الأزمات الاقتصادية الدولية. وقد اعتمدت الدراسة على إطار تحليلي يربط بين النهج التنموي المعتمد في هذه الدول وبين حالة التبعية الاقتصادية ضمن النظام الرأسمالي العالمي، مع استخدام المنهج الوصفي التحليلي لتتبع تطور الدين العام وعلاقته بضعف الإنتاجية المحلية واختلالات البنية الإدارية، وتشير النتائج إلى أن اعتماد الدول النامية على الاستدانة كبديل عن الادخار الوطني، إلى جانب ضعف قدرتها على خلق قيمة مضافة حقيقية، قد أدى إلى توجيه جزء كبير من مواردها نحو خدمة الدين بدل تمويل التنمية. ونتيجة لذلك، أصبحت هذه الاقتصادات تعاني من اختلالات هيكلية مزمنة، تهدد بحدوث أزمات مالية متكررة يصعب التحكم فيها باستخدام الأدوات الاقتصادية التقليدية (بلجيلالي، أحمد، 2016).

5. دراسة خفاجة، (2013) بعنوان " أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي دراسة سابقة على الاقتصاد-الفالسطيني 1996-2011.

تهدف دراسة خفاجة (2013) إلى تقييم أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في فلسطين خلال الفترة الممتدة من 1996 إلى 2011. وقد اعتمدت الدراسة على التحليل الكمي لسلاسل زمنية للمتغيرات الاقتصادية، حيث تم اعتماد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمؤشر للنمو الاقتصادي، في حين شملت المتغيرات المستقلة مكونات الإنفاق الحكومي المتمثلة في الإنفاق الجاري والإنفاق الرأسمالي والنفقات الأخرى، واستخدمت الدراسة نماذج إحصائية لقياس العلاقة بين هذه المتغيرات وتحديد درجة تأثير كل نوع من أنواع الإنفاق على النمو الاقتصادي. وأظهرت النتائج أن الإنفاق الحكومي بشكل عام يساهم إيجابيا في تعزيز النمو الاقتصادي، مع تسجيل أثر أقوى للإنفاق الجاري والإنفاق غير المرتبط بالأجور، بينما لم يظهر الإنفاق الرأسمالي تأثيرا معنويا واضحا خلال فترة الدراسة وخلصت الدراسة إلى أن تحسين كفاءة توجيه

## الفصل الأول: أدبيات الدراسة حول الدين العام، التضخم والنمو الإقتصادي

وتوزيع الموارد الحكومية من شأنه تعزيز مساهمة الإنفاق العام في دعم النمو المستدام، مع التأكيد على أهمية تبني سياسات مالية متوازنة لتجنب الآثار السلبية المحتملة المرتبطة بالعجز المالي أو تزايد مستويات الدين العام . (خفاجة.أمل.حمدان، 2013).

### المطلب الثالث: الدراسات السابقة في الجزائر

1. **خلوفي عبد العزيز، 2025، أطروحة دكتوراه بعنوان " تحليل العلاقة بين الدين العام وأداء السياسة النقدية: حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2023) " جامعة غرداية، الجزائر .**

تهدف الأطروحة إلى تحليل العلاقة بين الدين العام وأداء السياسة النقدية في الجزائر للفترة من 1990 إلى 2023 التي شهدت تحولات اقتصادية وسياسية أثرت على إدارة المالية العامة خاصة تسجيل العجز في الموازنات العامة، وعلى خيارات البنك المركزي في استخدام أدوات السياسة النقدية، تبرز أهميتها في قياس تأثير تراكم الدين العام بشقيه الداخلي والخارجي على فعالية أدوات السياسة النقدية في تحقيق إستقرار الأسعار، النمو الإقتصادي، وثبات سعر الصرف.

انطلقت الأطروحة من تقديم إطار نظري للدين العام والسياسة النقدية ودور البنك المركزي، ثم تحليل تطبيقي لهيكل الدين العام الجزائري وعلاقته بمتغيرات الإقتصاد الكلي ومؤشرات السياسة النقدية، وتقييم استقلالية بنك الجزائر، أستخدم التحليل القياسي نماذج السلاسل الزمنية، وتحديداً نموذج إنجل جرانجر للتكامل المشترك على مرحلتين، تم تقدير علاقة الانحدار المتعدد باستخدام طريقة المربعات الصغرى، ثم التحقق من إستقرار سلسلة البواقي لتقدير أثر الدين العام على التضخم وسعر الصرف، أظهرت النتائج وجود تأثير متبادل بين الدين العام والسياسة النقدية، بحيث يؤدي التوسع في الدين العام إلى تقييد قدرة البنك المركزي على السيطرة على التضخم والتأثير سلباً على سعر الصرف، مع خفض فعالية أدواته وتقويض استقلاليته. كما بينت النتائج القياسية وجود علاقات تكامل مشترك طويلة الأجل بين الدين العام والمتغيرات النقدية، فالتوسع في إصدار سندات الدين العام المدعوم بتمويل غير تقليدي يحد من قدرة البنك المركزي على التحكم في عرض النقود ويضغط على نظام الصرف، وكشفت الدراسة عن آلية تصحيح سريعة لمعاملات تصحيح الخطأ (ECM) تعيد التضخم وسعر الصرف إلى مسارهما التوازني بعد التعافي من تأثير الصدمات، مما يشير إلى مرونة نسبية في الإقتصاد الجزائري. (خلوفي.عبد.العزيز، 2025).

2. **دراسة سنوساوي فاطنة، بوشامة مصطفى، 2024، بعنوان " محددات التضخم في الجزائر دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة (1990-2022) "**

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أهم العوامل الاقتصادية المفسرة لتطور التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2022 من خلال تحليل العلاقة بين معدل التضخم وعدد من المتغيرات الكلية مثل الكتلة النقدية، سعر الصرف، الإنفاق الحكومي، أسعار الغذاء، والإيرادات النفطية، وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج القياسي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للمتجهات (VAR) لدراسة العلاقات الديناميكية واختبار السببية بين المتغيرات. وقد أظهرت النتائج وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين التضخم وكل من الكتلة النقدية وسعر الصرف الحقيقي، بما يعكس تفاعلاً متبادلاً بين السياسة النقدية واستقرار

## الفصل الأول: أدبيات الدراسة حول الدين العام، التضخم والنمو الإقتصادي

الأسعار، إلى جانب وجود علاقات سببية أحادية الاتجاه من الإنفاق الحكومي وأسعار الغذاء والإيرادات النفطية نحو التضخم، كما تبين أن هذه المتغيرات تؤثر إيجابيا على معدل التضخم في حين يرتبط سعر الصرف الحقيقي بعلاقة سلبية معه، وهو ما أكدته نتائج تحليل التباين ودوال الاستجابة، لتخلص الدراسة في النهاية إلى أن التضخم في الجزائر ظاهرة متعددة الأسباب ذات أبعاد نقدية ومالية وهيكلية، ما يستدعي تنسيقا فعالا بين السياسات الاقتصادية للحد منه (سنوساوي.فاطنة.بوشامة.مصطفى، 2024).

3. دراسة عبد الحق بن تفات، محمد ساحل 2023، بعنوان " دراسة تأثير الدين العام الخارجي على النمو الإقتصادي في الجزائر للفترة (2000-2020)".

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر الدين العام الخارجي على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020، من خلال اختبار العلاقة بين نمو الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الإقتصادي وبين متغيرات الدين الخارجي. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج القياسي باستخدام نموذج الانحدار الخطي، حيث تم اعتبار نمو الناتج المحلي الإجمالي المتغير التابع، في حين تمثلت المتغيرات المستقلة في رصيد الدين العام الخارجي وخدمة الدين. واستندت المنهجية إلى تحليل بيانات زمنية سنوية بهدف تحديد طبيعة العلاقة بين هذه المتغيرات، وأظهرت النتائج أن رصيد الدين الخارجي له تأثير إيجابي على النمو الإقتصادي ولكن بدرجة متوسطة، مما يشير إلى أن الاقتراض الخارجي يمكن أن يدعم النمو إذا تم توجيهه بكفاءة. في المقابل، تبين أن خدمة الدين الخارجي، المتمثلة في سداد الفوائد والأقساط، لا تؤثر بشكل معنوي على النمو خلال الفترة محل الدراسة، وتخلص الدراسة إلى أن فعالية الدين الخارجي في دعم النمو الإقتصادي تتوقف على كيفية استخدامه، حيث إن توجيه القروض الخارجية نحو تمويل الاستثمارات الإنتاجية، وخاصة المشاريع الرأسمالية، يعزز من أثرها الإيجابي على النمو الإقتصادي في الجزائر (عبد.الحق.محمد.خالد، 2023).

4. دراسة عبد الرحيم شبيبي، سيدي محمد شكوري، محمد بن بوزيان، هاجر بوليل، 2022، بعنوان "استدامة السياسة المالية وأثر عتبات الدين العام على النمو الإقتصادي في الجزائر: دراسة تحليلية وقياسية للفترة (1970-2020)".

تتمحور هذه الدراسة حول تحليل استدامة السياسة المالية في الجزائر وتقييم أثر الدين العام على النمو الإقتصادي من خلال مقالين بحثيين؛ حيث تناول المقال الأول تحليل الحيز المالي وتقدير دالة رد الفعل المالي باستخدام منهجية المربعات الصغرى المعدلة بالكامل (FM-OLS) ونماذج الحد للفترة 1990-2020، بينما ركز المقال الثاني على اختبار وجود نقطة تحول في أثر الدين على النمو باستخدام منهجية انحدار الانحناء مع عتبة مجهولة (Regression Kink) للفترة 1970-2020. وقد أظهرت النتائج وجود أدلة قوية على حالة الإرهاق المالي وتقلص الحيز المالي المتاح في الجزائر، مع تحديد سقف تقريبي للدين العام عند 61.1% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو مستوى يستوجب إجراءات تصحيحية لتفادي مخاطر التعثر المالي. كما بينت النتائج وجود عتبة حرجة للدين عند 31.9%، حيث يكون أثر الدين إيجابيا على

## الفصل الأول: أدبيات الدراسة حول الدين العام، التضخم والنمو الإقتصادي

النمو ما دام دون هذا المستوى، بينما يتحول إلى أثر سلبي ومعيق للنمو عند تجاوزه.  
(Chibi.A.Chekouri.Benbouziane.M.Boulila.H، 2022).

5. دراسة عيساني العارم، بوسيكى حليلة، 2020، بعنوان " اختبار استدامة الدين العام في الجزائر على المدى الطويل -دراسة قياسية- ".

تسعى هذه الدراسة إلى تقييم استدامة الدين العام في الجزائر بالنظر إلى أهميته في دعم صنع القرار وتقديم رؤية مستقبلية لمتغيرات المالية العامة، خاصة في ظل تبني سياسة إنفاقية توسعية غير مدروسة منذ عام 2000، ما أدى إلى تحديات متزايدة تتعلق بتمويل السياسات التنموية والوفاء بالالتزامات المالية الحالية والمستقبلية، في سياق يتسم بتكرار الصدمات النفطية. وقد اعتمدت الدراسة على أدوات تحليلية متقدمة تشمل دوال الاستجابة الدفعية وتحليل مكونات التباين ضمن إطار نموذج الانحدار الذاتي للمتجهات (VAR)، بهدف دراسة أثر الصدمات في الإيرادات العامة (Rt) والنفقات العامة (Gt) على تطور الدين العام، وتحديد مدى مساهمة هذه الصدمات في رفع مستويات الدين مستقبلا. كما تم اختبار استدامة الدين العام باستخدام منهجية (Jondeau (1992) وقد خلصت النتائج إلى أنه رغم التحسن النسبي في مؤشرات الدين الخارجي وتقليص الاعتماد على المديونية في تمويل عجز الميزانية خلال السنوات الأخيرة، فإن قدرة الجزائر على ضمان استدامة الدين العام على المدى الطويل لا تزال ضعيفة، مما يستدعي تبني سياسات مالية أكثر فعالية لضمان الاستقرار المالي. (حليلة.ع. عارم.ب، 2020)

### ✚ خلاصة الفصل:

تناول هذا الفصل الإطار النظري لموضوع الدين العام من خلال عرض المفاهيم الأساسية المرتبطة به، إضافة إلى مناقشة أهم التفسيرات النظرية التي تناولت علاقته بكل من النمو الاقتصادي والتضخم، فضلاً عن استعراض الدراسات السابقة ذات الصلة. وقد تبين أن الدين العام يُعد من الأدوات المالية التي تعتمد عليها الدولة لتمويل عجز الموازنة العامة عندما لا تكفي الإيرادات العادية لتغطية النفقات، وينقسم عادة إلى دين داخلي يُقترض بالعملة الوطنية، ودين خارجي يتم بالعملة الأجنبية، ويترتب على كل منهما آثار مختلفة على السيولة النقدية والاستقرار المالي والاقتصادي.

كما أبرز الفصل وجود تباين في آراء المدارس الاقتصادية حول تأثير الدين العام على النمو الاقتصادي؛ حيث يرى الفكر الكينزي أن اللجوء إلى الاقتراض يمكن أن يساهم في تنشيط الاقتصاد على المدى القصير من خلال زيادة الطلب الكلي وتمويل الاستثمارات العامة، في حين تحذر المدرسة الكلاسيكية من الآثار السلبية المحتملة للدين، مثل مزاحمة الاستثمار الخاص وارتفاع أسعار الفائدة وزيادة الأعباء الضريبية في المستقبل. أما فرضية التكافؤ الريكاردي فتري أن الدين العام لا يؤثر في النشاط الاقتصادي لأن الأفراد يتوقعون الضرائب المستقبلية الناتجة عنه، وفيما يتعلق بالتضخم، أظهرت الأدبيات الاقتصادية أن العلاقة بين الدين العام والتضخم يمكن أن تنتقل عبر عدة قنوات، من أهمها زيادة المعروض النقدي في حالة التمويل النقدي للعجز، إضافة إلى تأثيرات سعر الصرف المرتبطة بخدمة الدين الخارجي، فضلاً عن أثر الثروة الناتج عن امتلاك السندات الحكومية.


كما استعرض الفصل عدداً من الدراسات التطبيقية التي تناولت أثر الدين العام على المتغيرات الاقتصادية الكلية، حيث أشارت معظمها إلى أن الآثار الإيجابية للدين العام تبقى مشروطة بمدى توجيه القروض نحو المشاريع الإنتاجية والتنموية، بينما قد يؤدي سوء استخدامه إلى آثار سلبية على المدى الطويل. وفي هذا السياق برزت فجوة بحثية تتمثل في محدودية الدراسات التي تجمع بين متغيرات الدين العام والتضخم والنمو الاقتصادي ضمن نموذج قياسي واحد، خصوصاً في حالة الاقتصاد الجزائري وفي ظل التحولات الاقتصادية الحديثة مثل مرحلة التمويل غير التقليدي.



## الفصل الثاني:

الدراسة القياسية لأثر الدين العام  
على التضخم و النمو الإقتصادي  
في الجزائر

## الفصل الثاني: الدراسة القياسية لأثر الدين العام على التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر

تمهيد: 

يهدف هذا الفصل إلى الانتقال من التناول النظري والتحليلي إلى النهج القياسي، بهدف استيعاب طبيعة العلاقة بين الدين العام وكل من التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر. يتناول الفصل عرضاً للتطور التاريخي لمستويات الدين العام وهيكله، إلى جانب تحليل اتجاهات التضخم والنمو الاقتصادي خلال الفترات الزمنية المشمولة بالدراسة. ومن هذا المنطلق تنشأ الحاجة إلى توظيف أدوات القياس الاقتصادي لاختبار العلاقات السببية وتقييم أثر الدين العام على المؤشرات الاقتصادية الكلية، يتألف الفصل من محورين رئيسيين، يركز المحور الأول على دراسة تحليلية للمتغيرات المتعلقة بالدين العام، والتضخم، والنمو الاقتصادي في الجزائر، مع تسليط الضوء على أبرز الاتجاهات والتقلبات التي شهدتها هذه المتغيرات خلال الفترات الزمنية المحددة.

أما المحور الثاني فيتناول الجانب القياسي، حيث يعتمد على استخدام نماذج الاقتصاد القياسي لتحليل استقرارية السلاسل الزمنية، ودراسة تأثير الدين العام على كل من النمو الاقتصادي والتضخم. يهدف ذلك إلى الوصول إلى نتائج كمية دقيقة تدعم أو تدحض الفرضيات المطروحة.

## المبحث الأول: دراسة تحليلية للدين العام، التضخم و النمو الاقتصادي في الجزائر

المطلب الأول: الدين العام في الجزائر خلال الفترة (1990-2024)

الفرع الأول: مفهوم الدين العام للجزائر:

أولاً: تعريفه: يشمل الدين العام الداخلي في الجزائر جميع الالتزامات المالية المترتبة على الخزينة العمومية، بما في ذلك تعهداتها بسداد ديون الجهات المحلية المقيمة، سواء كانت مؤسسات عامة أو أفراداً . وتتعدد مصادر هذه الالتزامات لتشمل:

1. القروض المحلية: وهي الديون الناتجة عن عمليات اقتراض أجرتها الخزينة من السوق المحلي.

2. إعادة شراء الديون المصرفية:

ترتبط هذه الديون بخطوات اتخذتها الخزينة لتطهير المحافظ المالية للبنوك العامة عبر شراء الديون المستحقة للنظام المصرفي من المؤسسات الاقتصادية العامة

3. الضمانات الاقتصادية:

تمثل الديون الناتجة عن تقديم الخزينة ضمانات مالية للوحدات الاقتصادية التي تنفذ مهام معينة نيابة عنها.

4. الديون النقدية:

تشمل الديون المستحقة على الخزينة لصالح جهة الإصدار، إضافة إلى الديون النقدية تحت الطلب المتمثلة في الحسابات البريدية الجارية وحسابات الخزينة. (معيوف.أحمد، 2015)

ثانياً: عناصر الدين العام الداخلي في الجزائر:

يتألف الدين العام الداخلي للجزائر من نوعين:

1. الدين الجاري:

يعد العصب الأساسي لتمويل الخزينة العامة محلياً، حيث يمثل الأدوات المالية التي تعتمد عليها الخزينة بشكل دوري ومستمر للحصول على التمويل من السوق المحلية. وقد طرأت على هذا النوع من الديون تحولات كبيرة تعكس مدى اعتماد الدولة على مصادر التمويل الداخلية وقوة القطاع المالي المحلي. بالإضافة إلى ذلك، يمكن اعتبار الدين الجاري بمثابة مؤشر يعكس طبيعة العلاقة بين الخزينة العامة والجهات الممولة، حيث تظهر في بعض الأحيان سيطرة واضحة للدولة على هذه المؤسسات (المادة رقم 6 من النظام 0902 المؤرخ في 26 ماي 2009 المتعلق بعمليات السياسة النقدية و ادواتها و اجراءاتها، 2009).

2. ديون التطهير:

تشير إلى الأموال التي تتحملها الدولة بهدف إنقاذ أو إعادة هيكلة المؤسسات العمومية المتعثرة أو البنوك . تُعتبر هذه الديون نتاجاً للإصلاحات الاقتصادية والتحديات التي واجهها القطاع المصرفي، حيث ظهرت في سياق الإصلاحات الاقتصادية التي انطلقت في الجزائر خلال تسعينيات القرن الماضي، ولا تزال بعض

## الفصل الثاني: الدراسة القياسية لأثر الدين العام على التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر

آثارها قائمة حتى اليوم في إطار المساعي المتواصلة لتنظيف محافظ البنوك (التقرير السنوي لسنة 2022 التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، 2023، صفحة 241).

### الفرع الثاني: هيكل وتطور الدين العام خلال الفترة (1990-2024)

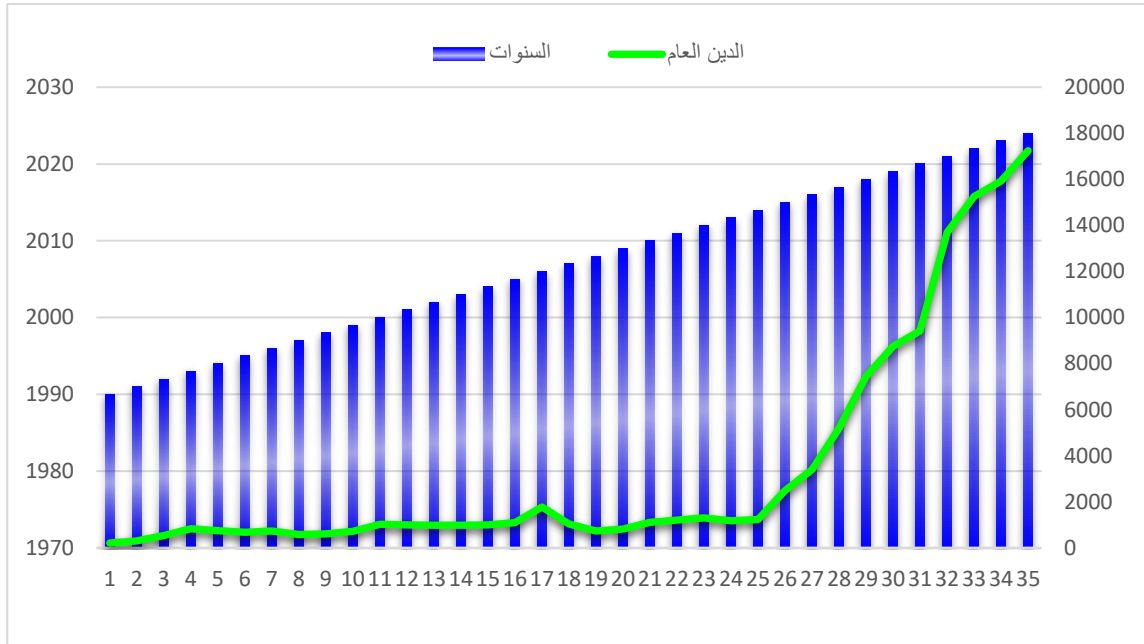
يمثل تحليل تطور الدين العام أداة أساسية لفهم طبيعة التوازنات المالية في الاقتصاد، باعتباره يعكس مدى قدرة الدولة على تمويل نفقاتها ومواجهة الصدمات الاقتصادية. ومن هذا المنطلق، يهدف هذا التحليل إلى دراسة تطور الدين العام في الجزائر خلال الفترة (1990-2024)، من خلال تتبع تغيراته الزمنية وتفسيرها في ضوء التحولات الاقتصادية والمالية التي عرفت بها البلاد، خاصة ما يتعلق بتقلبات أسعار النفط، والسياسات المالية المعتمدة، وبرامج الإصلاح الاقتصادي. ويسمح هذا التحليل بإبراز الاتجاهات العامة للدين العام وتحديد أهم العوامل المؤثرة فيه، الممثلة في خمسة مراحل هي:

الجدول (II-1): هيكل الدين العام في الجزائر في السنوات (1990-2025)

الدين العام (بالمليار د.ج.)	السنوات	الدين العام ( بالمليار د.ج.)	السنوات
734	2008	215.2	1990
816.3	2009	311.5	1991
1107.4	2010	544.6	1992
1214.8	2011	829.9	1993
1312.1	2012	746.9	1994
1176.6	2013	674.1	1995
1238	2014	731.3	1996
2493	2015	578.2	1997
3410	2016	616.2	1998
5199.7	2017	727.4	1999
7436.2	2018	1022.9	2000
8751.1	2019	1001.5	2001
9423.4	2020	980.5	2002
13703.6	2021	987.8	2003
15259.7	2022	1000	2004
15920.4	2023	1094.3	2005
17243.4	2024	1779.7	2006
18000	2025	1044.1	2007

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر

الشكل (II-2): هيكل الدين العام في الجزائر في السنوات (1990-2025)



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر

■ المرحلة الأولى خلال الأعوام (1990-1994) إعادة تنظيم البنية الاقتصادية وإصلاحها:

شهدت تلك المرحلة ضغوطا مالية حادة تعد من بين الأشد خلال فترة الدراسة، نتيجة تراجع أسعار النفط إلى مستويات منخفضة، مما أدى إلى ارتفاع تكاليف المعيشة وتفاقم العجز المالي بشكل متسارع، وللتعامل مع هذه الأوضاع اتجهت الدولة إلى الاقتراض الداخلي من البنك المركزي والمؤسسات المالية إضافة إلى الاعتماد على التمويل بالعجز، وهو ما نتج عنه آثار سلبية تمثلت في تصاعد الضغوط التضخمية وتدهور قيمة العملة المحلية وتقييد قدرة الجهاز المصرفي على تمويل القطاع الخاص، وعلى مستوى الدين العام فقد ارتفع من 215.2 مليار دينار عام 1990 إلى 746.9 مليار دينار عام 1994 مع تغير في هيكل المديونية لصالح دين التطهير المرتبط بإعادة هيكلة المؤسسات العمومية وإعادة رسملة البنوك، ورغم تسجيل تحسن مؤقت في نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال سنة 1991 بفعل بعض عمليات السداد فإن هذا التحسن لم يستمر بسبب تزايد الأعباء المرتبطة ببرامج الإصلاح الاقتصادي، كما أدت هذه السياسات إلى ارتفاع تكلفة خدمة الدين واستنزاف جزء معتبر من الموارد العامة في ظل اتساع العجز وتزايد التكاليف الاجتماعية وضغوط ميزان المدفوعات، لتتسم الفترة بتعاظم الاعتماد على الدين الداخلي كأداة رئيسية للتمويل دون معالجة جوهرية للأزمة، مما ساهم في تعميق الاختلالات المالية وتفاقم الأزمة الاقتصادية.

♦ المرحلة الثانية خلال الأعوام (1995-2000) سياسات الإصلاح الاقتصادي التكيف المالي: تزامنت هذه المرحلة مع تقادم الأزمة الاقتصادية في الجزائر في ذروتها خلال فترة حرجة اتسمت بتوسع عجز التمويل نتيجة تضخم الإنفاق الحكومي، خصوصا الإنفاق الاجتماعي، في ظل تراجع كبير في عائدات النفط، وقد تداخل هذا الوضع مع اختلالات هيكلية عميقة أبرزها الاعتماد المفرط على قطاع المحروقات وضعف أداء القطاعات الإنتاجية الأخرى، إضافة إلى تأثيرات الاضطرابات الأمنية التي انعكست سلبا على مناخ الاستثمار الداخلي وأدت إلى تراجع الاستثمارات الأجنبية وهروب رؤوس الأموال، وفي مواجهة هذه التحديات لجأت الجزائر سنة 1994 إلى صندوق النقد الدولي للحصول على دعم تقني ومالي، وتم تبني برنامج إصلاحات هيكلية تضمن إجراءات تقشفية تمثلت في تقليص النفقات العامة ورفع أسعار الفائدة، إلى جانب تحرير التجارة وإعادة تنظيم القطاع المصرفي بهدف تعزيز استقراره وفعاليتيه، ورغم أن هذه السياسات أدت إلى آثار اجتماعية واقتصادية سلبية على المدى القصير مثل ارتفاع البطالة والتضخم وتدهور المستوى المعيشي، إلا أنها ساهمت تدريجيا في استقرار الاقتصاد وتحسن المؤشرات الكلية بنهاية التسعينات خاصة مع تحسن أسعار النفط وتراجع الاضطرابات الأمنية، وعلى صعيد الدين العام الداخلي فقد اعتمدت الحكومة بشكل واسع على الاقتراض الداخلي لتمويل العجز، حيث بلغ حوالي 670.5 مليار دينار جزائري وارتفع إلى 674.1 مليار دينار سنة 1995، مع هيمنة واضحة لديون التطهير ضمن هيكل المديونية. انصب توجه الدين العام خلال هذه المرحلة على مواجهة التقلبات الاقتصادية الحادة، حيث برزت أدوات تمويل جديدة مثل أدونات الخزنة والاقتراض طويل الأجل من البنك المركزي مع بداية نشأة سوق الدين المحلي، وهو ما ساهم في تنويع مصادر التمويل. وعلى الرغم من الجهود المبذولة لتعزيز الإيرادات وترشيد الإنفاق عبر سياسات التقشف المالي، فإن المالية العامة ظلت تواجه تحديات مستمرة نتيجة الضغوط المرتبطة بالإنفاق الاجتماعي والحاجة إلى دعم الاستقرار الاقتصادي. وعليه، شكلت هذه الفترة مرحلة انتقالية سعت فيها السلطات إلى تحقيق توازن بين متطلبات الإصلاح الاقتصادي من جهة، والحفاظ على الاستقرار الاجتماعي من جهة أخرى، مع استمرار الاعتماد على الدين الداخلي كأداة رئيسية لتمويل عجز الموازنة العامة.

♦ المرحلة الثالثة خلال الأعوام (2001-2013) التوازن الاقتصادي النسبي والوفرة المالية: في هذه الفترة، شهدت أسعار النفط تحسنا ملحوظا انعكس في تحقيق فوائض مالية معتبرة أسهمت في تعزيز الإيرادات العامة، حيث استغلت الدولة هذا الوضع لتقليص حجم الدين العام وتسوية جزء من الديون الخارجية، إلى جانب توجيه جزء أكبر من الإنفاق نحو المشاريع التنموية، خصوصا في مجالات البنية التحتية ودعم النشاط الاقتصادي، مما أدى إلى تحسن المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية وتوفير فرص عمل إضافية. وفي هذا السياق، تبنت الجزائر سياسة مالية تستهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتنويع

مصادر الدخل، وهو ما ساعد تدريجيا على تحسن المؤشرات الكلية، مع تسجيل تراجع نسبي في الدين العام رغم بقاءه في مستويات معتبرة، حيث انتقل من حوالي 1312 مليار دينار سنة 2012 إلى 1176.6 مليار دينار سنة 2013. كما اعتمدت الدولة نهجا يقوم على إدارة متوازنة للدين من خلال ما يمكن وصفه بسياسة تدوير الدين بين مختلف مصادر التمويل، بما في ذلك الإبقاء على بعض أشكال الدين الجاري وديون التطهير، إلى جانب استخدام أدوات تمويل جديدة مثل الاقتراض طويل الأجل من البنك المركزي، في حين ساهمت الصناديق الاجتماعية بشكل متزايد في تسيير الخزينة. ويُعد صندوق ضبط الإيرادات من أهم الأدوات التي مكنت من توظيف الفوائض النفطية في تمويل الإنفاق العام وتقليص الاعتماد على الاقتراض الداخلي، مما عزز الاستقرار المالي وساعد على امتصاص صدمات تقلبات أسعار النفط، وقد انعكست هذه السياسات في تحقيق فوائض مالية مهمة خلال الفترة 2003-2008 ورفع احتياطات النقد الأجنبي إلى مستويات قياسية، رغم أن المؤسسات الدولية، وعلى رأسها صندوق النقد الدولي، أكدت على ضرورة تحسين إدارة هذه الفوائض وتوجيهها نحو استثمارات إنتاجية وتسديد الدين العام بما يضمن استدامة التوازنات المالية في المستقبل.

### ◆ المرحلة الرابعة خلال الأعوام (2014-2019) تغيرات أسعار النفط وتساعد الدين العام:

شهد هذا العقد تقلبات اقتصادية حادة نتيجة الانخفاض الكبير في أسعار النفط منذ سنة 2014، ما أدى إلى تراجع واضح في الإيرادات الحكومية وتوسع العجز المالي. وفي ظل هذه الظروف، لجأت الدولة بشكل متزايد إلى التمويل عبر الدين الداخلي باعتباره المصدر الرئيسي لتغطية العجز، وهو ما نتج عنه ارتفاع ملحوظ في حجم المديونية المحلية. كما عرفت هذه المرحلة تحولات هيكلية في تركيبة الدين العام، حيث تراجعت حصة ديون التطهير لصالح القروض طويلة الأجل والتسيقات المقدمة من بنك الجزائر، والتي أصبحت تمثل جزءا أساسيا من الدين الداخل، وفي محاولة لتنويع مصادر التمويل، قامت الحكومة بإصدار سندات خزانية، إلا أن أثر هذه الإجراءات ظل محدودا، مع استمرار الاعتماد على التمويل غير المباشر عبر البنك المركزي. ويعكس هذا التطور انتقال السياسة المالية من مرحلة الفوائض إلى مرحلة تمويل العجز في ظل محدودية الموارد، حيث أدى ذلك إلى قفزة في الدين الداخلي تعبر عن هشاشة التوازنات المالية وصعوبة إحداث تحول جذري في نمط تمويل الميزانية، وقد تميزت هذه الفترة بعدة سمات رئيسية، من أبرزها الصدمة الخارجية الناتجة عن تراجع أسعار النفط، والارتفاع المستمر في مستويات الدين الداخلي، والتحول نحو أدوات دين طويلة الأجل، إضافة إلى محدودية فعالية السياسات الهادفة إلى تنويع مصادر التمويل

### ◆ المرحلة الخامسة خلال الأعوام (2020-2025)

شهد عام 2020 تحديات اقتصادية غير مسبقة نتيجة الصدمة المزدوجة لجائحة كوفيد-19، حيث ارتفعت مستويات الإنفاق العام بشكل كبير، خاصة في القطاعات الحيوية مثل الصحة والحماية الاجتماعية، في

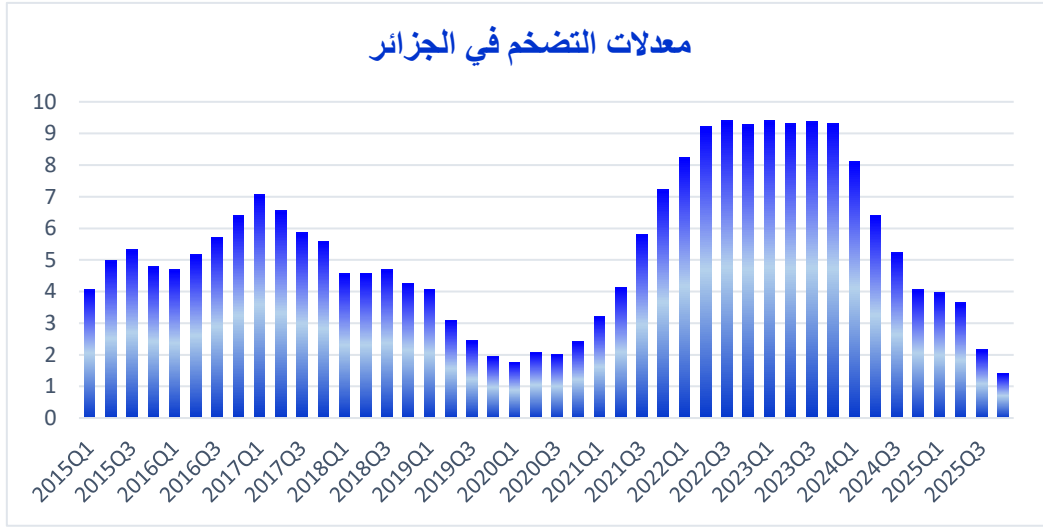
مقابل تراجع حاد في الإيرادات العامة بسبب الركود الاقتصادي وإجراءات الإغلاق. وأدى هذا الاختلال الواضح بين النفقات والإيرادات إلى تفاقم العجز العام بصورة ملحوظة، مما دفع الدولة إلى التوسع في اللجوء إلى الاقتراض الداخلي كآلية مؤقتة لتمويل النفقات الاستثنائية التي فرضتها الأزمة. ساهم هذا التوجه في استمرار ارتفاع مستويات الدين العام الداخلي، مما شكل تحدياً إضافياً أمام إدارة المالية العامة. وفي ذروة هذه التحولات، برزت تعقيدات جديدة في تسيير الدين العام، حيث لجأت الدولة إلى حلول تمويل غير تقليدية، من بينها السحب من بعض الصناديق الاجتماعية مثل صناديق التقاعد، إلى جانب زيادة الالتزامات المالية الداخلية. كما تم الاعتماد بشكل غير مباشر على آليات تمويل عبر البنك المركزي، الذي لعب دوراً داعماً في مواجهة الأزمة المالية، وتزامنت هذه الإجراءات مع بروز توجهات سياسية واقتصادية جديدة مرتبطة بتصاعد المطالب الاجتماعية، وما رافقها من إعادة النظر في السياسات الاقتصادية التقليدية، بما في ذلك الحد من الاعتماد على الاقتراض الخارجي وتقليص مأسسة الاستدانة كخيار استراتيجي للتنمية، بهدف تعزيز مرونة الاقتصاد وتحقيق قدر أكبر من الاستقلالية المالية، واستمر الدين العام في الارتفاع خلال الفترة 2021-2024، متأثراً باستمرار العجز المالي الذي لم يتم احتواؤه بشكل كامل، رغم التعافي التدريجي للنشاط الاقتصادي مع تراجع آثار الجائحة، مما يعكس استمرار الضغوط على التوازنات المالية خلال هذه المرحلة، وصل الدين إلى مستويات قياسية تجاوزت 17000 مليار دينار بحلول عام 2024 (خلوفي.عبد.العزیز، 2025)، شهد الدين المحلي في الجزائر خلال سنة 2025 ارتفاعاً ليبلغ نحو 18000 مليار دينار، وذلك في إطار توجه الحكومة نحو سياسة تمويل تعتمد بشكل متزايد على المصادر الداخلية، بهدف تغطية العجز في الموازنة العامة، والذي قُدر بما يعادل 50 إلى 55 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ورغم أن هذا الخيار يساهم في تقليل التعرض للمخاطر الخارجية المرتبطة بالاقتراض الدولي، فإنه يطرح في المقابل تحديات داخلية تتمثل في تزايد الضغوط التضخمية، وارتفاع حدة المنافسة على الموارد المالية المتاحة للاستثمار، بما قد يحد من فاعلية الإنفاق الإنتاجي. ويأتي ذلك في سياق يتسم بتحسين نسبي في أسعار النفط خلال بعض فترات هذه السنوات، إلا أن هذا التحسن لم يكن كافياً لتعويض اختلالات التوازن المالي بشكل كامل.

### المطلب الثاني: التضخم و النمو الاقتصادي في الجزائر

#### الفرع الأول: التضخم في الجزائر للفترة (2015-2025)

تُمثل الفترة الممتدة من الربع الأول لعام 2015 وحتى الربع الأخير من عام 2025 مختبراً اقتصادياً فريداً؛ إذ شهدت تحولات هيكلية تجاوزت في تأثيرها مجرد التذبذب في مستويات الأسعار، لتصل إلى إعادة صياغة السياسات النقدية والمالية العالمية. إن قراءة بيانات التضخم خلال هذا العقد تظهر أننا لم نكن أمام وتيرة واحدة، بل أمام خمس محطات مفصلية شكلت ملامح المشهد الراهن:

الشكل (II-3): يمثل المعدلات الفصلية للتضخم في الجزائر للفترة (2015-2025)



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر

♦ مرحلة الارتفاع التدريجي (2015 Q1 – 2017 Q1):

في هذه المرحلة، شهد التضخم ارتفاعاً ملحوظاً حيث انتقل من 4.06% إلى 7.07% هذا النمو يعود على الأرجح إلى عوامل مثل زيادة تكاليف الإنتاج، تذبذب أسعار صرف العملات الأجنبية، وتطبيق سياسات نقدية توسعية عززت من الضغوط التضخمية تدريجياً و يجدر الذكر ان هذه المرحلة مرت بتقلبات كبيرة في أسعار النفط ساهمت بشكل كبير و مباشر في ارتفاع معدلات التضخم بسبب عجز المستثمر في الميزانية.

♦ مرحلة التراجع النسبي (2017 Q2 - 2020 Q1):

مع بدء هذه المرحلة، لاحظنا انخفاضاً ملحوظاً في معدلات التضخم طيلة المدة من 2017 إلى 2020، حيث تراجعت تدريجياً من 6.55% إلى 1.77%. هذه الفترة عكست تراجعاً في حدة الضغوط التضخمية واستقراراً نسبياً في أسعار السلع والخدمات، وذلك بفعل الجهود المبذولة من طرف الدولة في ضبط السياسات الاقتصادية وتحسين مستوى الأسعار.

♦ مرحلة الاستقرار عند مستويات منخفضة (2020 Q2 - 2021 Q1):

خلال هذه المرحلة القصيرة، استقرت معدلات التضخم عند مستويات منخفضة نسبياً، متراوحه بين 2% و3% عكست هذه الأرقام فترة هدوء اقتصادي وانخفاضاً ملموساً في معدلات تقلب الأسعار.

♦ مرحلة الارتفاع الحاد (2021 Q2 - 2023 Q3):

مع حلول عام 2021 وحتى منتصف عام 2023، ارتفعت معدلات التضخم بشكل لافت من 4.13% إلى مستويات تخطت حاجز 9%. هذا التسارع الكبير يعكس تأثيرات عدة صدمات اقتصادية أبرزها اضطرابات

## الفصل الثاني: الدراسة القياسية لأثر الدين العام على التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر

في أسعار جموعي المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية و عدة مواد متنوعة وهذا راجع لزيادة معدل الاستهلاك السنوي وكإجراء ردعي من قبل الحكومة أبقى بنك الجزائر سعر الفائدة الرئيسي عند 3% لكنه اتخذ إجراءً تقيدياً برفع نسبة الاحتياطي الإلزامي للبنوك من 2% إلى 3% في أبريل 2023 بهدف امتصاص فائض السيولة والتحكم في التضخم.

♦ مرحلة الانكماش التدريجي (2023Q4-2025Q4):

تميزت هذه المرحلة بانخفاض تدريجي لمعدلات التضخم من قمته التي سجلت 9.32% لتصل في نهاية المطاف إلى حوالي 1.42%. يعكس هذا الاتجاه استجابة الاقتصادات للسياسات النقدية والمالية المحكمة، التي نجحت في إعادة ضبط توازن الأسعار وتقليل الآثار التضخمية.

### الفرع الثاني: علاقة التضخم بالنمو الاقتصادي للفترة (2015-2025)

يمكن القول ان دائما ما تكون هناك علاقة طردية بين النمو الاقتصادي في بلد ما و معدلات التضخم فيه حيث ان أي اضطراب يشهده معدلات التضخم يآثر بصفة مباشرة في النمو الاقتصادي و يمكن تقسيم فترة التحليل للمراحل التالية:

الجدول (II-2): يمثل معدلات الفصلية للنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2015-2025)

معدلات النمو الاقتصادي	السنوات/الفصول	معدلات النمو الاقتصادي	السنوات/الفصول
-4.7	2020Q3	2.7	2015Q1
-1.2	2020Q4	3.5	2015Q2
1.2	2021Q1	2.9	2015Q3
8.1	2021Q2	3.6	2015Q4
4	2021Q3	3.5	2016Q1
2.3	2021Q4	2.7	2016Q2
3	2022Q1	4.4	2016Q3
3.7	2022Q2	4.9	2016Q4
3.5	2022Q3	3.7	2017Q1
4.3	2022Q4	1.2	2017Q2
2.4	2023Q1	1.1	2017Q3
5.1	2023Q2	0.3	2017Q4
6.1	2023Q3	2.2	2018Q1
3	2023Q4	1	2018Q2
4.3	2024Q1	1.5	2018Q3
3.7	2024Q2	1.1	2018Q4
2.4	2024Q3	1.6	2019Q1
4.2	2024Q4	0.2	2019Q2
4.3	2025Q1	1.2	2019Q3
3.9	2025Q2	0.7	2019Q4
3.94	2025Q3	-4.1	2020Q1
4.12	2025Q4	-10.2	2020Q2

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر

♦ فترة (2015-2019)

تميزت هذه الفترة بتذبذب واضح وميل نحو الانخفاض حيث سجل عام 2016 أداءً جيداً وصل إلى 4.9% في الربع الرابع اما عام 2017 شهد تراجعاً كبيراً، حيث سجل الربع الأخير نمواً متواضعاً جداً بنسبة 0.3% استمر النمو بمعدلات منخفضة (تحت 2%) طوال عام 2019، مما يشير إلى وجود تحديات هيكلية بالإضافة الى تراجع أسعار النفط عالمياً إذ بعد صدمة أسعار النفط في 2014، بدأت الجزائر في استنزاف "صندوق ضبط الإيرادات" ونهج سياسة تقشفية أدت لتباطؤ الاستثمارات العمومية، وهو ما يفسر انخفاض النمو من 4.9% في 2016 إلى مستويات دون 1% في 2019.

حيث ان تقارير بنك الجزائر والبنك الدولي لتلك الفترة تشير إلى أن الارتباط العضوي بين الإنفاق العام ونمو القطاع خارج المحروقات هو السبب الرئيسي لهذا التباطؤ؛ فبمجرد تقليص ميزانية التجهيز، تراجع أداء قطاع البناء والأشغال العمومية.

♦ فترة الجائحة (2020)

تعتبر هذه المرحلة هي القاع في السلسلة الزمنية حيث سجل الربع الثاني من عام 2020 انكماشاً قياسيماً بنسبة -10.2% واستمرت الأرقام السالبة طوال عام 2020، وهو ما يفسره بوضوح الإغلاق العالمي وتوقف النشاط الاقتصادي وتهايوي أسعار النفط ويفسر ذلك بان هذه الفترة تزامنت مع إجراءات الحجر الصحي الشامل مع حرب أسعار النفط التي انخفضت الى مستويات غير مسبوقة. تعطلت سلاسل التوريد وتوقف الإنتاج في معظم المصانع الجزائرية وهذا يرجح لأثر الجائحة: أظهرت دراسات اقتصادية محلية أن قطاع الخدمات والخدمات اللوجستية كان الأكثر تضرراً، وهو ما نراه في هذا الانكماش العنيف الذي استمر حتى نهاية العام.

♦ فترة التعافي الاقتصادي (2021-2022)

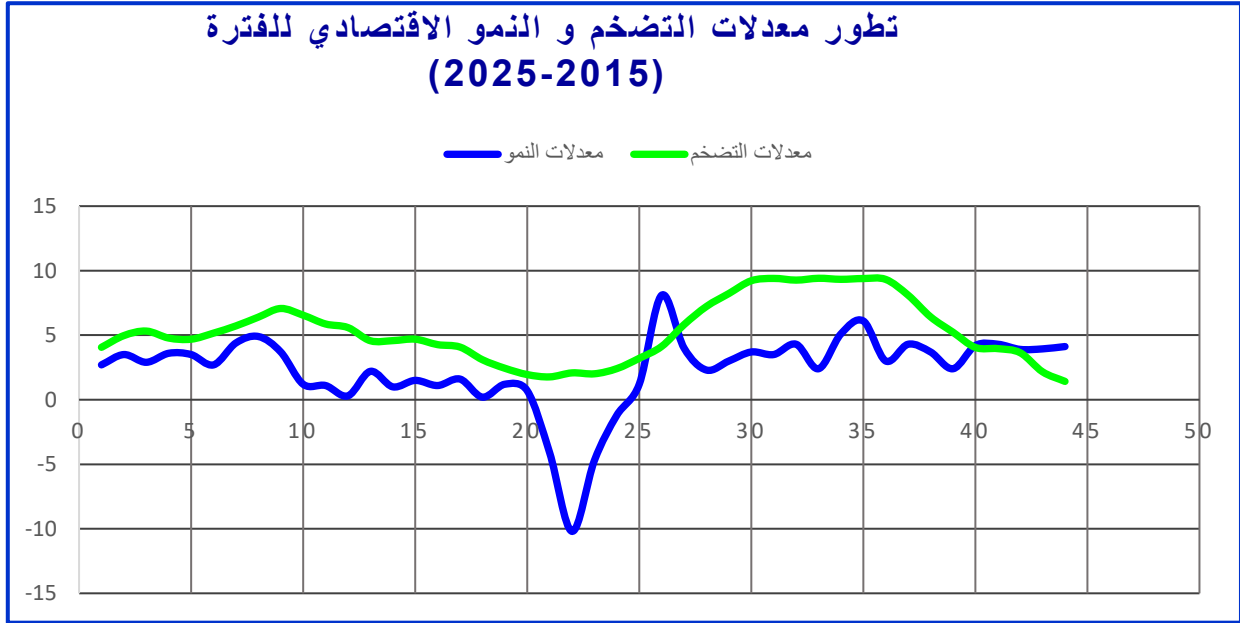
سجل الربع الثاني من 2021 نمواً استثنائياً بنسبة 8.1% هذا الرقم ليس بالضرورة طفرة إنتاجية بقدر ما هو انتعاش وعودة للنشاط الاقتصادي مقارنة بالسنوات السابقة وذلك راجع لإعادة فتح الاقتصاد العالمي أدت لزيادة الطلب على الغاز والنفط الجزائري. كما أن الجزائر استفادت من أزمة الطاقة الأوروبية لزيادة صادراتها من الغاز، مما وفر سيولة مالية حفزت النمو.

♦ فترة التوجه نحو التنويع وقانون الاستثمار الجديد (2023-2025)

تظهر البيانات للفترة الأخيرة (بما فيها التوقعات لعام 2025) حالة من الصمود والنمو الإيجابي حيث حقق الربع الثالث من 2023 نمواً قوياً بنسبة 6.1% تبعه استقرار في النمو لعامي 2024 و2025 حول معدل وسطى يقارب 4% يفسر ذلك عن طريق عدة إصلاحات وهيكلية مست المنظومة الاقتصادية أهمها قانون

الاستثمار 2022 حيث تشير بعض القراءات الاقتصادية الحالية إلى أن دخول قانون الاستثمار الجديد حيز التنفيذ بدأ يعطي ثماره من خلال تشجيع الاستثمارات الخاصة والأجنبية خارج المحروقات حيث سجلت الجزائر أرقاماً غير مسبوقه في تصدير المواد غير النفطية (الأسمنت، الأسمدة، الحديد)، وهو ما يدعم استقرار النمو في حدود 4.3%.

الشكل (II-4): يمثل تطور معدلات التضخم و النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2015-2025)



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر و وزارة المالية

نلاحظ من خلال الشكل السابق وجود ترابط زمني بين معدلات النمو الاقتصادي والتضخم في الجزائر (2015-2025)، حيث بدأت الفترة بمرحلة "الركود التضخمي" بين 2016 و 2017 نتيجة تراجع أسعار النفط الذي أدى بدوره الى لتباطؤ النمو إلى 0.3% تزامنا مع معدلات التضخم مستورد الذي بلغ 7.07% بسبب خفض قيمة العملة وتقليص الواردات، ليدخل الاقتصاد الجزائري بعدها في تداعيات جائحة كورونا عام 2020 التي أحدثت انكماشاً تاريخياً بـ -10.2% وسط شلل تام للطلب الكلي أدى لانخفاض التضخم لأدنى مستوياته ومع مرحلة التعافي في 2021، سجل الاقتصاد ارتداداً قوياً في النمو لكنه و في نفس الوقت اصطدم بموجة تضخم عالمية تجاوزت 9.4% في 2023 نتيجة ارتفاع تكاليف الشحن والغذاء عالمياً، وهو ما استدعى تدخل الدولة الجزائرية عبر سياسة مالية توسعية شملت زيادة الأجور ومنح البطالة للحفاظ على الاستهلاك المحلي رغم الضغوط السعرية؛ وبحلول الفترة (2024-2025)، تُظهر البيانات انتقالاً نوعياً نحو سعي الدولة الى تحقيق مستويات من الاستقرار المستدام مع كبح لمعدلات التضخم ليصل إلى 1.42%، مما يمثل استجابة فعالة لسياسات تنويع الإنتاج الوطني (خارج المحروقات) وقانون الاستثمار الجديد الذي بدأ يقلل الاعتماد على الاستيراد المكلف ويحقق توازناً حقيقياً بين النمو الاقتصادي والاستقرار النقدي.

المطلب الثالث: تحليل العلاقة بين الدين العام و التضخم في الجزائر للفترة (2015-2025)

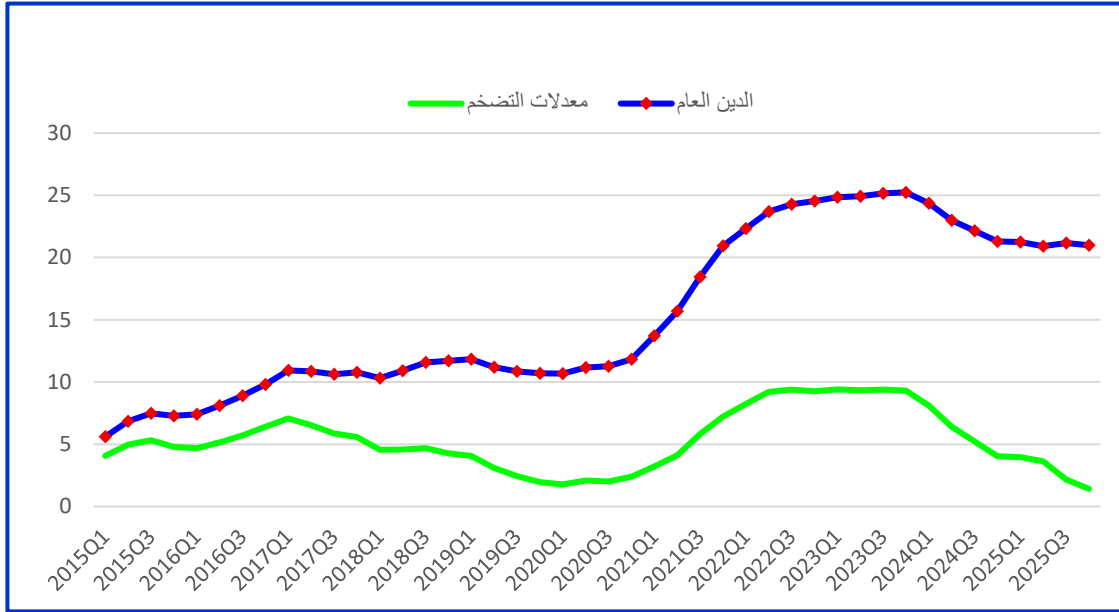
قد شهدت الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2025 تحولات اقتصادية مهمة، تزامنت مع تقلبات أسعار النفط وتبني سياسات مالية ونقدية توسعية، من بينها اللجوء إلى آليات غير تقليدية مثل التمويل غير التقليدي، مما ساهم في ارتفاع مستويات الدين العام الداخلي. وفي هذا السياق يهدف هذا الجزء إلى تحليل أثر الدين العام على التضخم في الجزائر اعتماداً على بيانات فصلية خلال الفترة (2015-2025)، بما يسمح بفهم أدق لديناميكية العلاقة بين المتغيرين على المدى القصير، والكشف عن طبيعة التأثير:

الجدول(II-3): يمثل معدلات الفصلية لكل الدين العام و التضخم في الجزائر للفترة (2015-2025)

الدين العام (المليار.د.ج)	معدلات التضخم%	السنوات/الفصول	الدين العام (مليار.د.ج)	معدلات التضخم%	السنوات/الفصول
9.25533	2.01	2020Q3	1.55175	4.06	2015Q1
9.4234	2.41	2020Q4	1.8655	4.97	2015Q2
10.49345	3.21	2021Q1	2.17925	5.32	2015Q3
11.5635	4.13	2021Q2	2.493	4.78	2015Q4
12.63355	5.82	2021Q3	2.72225	4.69	2016Q1
13.7036	7.23	2021Q4	2.9515	5.16	2016Q2
14.09263	8.23	2022Q1	3.18075	5.72	2016Q3
14.48165	9.22	2022Q2	3.41	6.4	2016Q4
14.87068	9.4	2022Q3	3.85743	7.07	2017Q1
15.2597	9.27	2022Q4	4.30485	6.55	2017Q2
15.42488	9.41	2023Q1	4.75228	5.87	2017Q3
15.59005	9.33	2023Q2	5.1997	5.59	2017Q4
15.75523	9.39	2023Q3	5.75883	4.57	2018Q1
15.9204	9.32	2023Q4	6.31795	4.58	2018Q2
16.25115	8.1	2024Q1	6.87708	4.69	2018Q3
16.5819	6.42	2024Q2	7.4362	4.27	2018Q4
16.91265	5.23	2024Q3	7.76493	4.08	2019Q1
17.2434	4.05	2024Q4	8.09365	3.1	2019Q2
17.29	3.96	2025Q1	8.42238	2.44	2019Q3
17.28	3.64	2025Q2	8.7511	1.95	2019Q4
19.02	2.16	2025Q3	8.91918	1.77	2020Q1
19.57	1.42	2025Q4	9.08725	2.08	2020Q2

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على بيانات بنك الجزائر

الشكل(II-5): يمثل تطور معدلات الدين العام والتضخم في الجزائر للفترة (2015-2025)



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر

♦ فترة (2019-2015):

بين عامي 2015 و2019، أبرزت البيانات الاقتصادية وجود علاقة عكسية بين الدين العام الداخلي ومعدل التضخم في الجزائر. خلال هذه السنوات، ارتفع الدين العام الداخلي بشكل ملحوظ من 2,493 مليار دينار في عام 2015 إلى 8.751 مليار دينار بحلول عام 2019، مما يعكس انخفاض إيرادات النفط واضطرار الحكومة إلى الاعتماد بشكل متزايد على التمويل الداخلي لتغطية العجز المتزايد في الميزانية. ما يميز هذه الفترة هو أن هذا الارتفاع الكبير في الدين الداخلي تزامن مع مسار متباين لمعدل التضخم، حيث انخفض من 4.78% في عام 2015 إلى 1.95% في نهاية 2019. يشير هذا الانخفاض الملحوظ، رغم الزيادة الكبيرة في الدين الداخلي، إلى عدم وجود علاقة طردية واضحة بين المتغيرين؛ وهي نتيجة يمكن تفسيرها بتباطؤ النمو الاقتصادي العام وانخفاض الطلب الكلي، مما ساهم في تخفيف الضغوط التضخمية الناتجة عن التوسع في المعروض النقدي. ساهمت أيضاً السياسات المباشرة للتحكم في الأسعار وتقديم الدعم لبعض السلع في الحفاظ على مستويات تضخم منخفضة. بالإضافة إلى ذلك، يبدو أن الارتفاع في السيولة قد تم توجيهه نحو سد فجوات مالية معينة، مثل سداد المتأخرات للمؤسسات، ولم يتحول بالكامل إلى طلب استهلاكي مباشر يسهم في رفع الأسعار.

♦ فترة (2020-2023):

في الفترة الممتدة بين عامي 2020 و2023، فرضت جائحة كوفيد 19-تحديات اقتصادية وصحية كبيرة على الحكومة الجزائرية، مما أدى إلى زيادة الأعباء المالية لتلبية الاحتياجات العاجلة. إلى جانب استمرار

الضغوط على الإيرادات النفطية في بداية هذه المرحلة، شهدت الفترة تسارعاً ملحوظاً في معدل التضخم. فبعد انخفاضه إلى 1.95% في عام 2019، ارتفع التضخم إلى 2.42% في عام 2020، قبل أن يقفز بشكل كبير إلى أكثر من 7% في عام 2021 واستمر في الارتفاع ليصل إلى 9.32% بحلول عام 2023 هذا التصاعد في معدل التضخم يعكس الضغوط الاقتصادية التي أثرت بشكل مباشر على القدرة الشرائية للمواطنين. يتضح من الرسم البياني وجود علاقة طردية واضحة بين الزيادة الحادة في الدين العام الداخلي والارتفاع السريع لمعدل التضخم خلال الفترة (2020-2023) هذا التزامن يدعم فرضية مفادها أن الاعتماد المكثف على التمويل الداخلي لتغطية العجز الحكومي، خصوصاً إذا كان مرتبطاً بتوسعات نقدية مثل طباعة الأموال وزيادة السيولة دون وجود نمو إنتاجي مواز، قد يكون دافعاً رئيسياً لنشوء التضخم. (خلوفي. عبد. العزيز، 2025)

### ◆ فترة (2024-2025):

يشير الجدول إلى وجود علاقة تناقصية واضحة بين الدين العام ومعدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة من عام 2024 إلى عام 2025. فقد شهد الدين العام ارتفاعاً تدريجياً من حوالي 16.25 إلى 19.57، في حين تراجعت معدلات التضخم بشكل ملحوظ من 8.1% إلى 1.42%. يمكن تفسير هذا النمط بواسطة مجموعة من العوامل الاقتصادية المؤثرة. من ناحية، قد يعكس ارتفاع الدين العام توسعاً في الإنفاق الحكومي الذي يُوجّه لدعم عملية الإنتاج أو تنفيذ استثمارات، وهو ما يؤدي إلى تعزيز العرض الكلي وتقليل الضغوط التضخمية الناتجة عن الطلب الداخلي. وفي المقابل، يمكن أن يشير انخفاض معدلات التضخم إلى نجاح السياسات النقدية في تحقيق استقرار اقتصادي من خلال امتصاص الفائض النقدي وتنظيم السيولة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن تمويل الدين العام لم يتم عبر آليات إصدار نقدي مفرط قد يؤدي إلى تفاقم التضخم. كما يعكس هذا الاتجاه تحسناً ملحوظاً في مستويات استقرار الأسعار، وهو ما قد يُعزى إلى تراجع الصدمات الخارجية مثل أسعار المواد الأساسية أو إلى انتظام سلاسل الإمداد. بذلك، يظهر خلال الفترة المدروسة نمط غير تقليدي للعلاقة بين الدين العام والتضخم، حيث تخالف النتائج المفاهيم التقليدية التي تربط زيادة الدين العام بارتفاع التضخم. هذه العلاقة غير النمطية قد تكون مدفوعة بعوامل وسيطة، مثل كفاءة إدارة السياسات الاقتصادية وهيكل الإنفاق، التي لعبت دوراً حاسماً في تخفيف الآثار التضخمية المرتبطة بارتفاع الدين العام.

## المبحث الثاني: دراسة أثر الدين العام على التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر (2015-2025)

المطلب الأول: الإطار النظري للنماذج المستخدمة في عملية القياس:

أولاً: اختبار (ADF) لاختبار استقرارية البيانات:

اختبار (ADF) مختصر كلمة (Augmented Dickey-Fuller test) على أنه اختبار إحصائي يُستخدم للكشف عن وجود جذر وحدة (Unit Root) في السلاسل الزمنية، أي التحقق مما إذا كانت السلسلة مستقرة (Stationary) أو غير مستقرة. ويُعد هذا الاختبار تطويراً لاختبار Dickey-Fuller test، حيث تم "تعزيزه" بإضافة فترات إبطاء (lags) للمتغير التابع بهدف معالجة مشكلة الارتباط الذاتي في الأخطاء، ويعتمد اختبار ADF على تقدير نموذج انحدار ذاتي يتضمن فروق السلسلة الزمنية وقيمها المتأخرة، بحيث تكون الفرضية الصفرية هي وجود جذر وحدة (أي أن السلسلة غير مستقرة)، في حين تشير نتيجة رفض الفرضية الصفرية إلى استقرار السلسلة.

ثانياً: نموذج (ARDL) لتحليل السلاسل الزمنية:

نموذج (ARDL) مختصر كلمة (Autoregressive Distributed Lag Model) على أنه إطار قياسي لتحليل العلاقات الديناميكية بين المتغيرات الاقتصادية، حيث يدمج بين القيم المتأخرة للمتغير التابع والقيم الحالية والمتأخرة للمتغيرات المستقلة ضمن معادلة واحدة، بما يسمح بتقدير كلٍّ من الأثر قصير الأجل والعلاقة التوازنية طويلة الأجل في آنٍ واحد، حتى في حالة اختلاف درجات تكامل المتغيرات بين  $I(0)$  و  $I(1)$ ، شريطة ألا تكون من الدرجة الثانية  $I(2)$  و يستخدم هذا النموذج بشكل واسع في تحليل السلاسل الزمنية، خاصة في ظل العينات الصغيرة، كما يعتمد على منهجية اختبار الحدود (Bounds Testing) للكشف عن وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات.

المطلب الثاني: قياس وتحليل استقرارية السلاسل الزمنية

تهدف الدراسة إلى تحليل وقياس أثر الدين العام على التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2015-2025) والتي تمثل (44) مشاهدة، تتمثل هذه البيانات في بيانات فصلية مأخوذة من بنك الجزائر ووزارة المالية، باستثناء كل من متغير الدين العام والنفقات العامة هي بيانات سنوية تم تحويلها إلى بيانات فصلية باستخدام (Chow-lin Methods) عن طريق برمجية (EViews)، حيث قمنا بالاعتماد على نموذجين:

للنموذج الأول يدرس أثر الدين العام على النمو الاقتصادي:

$$PIB = f \{ DET, G, Ti \}$$

**PIB**: و نقصد به النمو الاقتصادي أي نسبة التغير في الناتج الداخلي الخام.

## الفصل الثاني: الدراسة القياسية لأثر الدين العام على التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر

**DET**: و يقصد به الدين العام الداخلي هو مجموع الأموال التي تقتريها الدولة من الأفراد أو المؤسسات داخل نفس الدولة لتمويل نفقاتها أو تغطية عجز الميزانية .

**G**: يرمز إلى النفقات العامة أو الإنفاق الحكومي (Government Expenditure) ، أي مجموع النفقات التي تقوم بها الدولة على السلع والخدمات العامة خلال فترة زمنية معينة.

**Ti**: هو اختصار لـ معدل الفائدة بين البنوك (TMP interbancaire global) ، ويعرف بأنه متوسط سعر الفائدة الذي تقتري به البنوك وتقرض فيما بينها في السوق النقدي قصير الأجل، ويعكس مستوى السيولة وتكلفة التمويل في النظام المصرفي.

للنموذج الثاني يدرس أثر الدين العام على التضخم:

$$IPC = f \{ DET, M_2, Ti \}$$

**IPC**: هو مؤشر يقيس تطور أسعار سلة من السلع والخدمات الاستهلاكية، ويستخدم كمقياس أساسي لاحتساب معدل التضخم في الاقتصاد

**M<sub>2</sub>**: يقصد به مؤشر الكتلة النقدية و هي مجموع الأموال المتداولة في الاقتصاد، وتشمل النقود الموجودة لدى الأفراد وفي البنوك والتي تُستخدم في الشراء والتبادل ودفع المعاملات.

أولاً: الوصف والتحليل الإحصائي للمتغيرات:

قمنا بالتحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة تم دراسة استقرارية السلاسل الزمنية ووضع النمذجة التقديرية والنتائج ظهرت كالآتي:

الجدول (II-4): يمثل الوصف الإحصائي لمتغيرات الدراسة

	DET	G	IPC	M <sub>2</sub>	PIB	Ti
Mean	8997.563	2269.674	5.297045	1.918823	2.303636	2.052347
Median	8586.740	1922.725	4.875000	1.731768	2.950000	2.105810
Maximum	18756.20	3865.100	9.410000	2.770000	8.100000	3.906640
Minimum	1551.750	1725.725	1.420000	1.354340	-10.20000	0.696990
Std. Dev.	5462.032	638.8962	2.418065	0.480169	2.998028	0.783983
Skewness	0.174206	1.193372	0.338041	0.506517	-1.983025	0.235024
Kurtosis	1.623331	2.947582	2.126308	1.816324	8.928711	2.531291
Jarque-Bera	3.697114	10.44871	2.237443	4.450097	93.27846	0.807830
Probability	0.157464	0.005384	0.326697	0.108062	0.000000	0.667701
Sum	395892.8	99865.64	233.0700	84.42823	101.3600	90.30327
Sum Sq. Dev.	1.28E+09	17552101	251.4227	9.914170	386.4914	26.42904
Observations	44	44	44	44	44	44

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على برمجية (EViews9)

الدين العام (DET): يمتلك متوسطاً بحوالي 8997.56، وهو قريب من الوسيط (8586.74). التشتت هنا مرتفع جداً (الانحراف المعياري = 5462.03)، والفارق الكبير بين القيمة الدنيا (1551.75) والعليا (18756.20) يعكس نمواً متسارعاً أو تقلبات حادة في حجم الدين عبر فترة الدراسة.

الإنفاق الحكومي (G): المتوسط (2269.67) أعلى من الوسيط، والانحراف المعياري (638.90) يشير إلى تشتت متوسط، مما يدل على سياسة إنفاقية تصاعدية لكنها تحت السيطرة مقارنة بالدين.

مؤشر أسعار المستهلك / التضخم (IPC): يبلغ متوسط التضخم حوالي 5.30%، وهو قريب من الوسيط (4.87%) أعلى نسبة سجلت هي 9.41% وأدناها 1.42%، مع انحراف معياري يقدر بـ 2.41، مما

يظهر استقراراً نسبياً للتضخم حول مستوياته المتوسطة دون قفزات مفرطة.

الكتلة النقدية (M<sub>2</sub>): القيم تعكس استقراراً ملحوظاً بانحراف معياري منخفض جداً (0.48)، مما يشير إلى نمو خطي ومنتظم للمعروض النقدي.

الناتج المحلي الإجمالي (PIB): يسجل متوسط نمو (أو حجم) عند 2.30%، لكن الملاحظ هو تسجيل قيمة دنيا سالبة حادة (-10.20)، والتي غالباً ما ترتبط بسنوات أزمات اقتصادية صدمية (مثل صدمات أسعار

النفط أو أزمة كورونا)، بينما بلغت الذروة 8.10%.

معدل الفائدة (Ti): يتحرك في نطاق ضيق ومستقر، بمتوسط 2.05% وانحراف معياري لا يتعدى 0.78

#### ثانياً: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية:

تقتصر دراستنا على استخدام اختبار ديكي-فولر الموسع (ADF) الذي يوضح استقرارية السلاسل الزمنية من عدمها، تصاغ الفرضية العامة لاختبار (ADF) على النحو التالي:

لـ  $H_0$ : السلسلة (LNYt) لها جذرة وحدة ← إذا كانت القيم الحرجة  $\geq$  إحصائية (ADF) وقيمة الاحتمال (Prob)  $\leq 0.05 = \alpha$  و بالتالي السلسلة (LNYt) غير مستقرة أي نقوم بدراسة استقرارية السلسلة ذات الفروق الأولى D(LNYt).

لـ  $H_1$ : السلسلة (LNYt) ليس لها جذرة وحدة ← إذا كانت القيم الحرجة  $\leq$  إحصائية (ADF) و قيمة الاحتمال (Prob)  $\geq 0.05 = \alpha$  و بالتالي السلسلة (LNYt) مستقرة و بالتالي السلسلة متكاملة من الدرجة I(0).

أفضت نتائج الاختبار على النحو التالي:

الجدول (II-5): يمثل استقرارية السلاسل الزمنية:

القرار	الاحتمال	اختبار القيم الحرجة			إحصائية (ADF)	متغيرات السلسلة الزمنية	
		10%	5%	1%			
السلسلة مستقرة	0.002	-3.198	-3.533	-4.219	-4.843796	IPC	IPC
السلسلة غير مستقرة	0.240	-3.189	-3.518	-4.186	-2.703801	PIB	PIB
السلسلة مستقرة من الدرجة I(1)	0.000	-3.191	-3.520	-4.192	-6.253350	D(PIB)	
السلسلة غير مستقرة	0.659	-3.189	-3.518	-4.186	-1.856021	M2	M <sub>2</sub>
السلسلة مستقرة من الدرجة I(1)	0.000	-3.191	-3.520	-4.192	-5.627904	D(M2)	
السلسلة غير مستقرة	0.104	-3.191	-3.520	-4.192	-3.171572	Ti	Ti
السلسلة مستقرة من الدرجة I(1)	0.000	-3.194	-3.526	-4.205	-5.600484	D(Ti)	
السلسلة غير مستقرة	0.247	-3.191	-3.520	-4.192	-2.685535	DET	DET
السلسلة مستقرة من الدرجة I(1)	0.005	-3.191	-3.520	-4.192	-4.410090	D(DET)	
السلسلة غير مستقرة	0.986	-3.189	-3.518	-4.186	-0.353	G	G
السلسلة مستقرة من الدرجة I(1)	0.000	-3.191	-3.520	-4.192	-5.486	D(G)	

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على برمجية (EViews9)

◀ بينت نتائج إختبار (ADF) أن السلسلة الزمنية (IPC) ليس لها جذر وحدة و بالتالي نرفض الفرضية العدمية و نقبل الفرضية البديلة حيث أنه تبين أن القيم الحرجة  $\leq$  إحصائية (ADF) للسلسلة الزمنية (IPC) و قيمة الاحتمال الاحصائي (Prob)  $\geq 0.05 = \alpha$  و بالتالي السلسلة (IPC) مستقرة من الدرجة  $I(0)$ .

◀ بينت نتائج الإختبار (ADF) أن كل من السلاسل الزمنية (PIB) و (M<sub>2</sub>) و (Ti) و (DET) و (G) لها جذر وحدة أي نقبل الفرضية العدمية حيث انه قد تبين أن القيم الحرجة  $\geq$  إحصائية (ADF) للسلاسل الزمنية وقيمة الاحتمال (Prob)  $\leq 0.05 = \alpha$  و بالتالي السلاسل الزمنية غير مستقرة.

◀ بينت نتائج الإختبار (ADF) ان سلسلة الفروق الأولى لكل من السلاسل الزمنية D(M<sub>2</sub>) و D(PIB) و D(Ti) و D(DET) و D(G) ليس لها جذر وحدة اي نرفض الفرضية العدمية و نقبل الفرضية البديلة وذلك أن جميع القيم الحرجة للسلاسل الزمنية كانت  $\leq$  إحصائية (ADF) للسلاسل الزمنية وقيمة الاحتمال الاحصائي (Prob)  $\geq 0.05 = \alpha$  و بالتالي كل السلاسل الزمنية ذات الفروق الأولى D(M<sub>2</sub>) و D(PIB) و D(Ti) و D(DET) و D(G) مستقرة أي أنها متكاملة من الدرجة  $I(1)$ .

المطلب الثالث: تقدير نماذج الدراسة

الفرع الأول: أثر الدين العام على النمو الاقتصادي

يمكن تطبيق نموذج (ARDL) بمأن السلاسل الزمنية (IPC/PIB/M<sub>2</sub>/Ti/DET/G) كانت مستقرة عند الدرجة I(0) أو متكاملة من الدرجة الأولى I(1) و أن نموذج (ARDL) يتناسب مع السلاسل الزمنية صغيرة الحجم للحصول على أفضل النتائج.  
للنموذج الأول يدرس أثر الدين العام على النمو الاقتصادي:

$$PIB = f \{ DET, G, Ti \}$$

أولاً: إختيار فترات الإبطاء المثلى:

يتبين من خلال الجدول و الشكل أدناه أن النموذج الأمثل هو ARDL(2,3,4,2) بناء على معيار (AIC) كما تبين معنوية إحصائية F=6.92 فيشر (prob=0.000<0.05) و منه فإن النموذج مقبول.  
الجدول (II-6): يمثل فترات الإبطاء المثلى لمتغيرات النموذج الأول (PIB)

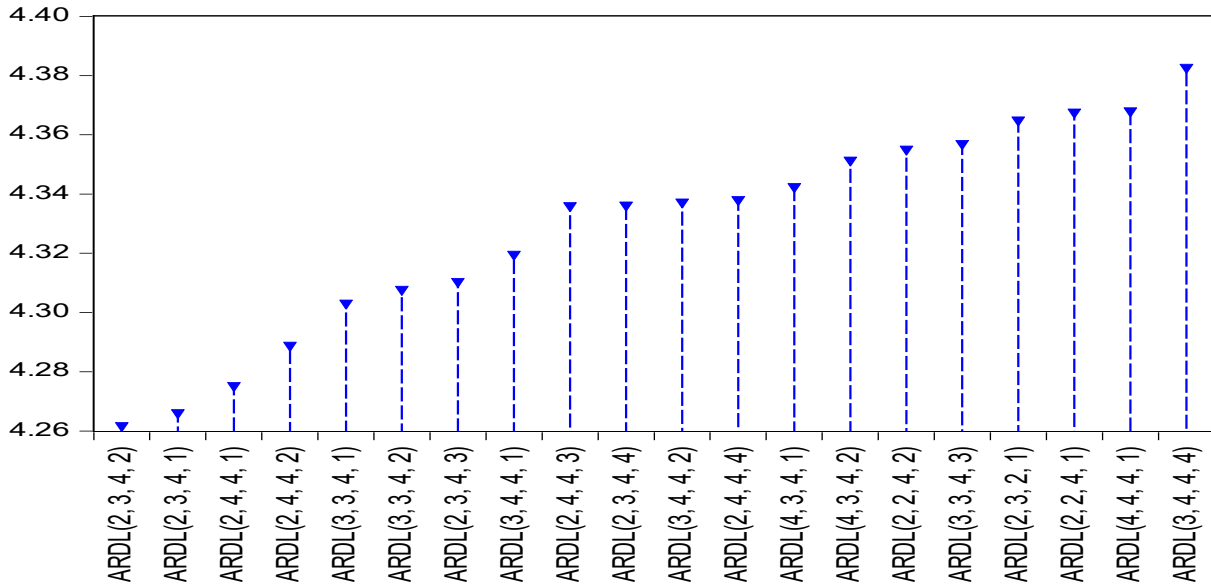
Dependent Variable: PIB				
Method: ARDL				
Date: 04/19/26 Time: 12:16				
Sample (adjusted): 2016Q1 2025Q4				
Included observations: 40 after adjustments				
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (4 lags, automatic): DET G TI				
Fixed regressors: C				
Number of models evaluated: 500				
Selected Model: ARDL(2, 3, 4, 2)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
PIB(-1)	0.432543	0.166173	2.602973	0.0153
PIB(-2)	-0.407921	0.163827	-2.489957	0.0198
DET	2.953203	1.547397	1.908497	0.0679
DET(-1)	1.928043	2.874253	0.670798	0.5085
DET(-2)	-8.826253	2.974512	-2.967295	0.0065
DET(-3)	3.556162	1.811544	1.963056	0.0609
G	17.75979	5.564091	3.191859	0.0038
G(-1)	-3.970109	9.575231	-0.414623	0.6820
G(-2)	-31.82555	11.97957	-2.656653	0.0135
G(-3)	47.82270	18.29321	2.614232	0.0149
G(-4)	-27.43962	11.48294	-2.389599	0.0247
TI	-0.001742	0.495617	-0.003514	0.9972
TI(-1)	-0.916259	0.537292	-1.705328	0.1005
TI(-2)	-0.594113	0.502638	-1.181990	0.2483
C	0.650716	2.465444	0.263935	0.7940
R-squared	0.794914	Mean dependent var	2.216500	
Adjusted R-	0.680067	S.D. dependent var	3.131982	
S.E. of regression	1.771532	Akaike info criterion	4.261563	
Sum squared resid	78.45815	Schwarz criterion	4.894893	
Log likelihood	-70.23126	Hannan-Quinn criter.	4.490555	
F-statistic	6.921456	Durbin-Watson stat	2.209705	
Prob(F-statistic)	0.000016			

\*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برمجية (EViews9)

الشكل (II-6): يمثل فترات الإبطاء المثلى لمتغيرات النموذج الأول (PIB)

Akaike Information Criteria (top 20 models)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برمجية (EViews9)

ثانيا: اختبار الحدود Bounds Test للنموذج الأول (PIB):

يهدف هذا الاختبار إلى تحديد ما إذا كانت هناك علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات حيث تصاغ الفرضية العامة للاختبار كالتالي:

♦ الفرضية العدمية  $H_0$ : لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.

$$H_0 : \beta_1 + \beta_2 + \beta_3 = \dots \beta_i = 0$$

♦ الفرضية البديلة  $H_1$ : توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.

$$H_1 : \beta_i \neq 0$$

الجدول (II-7): يمثل اختبار الحدود Bounds Test للنموذج الأول (PIB):

ARDL Bounds Test		
Date: 04/19/26 Time: 12:27		
Sample: 2016Q1 2025Q4		
Included observations: 40		
Null Hypothesis: No long-run relationships exist		
Test Statistic	Value	k
F-statistic	6.552359	3
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.72	3.77
5%	3.23	4.35
2.5%	3.69	4.89
1%	4.29	5.61

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برمجية (EViews9)

## الفصل الثاني: الدراسة القياسية لأثر الدين العام على التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن إحصائية Bounds Test تقدر ب  $F=6.552$  و هي أكبر من جميع القيم الحرجة و بالتالي يتم رفض الفرضية العدمية و قبول الفرضية البديلة أي وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات.

ثالثاً: إستخراج العلاقة القصيرة و طويلة الأجل:

بمأن معامل تصحيح الخطأ سالب و معنوي  $0.0001 < -0.97$  فإنه توجد علاقة في المدى الطويل بين المتغيرات (PIB) و (DET) و (G) و (TI) كما تبين معنوية إحصائية  $F=6.92$  فيشر (prob=0.000<0.05) و منه فإن النموذج مقبول.

الجدول(II-8): يمثل إستخراج العلاقة القصيرة و طويلة الأجل:

ARDL Cointegrating And Long Run Form				
Dependent Variable: PIB				
Selected Model: ARDL(2, 3, 4, 2)				
Date: 04/19/26 Time: 12:28				
Sample: 2015Q1 2025Q4				
Included observations: 40				
Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PIB(-1))	0.407921	0.163827	2.489957	0.0198
D(DET)	2.953203	1.547397	1.908497	0.0679
D(DET(-1))	8.826253	2.974512	2.967295	0.0065
D(DET(-2))	-3.556162	1.811544	-1.963056	0.0609
D(G)	17.759791	5.564091	3.191859	0.0038
D(G(-1))	31.825551	11.979567	2.656653	0.0135
D(G(-2))	-47.822701	18.293214	-2.614232	0.0149
D(G(-3))	27.439622	11.482941	2.389599	0.0247
D(TI)	-0.001742	0.495617	-0.003514	0.9972
D(TI(-1))	0.594113	0.502638	1.181990	0.2483
CointEq(-1)	-0.975379	0.203467	-4.793791	0.0001
Cointeq = PIB - (-0.3987*DET + 2.4065*G -1.5503*TI + 0.6671 )				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DET	-0.398660	0.130053	-3.065362	0.0052
G	2.406462	1.165317	2.065070	0.0494
TI	-1.550284	0.549619	-2.820651	0.0092
C	0.667142	2.568592	0.259731	0.7972

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برمجية (EViews9)

◀ تقدير العلاقة طويلة الاجل:

- ♦ يوجد أثر معنوي سالب (علاقة عكسية) للدين العام (DET) على النمو الاقتصادي (PIB) في المدى الطويل حيث أن كل زيادة في الدين بوحدة واحدة تؤدي إلى إنخفاض النمو الاقتصادي ب (0.398).
- ♦ يوجد أثر معنوي موجب (علاقة طردية) للنفقات العامة (G) على النمو الاقتصادي في المدى الطويل حيث كل زيادة في النفقات العامة بوحدة واحدة تؤدي إلى ارتفاع النمو الاقتصادي الى (2.4).
- ♦ يوجد أثر معنوي سالب (علاقة عكسية) لمعدلات الفائدة (Ti) على النمو الاقتصادي في المدى الطويل حيث أن كل زيادة في معدل الفائدة بوحدة واحدة تؤدي إلى إنخفاض النمو الاقتصادي ب (1.55).

◀ تقدير العلاقة قصيرة الاجل:

للأثر متغير الذات  $D(PIB(-1))$  بشكل إيجابي في النمو الاقتصادي السابق في الاجل القصير بنحو (0.40) وحدة.

♦ ديناميكية الدين العام (DET):

للأثر المتغير  $D(DET)$  بشكل إيجابي في النمو الاقتصادي عند مستوى معنوية 10% في الاجل القصير حيث كل زيادة في هذا المؤشر بوحدة واحدة تؤدي الى زيادة ب(2.95).

للأثر المتغير  $D(DET(-1))$  بشكل إيجابي في النمو الاقتصادي في الاجل القصير حيث كل زيادة في هذا المؤشر بوحدة واحدة تؤدي الى زيادة النمو الاقتصادي ب(8.82).

♦ ديناميكية النفقات العامة (G):

للأثر المتغير  $D(G)$  بشكل إيجابي في النمو الاقتصادي في الاجل القصير حيث كل زيادة في هذا المؤشر بوحدة واحدة تؤدي الى زيادة النمو الاقتصادي ب(17.75).

للأثر المتغير  $D(G(-1))$  بشكل إيجابي في النمو الاقتصادي في الاجل القصير حيث كل زيادة في هذا المؤشر بوحدة واحدة تؤدي الى زيادة النمو الاقتصادي ب(31.82).

للأثر المتغير  $D(G(-2))$  بشكل سلبي في النمو الاقتصادي في الاجل القصير حيث كل زيادة في هذا المؤشر بوحدة واحدة تؤدي الى انخفاض النمو الاقتصادي ب(47.8).

للأثر المتغير  $D(G(-3))$  بشكل إيجابي في النمو الاقتصادي في الاجل القصير حيث كل زيادة في هذا المؤشر بوحدة واحدة تؤدي الى زيادة النمو الاقتصادي ب(27.4).

♦ ديناميكية معدلات الفائدة (Ti):

للأثر لا يأتري المتغير  $D(Ti)$  لعدم المعنوية في المدى القصير مما يعني أن أثره السلبي يتركز أساسا في المدى الطويل.

← نتائج إضافية:

للح الكفاءة التوازنية: النموذج قوي جداً في العودة لنقطة التوازن (سرعة تصحيح 97.5%).  
للح مقايضة الدين: هناك "مقايضة" واضحة؛ فالدين يحفز النمو في المدى القصير (بمعاملات موجبة) ولكنه يضر به في المدى الطويل (بمعامل سالب).

للح السياسة المالية: الإنفاق الحكومي (G) هو المحرك الأقوى والمستمر للنمو الاقتصادي في هذه العينة، سواء في المدى القصير أو الطويل.

للح الاستقرار: ضرورة السيطرة على المتغير (TI) نظراً لأثره السلبي الكبير على آفاق النمو طويل الأمد.  
رابعاً: التأكد من سلامة النموذج :

نقوم باختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test للكشف عن وجود ارتباط ذاتي بين متغيرات حيث تظهر نتائج الاختبار لفيشر  $0.05 < prob = 0.02$  أي معنوي إحصائياً أي نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة أي وجود ارتباط ذاتي بين متغيرات النموذج.

الجدول (II-9): يمثل إختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	4.103893	Prob. F(2,23)	0.0299
Obs*R-squared	10.52018	Prob. Chi-	0.0052

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برمجية (EViews9)

نقوم باختبار وجود تبات التباين باستخدام Heteroskedasticity Test: ARCH حيث تظهر نتائج الاختبار لفيشر  $0.05 > prob = 0.8$  أي غير معنوي إحصائياً و منه نقبل الفرضية العدمية أي وجود تبات تباين البواقي لمتغيرات الدراسة.

الجدول (II-10): يمثل اختبار Heteroskedasticity Test: ARCH

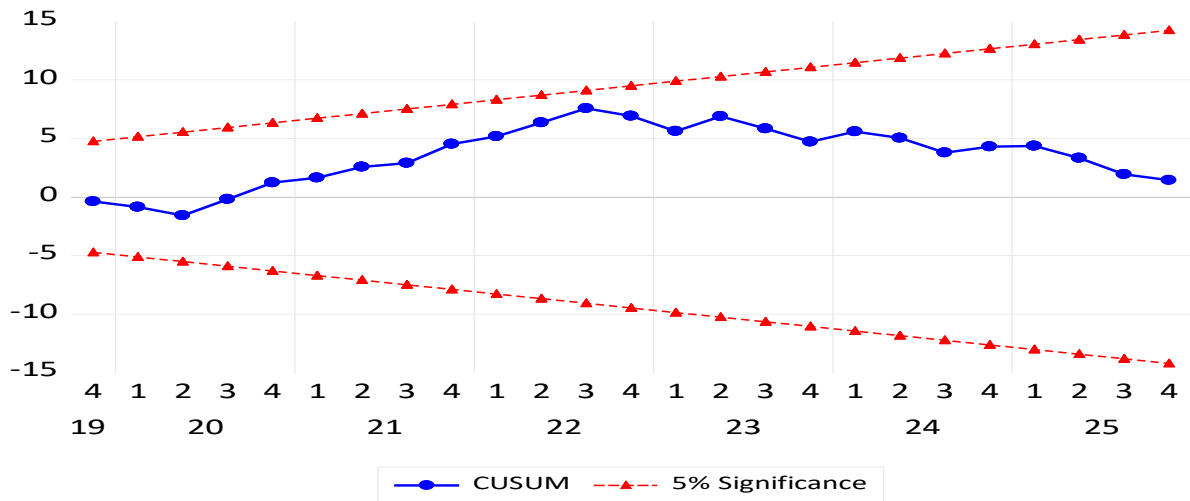
Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.058985	Prob. F(1,37)	0.8094
Obs*R-squared	0.062074	Prob. Chi-Square(1)	0.8032

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برمجية (EViews9)

خامسا: استقرارية النموذج:

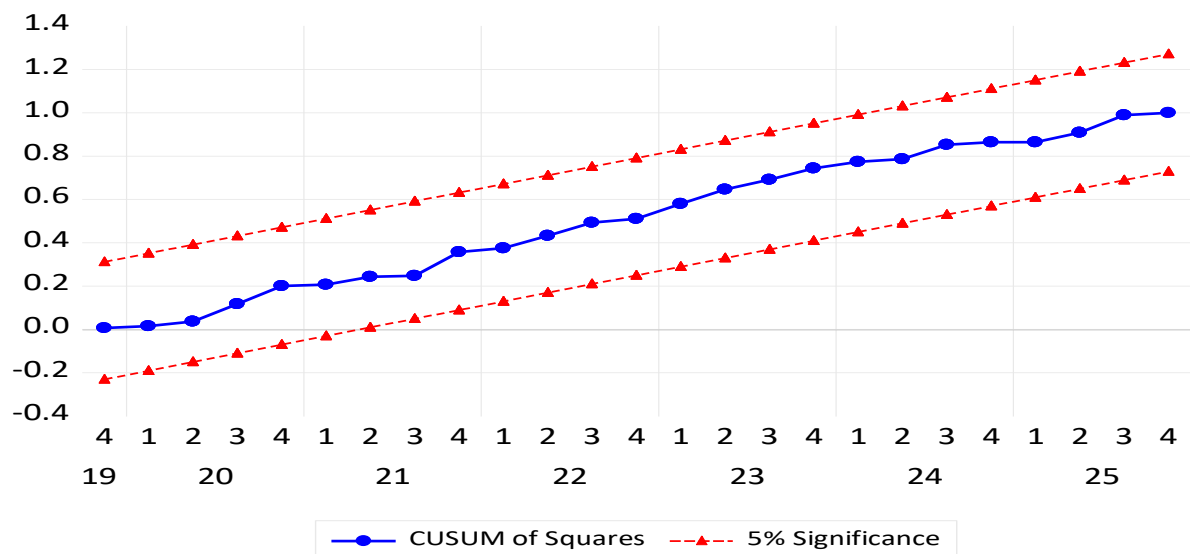
سنقوم باستخدام كل من اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) وكذلك اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة (CUSUM OF Squares) للتأكد من سلامة النموذج من أي تغيرات هيكلية ولتحقيق ذلك يجب على الشكل البياني للاختبارين ان يكون داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% ومن خلال البيانات اسفله تظهر استقرار المعلمات على طول فترة الدراسة.

الشكل (II-7): يمثل اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM)



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برمجية (EViews9)

الشكل (II-8): يمثل اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة (CUSUM OF Squares)



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برمجية (EViews9)

الفرع الثاني: أثر الدين العام على التضخم

للنموذج الثاني يدرس أثر الدين العام على التضخم:

$$IPC = f \{ DET, M_2, TI \}$$

أولاً: اختبار فترات الإبطاء المثلى:

يتبين من خلال الجدول والشكل أدناه أن النموذج الأمثل هو ARDL(2,4,4,2) بناء على معيار (AIC)

كما تبين معنوية إحصائية فيشر  $F=117.3$  ( $prob=0.000 < 0.05$ ) ومنه فإن النموذج مقبول.

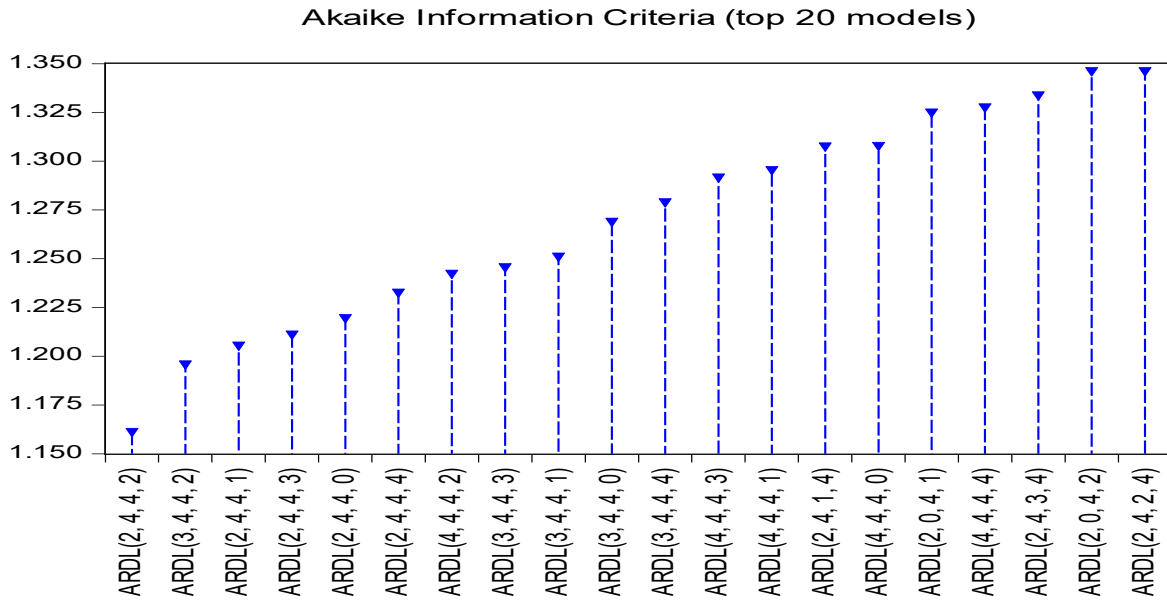
الجدول (II-11): يمثل فترات الإبطاء المثلى

Dependent Variable: IPC				
Method: ARDL				
Date: 04/19/26 Time: 12:36				
Sample (adjusted): 2016Q1 2025Q4				
Included observations: 40 after adjustments				
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (4 lags, automatic): DET M2 TI				
Fixed regressors: C				
Number of models evaluated: 500				
Selected Model: ARDL(2, 4, 4, 2)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
IPC(-1)	1.398469	0.138485	10.09833	0.0000
IPC(-2)	-0.516287	0.143306	-3.602695	0.0014
DET	-0.122165	0.238839	-0.511497	0.6137
DET(-1)	0.161549	0.373173	0.432908	0.6689
DET(-2)	0.675746	0.510650	1.323305	0.1982
DET(-3)	-1.828379	0.683961	-2.673223	0.0133
DET(-4)	1.251692	0.385702	3.245228	0.0034
M2	3.137699	2.483295	1.263523	0.2185
M2(-1)	-4.175883	3.151369	-1.325101	0.1976
M2(-2)	2.359957	2.857837	0.825784	0.4171
M2(-3)	2.810682	2.983217	0.942165	0.3555
M2(-4)	-6.320867	2.283800	-2.767697	0.0107
TI	-0.270501	0.119096	-2.271290	0.0324
TI(-1)	-0.058969	0.144672	-0.407606	0.6872
TI(-2)	-0.193974	0.125964	-1.539921	0.1367
C	4.385318	1.208561	3.628545	0.0013
R-squared	0.986524	Mean dependent var	5.348500	
Adjusted R-	0.978102	S.D. dependent var	2.528868	
S.E. of regression	0.374220	Akaike info criterion	1.161227	
Sum squared resid	3.360968	Schwarz criterion	1.836778	
Log likelihood	-7.224533	Hannan-Quinn criter.	1.405485	
F-statistic	117.1333	Durbin-Watson stat	2.302479	
Prob(F-statistic)	0.000000			

\*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برمجية (EViews9)

الشكل (II-9): يمثل فترات الإبطاء المثلى



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برمجية (EViews9)

### ثانيا: اختبار الحدود Bounds Test

يتبين من خلال الجدول أدناه أن إحصائية Bounds Test تقدر ب  $F=6.955$  وهي أكبر من جميع القيم الحرجة و بالتالي يتم رفض الفرضية العدمية و قبول الفرضية البديلة أي وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات.

الجدول (II-12): يمثل اختبار الحدود Bounds Test

ARDL Bounds Test		
Date: 04/19/26 Time: 12:37		
Sample: 2016Q1 2025Q4		
Included observations: 40		
Null Hypothesis: No long-run relationships exist		
Test Statistic	Value	k
F-statistic	6.955421	3
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.72	3.77
5%	3.23	4.35
2.5%	3.69	4.89
1%	4.29	5.61

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برمجية (EViews9)

ثالثا: استخراج العلاقة القصيرة و طويلة الأجل للنموذج الثاني (IPC) : بمأن معامل تصحيح الخطأ سالب و معنوي  $0.004 < -0.117$  فإنه توجد علاقة في المدى الطويل بين المتغيرات (IPC) و (DET) و (M2) و (Ti) كما تبين معنوية إحصائية  $F=117.3$  فيشر ( $prob=0.000 < 0.05$ ) و منه فإن النموذج مقبول.

الجدول (II-13): يمثل استخراج العلاقة القصيرة و طويلة الأجل:

ARDL Cointegrating And Long Run Form				
Dependent Variable: IPC				
Selected Model: ARDL(2, 4, 4, 2)				
Date: 04/19/26 Time: 12:38				
Sample: 2015Q1 2025Q4				
Included observations: 40				
Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(IPC(-1))	0.516287	0.143306	3.602695	0.0014
D(DET)	-0.122165	0.238839	-0.511497	0.6137
D(DET(-1))	-0.675746	0.510650	-1.323305	0.1982
D(DET(-2))	1.828379	0.683961	2.673223	0.0133
D(DET(-3))	-1.251692	0.385702	-3.245228	0.0034
D(M2)	3.137699	2.483295	1.263523	0.2185
D(M2(-1))	-2.359957	2.857837	-0.825784	0.4171
D(M2(-2))	-2.810682	2.983217	-0.942165	0.3555
D(M2(-3))	6.320867	2.283800	2.767697	0.0107
D(TI)	-0.270501	0.119096	-2.271290	0.0324
D(TI(-1))	0.193974	0.125964	1.539921	0.1367
CointEq(-1)	-0.117818	0.037520	-3.140112	0.0044
Cointeq = IPC - (1.1751*DET -18.5745*M2 -4.4428*TI + 37.2211 )				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DET	1.175060	0.838643	1.401144	0.1740
M2	-18.574492	10.835949	-1.714155	0.0994
TI	-4.442817	1.785658	-2.488055	0.0202
C	37.221075	15.833706	2.350749	0.0273

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برمجية (EViews9)

◀ تقدير العلاقة طويلة الأجل:

♦ معامل الدين العام موجب (1.175) ولكنه غير معنوي إحصائياً القيمة الاحتمالية

(0.174 > 0.05) هذا يعني أنه في المدى الطويل، لا يؤثر الدين العام على التضخم (IPC)

♦ يوجد أثر معنوي سالب (علاقة عكسية) للكتلة النقدية (M<sub>2</sub>) على التضخم في المدى الطويل حيث كل زيادة في الكتلة النقدية بوحدة واحدة تؤدي إلى خفض التضخم ب(1.17).

♦ يوجد أثر معنوي سالب (علاقة عكسية) لمعدلات الفائدة (Ti) على التضخم حيث كل زيادة في معدلات الفائدة بوحدة واحدة يؤدي لخفض التضخم بمقدار (4.44) وحدة.

◀ تقدير العلاقة قصيرة الأجل:

♦ يؤثر متغير الذات  $D(IPC(-1))$  التضخم في الفترة السابقة على التضخم الحالي بشكل معنوي إيجابي (علاقة طردية).

♦ لا يؤثر متغير  $D(DET)$  للفروق الأولى الأنية أو المبطنة لمرة واحدة أثراً معنوياً، لكن الإبطاء الثاني  $D(DET(-2))$  له أثر طردي معنوي، بينما الإبطاء الثالث  $D(DET(-3))$  له أثر عكسي معنوي.

♦ المتغير  $(M_2)$  يظهر أثراً طردياً معنوياً فقط عند الإبطاء الثالث  $D(M_2(-3))$ ، مما يعني أن التوسع النقدي يستغرق حوالي 3 فترات ليظهر أثره على الأسعار في المدى القصير.

المتغير  $(Ti)$  له أثر عكسي أي  $D(TI)$  معنوي مما يتوافق مع أثره في المدى الطويل.

رابعاً: التأكد من سلامة النموذج::

نقوم باختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test للكشف عن وجود ارتباط ذاتي بين متغيرات حيث تظهر نتائج الاختبار لفيشر  $prob=0.29 > 0.05$  أي غير معنوي إحصائياً أي نقبل الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي بين متغيرات النموذج.

الجدول (II-14): يمثل إختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	1.308758	Prob. F(2,22)	0.2904
Obs*R-squared	4.253095	Prob. Chi-Square(2)	0.1192

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برمجية (EViews9)

نقوم باختبار وجود تبات التباين باستخدام Heteroskedasticity Test: ARCH حيث تظهر نتائج الاختبار لفيشر  $prob=0.897 > 0.05$  أي غير معنوي إحصائياً ومنه نقبل الفرضية العدمية أي وجود تبات تباين البواقي لمتغيرات الدراسة.

الجدول (II-15): يمثل إختبار Heteroskedasticity Test: ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.016875	Prob. F(1,37)	0.8973
Obs*R-squared	0.017779	Prob. Chi-Square(1)	0.8939

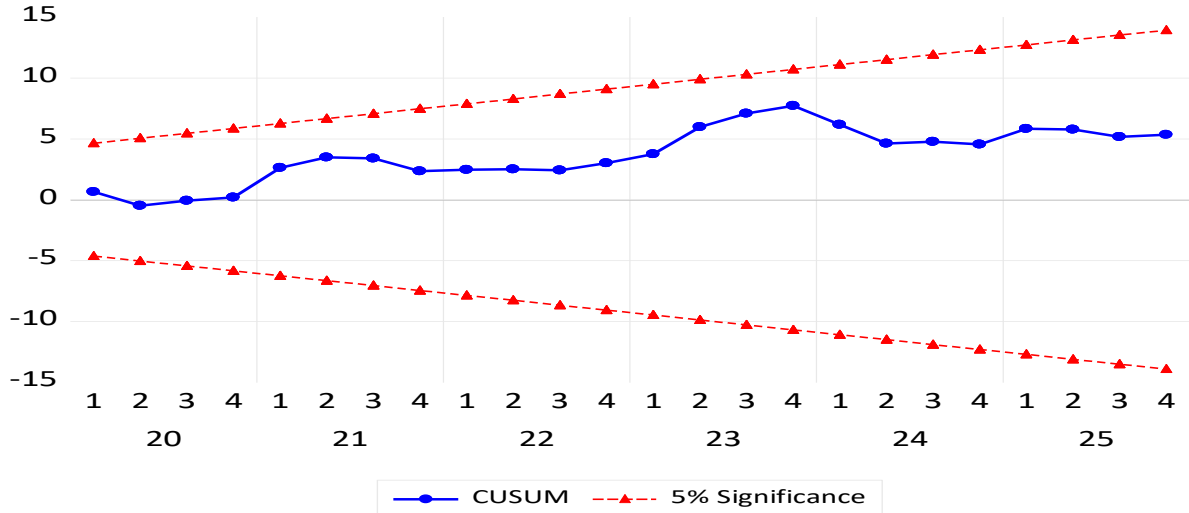
المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برمجية (EViews9)

خامساً: استقرارية النموذج:

سنقوم باستخدام كل من اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) و كذلك اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة (CUSUM OF Squares) للتأكد من سلامة النموذج من أي تغيرات هيكلية

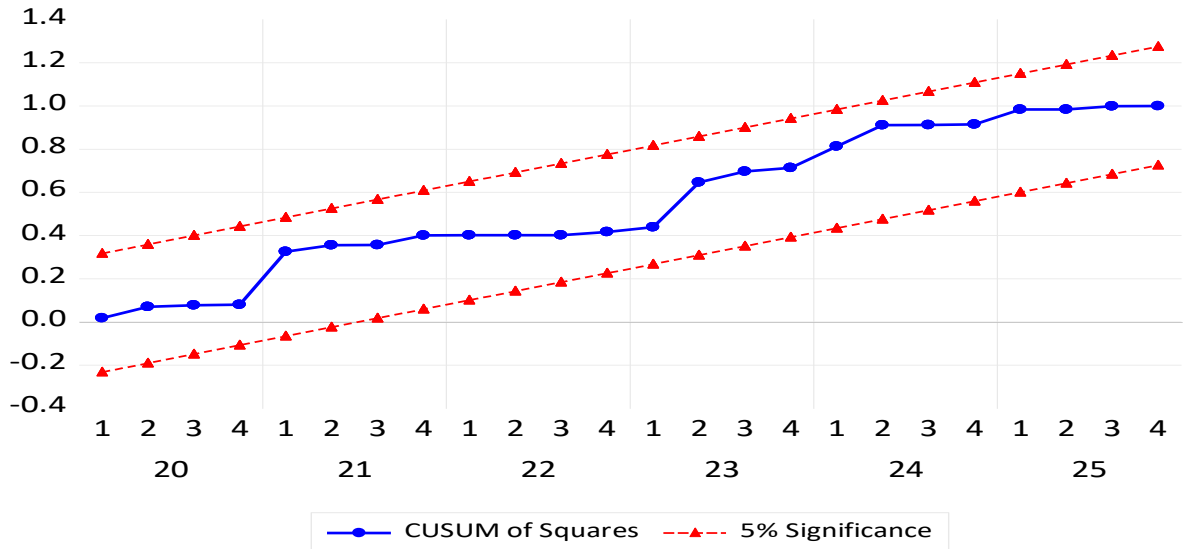
و لتحقيق ذلك يجب على الشكل البياني للاختبارين ان يكون داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% و من خلال البيانات اسفله تبين استقرار المعلمات على طول فترة الدراسة.

الشكل (II-10): يمثل اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM)



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برمجية (EViews9)

الشكل (II-11): يمثل اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة (CUSUM OF Squares)



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برمجية (EViews9)

### ✚ خلاصة الفصل:

تناول هذا الفصل القياسي تحليل أثر الدين العام على كل من التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج ARDL، مع التمييز بين الأجلين القصير والطويل. أظهرت النتائج في المدى الطويل أن الدين العام لا يؤثر معنوياً على التضخم، في حين يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي، مما يعكس عبء تراكمه على الأداء الاقتصادي. في المقابل، تبين أن النفقات العامة تدعم النمو بشكل معنوي، بينما تساهم معدلات الفائدة في خفض كل من التضخم والنمو، بما يتماشى مع دورها في تقييد الطلب الكلي. أما في المدى القصير، فقد كشفت النتائج عن وجود ديناميكية واضحة، حيث يتميز التضخم والنمو بخاصية الاستمرارية، كما يظهر أن أثر الدين العام يكون إيجابياً مؤقتاً على النمو، بينما يتأخر تأثير الكتلة النقدية على التضخم. كما تنسم آثار النفقات العامة بالتقلب عبر الزمن، في حين يظل تأثير سعر الفائدة محدوداً في الأجل القصير. وبشكل عام، تؤكد النتائج أهمية التمييز بين الآثار قصيرة وطويلة الأجل عند تحليل فعالية السياسات الاقتصادية.



# الكتاب من الغمام

### الخاتمة العامة:

في ختام هذه الدراسة، يتضح أن قضية الدين العام تظل محوراً هاماً في تحليل السياسات الاقتصادية، لا سيما في إطار الاقتصاد الكلي، نظراً لارتباطها الوثيق بمؤشرات الاستقرار الاقتصادي مثل التضخم والنمو. ركزت الدراسة على تحليل طبيعة العلاقة بين الدين العام والتضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2025، مع الجمع بين المنهج النظري والتحليل الكمي وقياس الأثر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية (ARDL) في محاولة لفهم طبيعة الترابط بين المتغيرات على المدى القصير والطويل، تسمح هذه الدراسة بتقديم صورة أدق وأحدث لاقتصاد الجزائر في ظل التقلبات الاقتصادية العالمية المستمرة حيث أظهرت النتائج ما يلي:

### نتائج الدراسة النظرية:

- ◆ تُظهر البيانات التاريخية والتطورات البيانية للدين العام في الجزائر منحى تصاعدياً واضحاً، خاصة خلال الفترة التي تلت سنة 2015، حيث شهد الدين توسعاً كبيراً نتيجة الاعتماد المتزايد على التمويل الداخلي. ورغم هذا الارتفاع الملحوظ، فإن العلاقة بين الدين العام والتضخم تبدو غير مستقرة وغير مباشرة، وهو ما يتوافق مع الطرح النظري في الاقتصاد الكلي الذي يؤكد أن أثر الدين على التضخم يعتمد أساساً على طريقة تمويله وليس على حجمه فقط.
- ◆ من منظور نظري، يشير الاتجاه النقدي المرتبط بأفكار Milton Friedman إلى أن التوسع في الكتلة النقدية الناتج عن تمويل العجز قد يؤدي إلى ارتفاع التضخم. غير أن الحالة الجزائرية تُظهر أن ارتفاع الدين لم يكن دائماً مصحوباً بارتفاع مماثل في التضخم، خاصة في بعض الفترات، مما يدل على أن التمويل الداخلي والسياسات النقدية قد حدّت من انتقال هذا الأثر بشكل مباشر.
- ◆ فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي، فإن التفسير النظري المستند إلى أفكار John Maynard Keynes يدعم فكرة أن الدين العام يمكن أن يكون أداة لتحفيز النمو على المدى القصير من خلال تمويل الإنفاق العام. وهذا ما يمكن ملاحظته ضمناً في فترات التوسع المالي التي رافقت ارتفاع الدين. إلا أن الارتفاع المستمر للدين، كما تُظهره البيانات، قد يتحول إلى عامل كبح للنمو في المدى الطويل نتيجة أعباء خدمته ومزاحمته للاستثمار الخاص.
- ◆ بناءً على ذلك، يتضح أن التطور الفعلي للدين العام في الجزائر ينسجم إلى حد كبير مع النتائج النظرية، حيث يعكس غياب علاقة مباشرة مع التضخم من جهة، وتأثيراً مزدوجاً على النمو الاقتصادي من جهة أخرى (إيجابي قصير الأجل وسلبى طويل الأجل). وهو ما يؤكد ضرورة تحليل هذه العلاقة ضمن إطار زمني مزدوج يأخذ بعين الاعتبار طبيعة الاقتصاد والسياسات المتبعة.

### نتائج الدراسة التطبيقية:

◆ تم قبول الفرضية الأولى: يتبين أن أثر الدين العام على النمو يكون إيجابياً في الأجل القصير، مما يشير إلى دوره التحفيزي المؤقت، قبل أن يتحول إلى أثر سلبي في المدى الطويل فقد كشفت النتائج عن وجود أثر سلبي ومعنوي للدين العام في المدى الطويل، بما يدل على أن تراكمه يمثل عبئاً على الأداء الاقتصادي وهو ما يدعم صحة الفرضية الأولى .

◆ تم رفض الفرضية الثانية: تُظهر نتائج التقدير في المدى الطويل أن العلاقة بين الدين العام والتضخم في الجزائر ليست ذات دلالة إحصائية، مما يعني أن الدين العام لا يُعدّ محدداً مباشراً لمستويات الأسعار على هذا الأفق الزمني. فعدم المعنوية الإحصائية يعني أن العلاقة غير مستقرة أو غير مؤكدة اقتصادياً، وبالتالي لا يمكن اعتبار الدين العام مصدراً مباشراً للضغوط التضخمية، هذا يتماشى مع بعض الأدبيات التي ترى أن أثر الدين يعتمد على كيفية تمويله وليس حجمه فقط، وبالتالي رفض الفرضية الثانية.

◆ تم قبول الفرضية الثالثة: تظهر النتائج وجود علاقات معنوية طويلة الأجل (مثل تأثير الدين على النمو، الفائدة على النمو، الإنفاق العام)، هذا ما يؤكد وجود علاقة توازنية (Cointegration) تربط المتغيرات ببعضها.

◆ تم قبول الفرضية الرابعة: بناء على النتائج التالية:

للم تُظهر النفقات العامة أثراً إيجابياً ومعنوياً إذ هو المحرك الأقوى والمستمر للنمو الاقتصادي في هذه العينة، سواء في المدى القصير أو الطويل مما يؤكد أهميتها كأداة لتحفيز النشاط الاقتصادي.

للم كما أن معدلات الفائدة تؤثر سلباً على النمو الاقتصادي في المدى الطويل، وهو ما يتماشى مع تأثيرها التقييدي على الاستثمار والطلب الكلي، أما في المدى القصير فيفضل محدوداً نسبياً مقارنة بالمدى الطويل، حيث لا يظهر أثر معنوي مباشر على النمو الاقتصادي، مما يؤكد أن أدوات السياسة النقدية تحتاج إلى وقت حتى تنعكس آثارها بشكل كامل على المتغيرات الحقيقية في الاقتصاد.

للم تُظهر الكتلة النقدية تأثيراً متأخراً على التضخم، حيث لا يظهر أثرها إلا بعد عدة فترات، وهو ما يعكس وجود فترات إبطاء في انتقال أثر السياسة النقدية. في حين تتسم النفقات العامة بتأثيرات متقلبة عبر الزمن، حيث تتراوح بين الأثر الإيجابي والسلبي، مما يدل على أن فعاليتها ترتبط بكفاءة توجيهها وتوقيت تنفيذها.

◆ تظهر النتائج علاقة عكسية ومعنوية بين الكتلة النقدية والتضخم، وهو استنتاج غير تقليدي مقارنة بالنظرية النقدية مثل Milton Friedman التي تفترض علاقة طردية بين عرض النقود والأسعار. هذا قد يُفسر بوجود ضعف في آلية انتقال السياسة النقدية، أو توجه السيولة نحو الادخار أو الاستثمار غير المنتج بدل الاستهلاك.

- ♦ أما معدلات الفائدة، فقد أظهرت أثراً سالباً ومعنوياً على التضخم، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، حيث يؤدي رفع أسعار الفائدة إلى تقليص الطلب الكلي، ومن ثم خفض الضغوط التضخمية.
- ♦ في المدى القصير، تعكس النتائج وجود ديناميكية واضحة لكل من التضخم والنمو الاقتصادي، حيث يتسم كلاهما بخاصية الاستمرارية، أي أن القيم السابقة تؤثر بشكل معنوي على القيم الحالية.

### آفاق الدراسة:

- يمكن توسيع هذه الدراسة مستقبلاً من خلال التطرق إلى عدة اتجاهات بحثية، أهمها:
- ♦ دراسة أثر الدين العام على متغيرات اقتصادية أخرى مثل البطالة، سعر الصرف، والاستثمار الأجنبي المباشر، بهدف تقديم رؤية أشمل حول تأثيره الكلي على الاقتصاد .
- ♦ توسيع الفترة الزمنية للدراسة أو تحديثها بما يسمح بتحليل آثار التطورات الاقتصادية والمالية .
- ♦ مقارنة تجربة الجزائر بدول أخرى في المنطقة أو دول نامية مشابهة، لاستخلاص الفروقات والعوامل المؤثرة في فعالية إدارة الدين العام .
- ♦ استخدام نماذج قياسية متقدمة أخرى غير نموذج ARDL مثل نماذج VAR أو VECM لتعزيز دقة النتائج وتفسير العلاقات الديناميكية بين المتغيرات .
- ♦ إدماج عوامل هيكلية ومؤسسية مثل جودة الحوكمة والسياسات المالية والنقدية لفهم آليات تأثير الدين العام على الاقتصاد.



# قائمة المراجع

### أولاً: المراجع باللغة العربية

#### 1. الكتب :

- ♦ أحمد الوادي، محمد حسين، وزكريا عزام. (2007) مبادئ المالية العامة، عمان، دار المسيرة.
- ♦ أشواق بن قدور. (2013) تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، عمان، دار الراية للنشر والتوزيع.
- ♦ الخطيب خالد شحادة، وشامية أحمد زهير. (2007) أسس المالية العامة، (ط.3)، عمان، دار وائل للنشر.
- ♦ الروبي نبيل. التضخم في الاقتصاديات المختلفة، مصر، مؤسسة الثقافة العربية.
- ♦ سعيد سامي الحلاق ومحمد محمود العجلوني. (2010) النقود والبنوك والمصارف المركزية، الأردن، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
- ♦ الموسوي ضياء مجيد، دون تاريخ نشر، الاقتصاد النقدي: قواعد ونظم ونظريات السياسة النقدية، الجزائر، دار الفكر.
- ♦ بول سامويلسون. (2001) الاقتصاد، عمان، دار الاهلية للنشر والتوزيع.
- ♦ جالبرت جون كينيث، (1962)، أضواء جديدة على الفكر الاقتصادي، القاهرة، مصر، دار المعرفة للنشر والتوزيع.
- ♦ جمال خريس وأيمن أبو خضير وعماد خصاونة. (2002) النقود والبنوك، عمان، دار المسيرة للنشر والطباعة والتوزيع.
- ♦ سهير محمود معنوق. (1989) النظريات والسياسات النقدية، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية.
- ♦ صالح تركي القرشي وناظم محمد نوري الشمري. (1993) مبادئ علم الاقتصاد، الموصل، دار الكتب للطباعة والنشر.
- ♦ صبحي تادرس قريصة ومدحت محمود العقاد. (1983) النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، بيروت، دار النهضة العربية.
- ♦ صعيدي عبد الله. (2007) دراسة في بعض الآثار المترتبة على الدين العام المحلي، القاهرة، دار النهضة العربية.
- ♦ ضياء الموسوي. (2000) الاقتصاد النقدي، مصر، مؤسسة شباب الجامعة.
- ♦ عبد المنعم علي ونزار سعد الدين العبسي (2004) النقود والمصاريف والأسواق المالية، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع.
- ♦ عبد الناصر العبادي وعبد الحلیم كراجة ومحمد باشا (2000) مبادئ الاقتصاد الكلي، عمان، دار الصفاء للنشر والتوزيع.
- ♦ عطية عبد القادر ومحمد عبد القادر (2003) اتجاهات حديثة في التنمية، مصر، الدار الجامعية.

- ♦ عناية غازي حسين. (1991) تمويل التنمية الاقتصادية بالتضخم المالي، بيروت، دار الجيل.
- ♦ مبارك محمد عبد النعيم (1997) مبادئ علم الاقتصاد، مصر، الدار الجامعية.
- ♦ يسام الحجار وعبد الله رزق. (2010) الاقتصاد الكلي، بيروت، دار المنهل اللبناني.
- ♦ بلجبلالي أحمد (2016). تعاضم المديونية العمومية للدول النامية نحو تجدد الازمة ولا مقدرة اقتصاديات الدول على مواجهتها، الجزائر، مجاميع المعرفة، المجلد 2(ط.2).
- ♦ زريق أحمد عبد الرحيم (1999) الدين العام وعجز الموازنة العامة في مصر، القاهرة، مصر، مكتبة القدس.
- ♦ مروان عطوان (1989). مقاييس اقتصادية: النظريات النقدية، قسنطينة، الجزائر، نشر إيلوس.
- 2. المقالات العلمية :
- ♦ العنابي حمد عبد الله سلمان الوائلي وسامر سليم كاظم، (2023). تحليل واقع الدين العام في الاقتصاد العراقي للمدة 2004-2020. مجلة العلوم الإنسانية لجامعة زاخو، 11(1)، 1-8.
- ♦ هشام شماغ واکرام عبد العزيز (1999). الدين العام الداخلي و اثره على التوازن الداخلي في الاقتصاد العراقي خلال عقد الثمانينات، 6(عدد خاص)، 46-60.
- ♦ الكساسبة بلال ياسين (2022). أثر التنمية الاقتصادية والتحول الديمقراطي في دول جنوب شرق آسيا (دراسة حالة ماليزيا وسنغافورا)، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، 3(1)، 296-332.
- ♦ حسن ثويني فلاح (2006). مشكلة المديونية الخارجية الأسباب والآثار، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، 3(10)، 139-150.
- ♦ حليلة عارم (2020). اختبار استدامة الدين العام في الجزائر على المدى الطويل (دراسة قياسية)، Revue Algerienne d' économie et gestion ، 14(2)، 591-607.
- ♦ ساحل محمد وبن تقات عبد الحق (2025)، علاقة التأثير والتأثر بين الدين العام والانفاق العام (الاقتصاد الأردني 2005-2023)، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، 14(1)، 31-50.
- ♦ سنوساوي فاطنة وبوشامة مصطفى (2024)، محددات التضخم في الجزائر (دراسة تحليلية قياسية للفترة 1990-2022)، مجلة البحوث الاقتصادية، 19(1)، 189-206.
- ♦ عبد الحق محمد خالد (2023). دراسة تأثير الدين الخارجي على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2000-2020، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، 7(1)، 31-50.
- ♦ قنودو جميلة و بوراس بودالية (2021). أثر الحوكمة على النمو الاقتصادي دراسة حالة دول شمال إفريقيا (الجزائر، تونس، المغرب 2000-2017)، مجلة إقتصاد المال و الاعمال، 5(2)، 169-186.
- ♦ محمد شيماء فاضل (2018). أثر تطور الدين العام على موازنة العراق الاتحادية باستخدام نموذج ARDL، مجلة جامعة واسطة العلوم الإنسانية، 14(1)، 99-128.

- ♦ منال جابر و مرسي محمد (2020). أثر الدين الخارجي على النمو الاقتصادي في مصر (دراسة قياسية)، مجلة السياسة والاقتصاد، 9(8)، 72-118.
- ♦ ناجي رديس عبد السعيد (2017). الدين العام وانعكاساته على الانفاق الاستثماري في العراق للفترة 2013-2014، مجلة كلية التربية للعلوم الإنسانية، العدد (21)، 1050-1070.

### 3. رسائل ماجستير :

- ♦ أمحمد معيوف (2001). الدين العمومي الداخلي وتدخلات الخزينة في السوق النقدية، (رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 3)، الجزائر، الرابط:  
<https://dspace.univ-alger3.dz/jspui/handle/123456789/4659>

- ♦ أمل حمدان خفاجة (2013). أثر الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي (دراسة قياسية على الاقتصاد الفلسطيني 1996-2011)، (رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة)، فلسطين، الرابط:  
<https://share.google/5ktcwNSv6a7eiG7TN>

- ♦ منعم حسن علي الفتلاوي، (2023)، قياس وتحليل العلاقة بين الدين العام والتجارة الخارجية (تجارب دول مختارة مع الإشارة للعراق للفترة 2004-2020)، (رسالة ماجستير، جامعة كربلاء)، العراق، الرابط:  
<https://share.google/Zj5IRt2UuPn9NUT0E>

- ♦ جابر السيد انتصار، (2004)، الإصلاح الاقتصادي والدين العام المحلي في مصر، (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة)، مصر، الرابط:  
<https://share.google/hxIXILqWyW6unAfs1>

### 4. أطروحات دكتوراه :

- ♦ خلوفي عبد العزيز (2025). تحليل العلاقة بين الدين العام وأداء السياسة النقدية حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2023، (أطروحة دكتوراه، جامعة غرداية)، الجزائر، الرابط:  
<https://share.google/IYzb5JRkZSf7PBHOv>

- ♦ معيوف أمحمد (2015). الدين العام الداخلي، الانعكاسات المالية والنقدية حالة الجزائر 1990-2013، (أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3)، الجزائر، الرابط:  
<https://dspace.univ-alger3.dz/jspui/handle/123456789/2361>

- ♦ محمود عبد الله و عبد الحافظ محمد، (2001). منهج مقترح للسياسات الاقتصادية اتجاه إدارة الدين العام الداخلي بمصر في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي، (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين الشمس)، مصر، الرابط غير متوفر.

### 5. النصوص القانونية :

- ♦ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2003، الأمر 11-3 المتعلق بقانون النقد والقرض، المؤرخ في (26 جويلية 2003)، يتضمن: ( حدد في المادتين 47/46 المتضمنة أشكال القروض التي يقدمها بنك الجزائر للخرينة العمومية)، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد (50)، (المؤرخة في أول سبتمبر سنة 2010).
  - ♦ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة رقم 6 من النظام رقم 02-09 المؤرخ في 6 ماي 2009 المتعلق بعمليات السياسة النقدية وادواتها وإجراءاتها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد (27)، (المؤرخة في 6 ماي 2009).
6. التقارير :
- ♦ التقرير السنوي لسنة 2022 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، (2023)، بنك الجزائر.

### ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

#### I. Books:

- ♦ bramoullè, H., & guittòn, G. (1978). La monnaie. Paris: Dalloz.
- ♦ Mankiw, D. N., & Elmendorf, N. G. (1999). Handbook of Macroeconomics, Elsevier.
- ♦ Obstfeld, M., & Rogoff, K. (1996). Foundations of International Macroeconomics. MIT Press.
- ♦ Krugman, P., Obstfeld, M., & Melitz, M. J. (2018). International Economics: Theory and Policy. Pearson.

#### II. Scientific articles:

- ♦ Koluri, B. R., & Giannaros, D. S. (1987). Deficit and External Debt Effects on Money and Inflation in Brazil and Mexico. Eastern Economic Journal, 13(3), 243–248.
- ♦ Demir, O., Bozatli, S. C., & Serin, M. (2024). The causal relationship between public debt and economic growth in G7 countries. Economic Change and Restructuring, 57, 2–27.
- ♦ Sargent, T., & Wallace, N. (1981). Some Unpleasant Monetarist Arithmetic. Federal Reserve Bank of Minneapolis Quarterly Review, 5(3), 1–17.

- ♦ Leeper, E. (1991). Equilibria under Active and Passive Monetary and Fiscal Policies. *Journal of Monetary Economics*, 27(1), 129–147.
- ♦ Mussolini, V. K. (2014). Public Debt and the Limits of Fiscal Policy. *European Economic Review*, 66, 1–15.
- ♦ Barro, R. J. (1974). Are Government Bonds Net Wealth? *Journal of Political Economy*, 82(6), 1095–1117.
- ♦ Tanzi, V. (1977). Inflation and Tax Revenue. *IMF Staff Papers*, 24(1), 154–167.
- ♦ Woodford, M. (2001). Fiscal Requirements for Price Stability. *Journal of Money, Credit and Banking*, 33(3), 669–728.
- ♦ Toth, P., Tkacova, A., & Gavurova, B. (2025). The impact of public debt on economic growth. *Journal of International Studies*, 18(3), 163–178.
- ♦ Nouaili, M. (2025). External debt and economic growth in Africa. *Economies*, 13(10).
- ♦ Meensel, M., & Nautet, L. (2011). Economic Impact of Public Debt. *Economic Review*, (11), 7–19.
- ♦ Romoero, J. P. B., & Marin, K. L. (2017). Inflation and Public Debt.

### III. Working Papers:

- ♦ Presbitero, F., & Panizza, U. (2013). Public Debt and Economic Growth.
- ♦ Fuentes, C., & Calderón, R. (2013). Government Debt and Economic Growth.
- ♦ Elmeskov, J., & Sutherland, D. (2012). Macroeconomic Implications of High Public Debt. OECD.
- ♦ Gomez, M. A., & Sosvilla-Rivero, S. (2015). Public debt and economic performance.
- ♦ Kumar, M. S., & Woo, J. (2010). Public Debt and Growth. IMF.

### IV. International reports

- ♦ (2024). A World of Debt 2024. UNCTAD.
- ♦ (2022). Making Debt Work for Development. IMF.
- ♦ Karmolisová, V., & Spáčilová, L. (2015). Public debt and economic growth in EU. Conference Proceedings.



قِيَامُ امْتِحَانِ الْمَلَأِ حَقِيقَةً

**اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية لديكي-فولر الموسع (ADF):**

**IPC:**

**Level I(0)**

Null Hypothesis: IPC has a unit root  
 Exogenous: Constant, Linear Trend  
 Lag Length: 5 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.843796	0.0020
Test critical values: 1% level	-4.219126	
5% level	-3.533083	
10% level	-3.198312	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

**PIB:**

**Level I(0)**

Null Hypothesis: PIB has a unit root  
 Exogenous: Constant, Linear Trend  
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.703801	0.2403
Test critical values: 1% level	-4.186481	
5% level	-3.518090	
10% level	-3.189732	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

**1st difference I(1)**

Null Hypothesis: D(PIB) has a unit root  
 Exogenous: Constant, Linear Trend  
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.253350	0.0000
Test critical values: 1% level	-4.192337	
5% level	-3.520787	
10% level	-3.191277	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

## M<sub>2</sub>:

### Level I(0)

Null Hypothesis: M2 has a unit root  
 Exogenous: Constant, Linear Trend  
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.856021	0.6596
Test critical values: 1% level	-4.186481	
5% level	-3.518090	
10% level	-3.189732	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

### 1st difference I(1)

Null Hypothesis: D(M2) has a unit root  
 Exogenous: Constant, Linear Trend  
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.627904	0.0002
Test critical values: 1% level	-4.192337	
5% level	-3.520787	
10% level	-3.191277	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

## Ti:

### Level I(0)

Null Hypothesis: TI has a unit root  
 Exogenous: Constant, Linear Trend  
 Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.171572	0.1040
Test critical values: 1% level	-4.192337	
5% level	-3.520787	
10% level	-3.191277	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

## 1st difference I(1)

Null Hypothesis: D(TI) has a unit root  
 Exogenous: Constant, Linear Trend  
 Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.600484	0.0002
Test critical values: 1% level	-4.205004	
5% level	-3.526609	
10% level	-3.194611	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

## DET:

### Level I(0)

Null Hypothesis: DET has a unit root  
 Exogenous: Constant, Linear Trend  
 Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.685535	0.2475
Test critical values: 1% level	-4.192337	
5% level	-3.520787	
10% level	-3.191277	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

### 1st difference I(1)

Null Hypothesis: D(DET) has a unit root  
 Exogenous: Constant, Linear Trend  
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.410090	0.0057
Test critical values: 1% level	-4.192337	
5% level	-3.520787	
10% level	-3.191277	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

**G:**

**Level I(0)**

Null Hypothesis: G has a unit root  
 Exogenous: Constant, Linear Trend  
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.353425	0.9863
Test critical values: 1% level	-4.186481	
5% level	-3.518090	
10% level	-3.189732	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

**1st difference I(1)**

Null Hypothesis: D(G) has a unit root  
 Exogenous: Constant, Linear Trend  
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.486016	0.0003
Test critical values: 1% level	-4.192337	
5% level	-3.520787	
10% level	-3.191277	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.